محضر الجلسة رقم 867

التاريخ: الثلاثاء 24 ربيع الأول 1434 (5 فبراير 2013)
الرئاسة: المستشار السيد عبد الرحمان أشن، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.
التوقيت: ثلاث ساعات وأربع وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة السادسة والأربعين بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران،

السيدتان المستشارتان،

السادة المستشارون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة للأسئلة الشفوية وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمالنا، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم السيد الأمين، تفضلوا.

المستشار السيد حميد كوسكوس، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية، أخبر المجلس الموقر أننا سنكون مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفوية، على موعد مع الدراسة والتصويت على مقترح قانون بتحديد النظام الأساسي الخاص بموظفات وموظفي مجلس المستشارين.

وبخصوص الإعلانات والمراسلات، فتوصلت الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير التشغيل والتكوين المهني بتقديم السؤال الفريد الموجه إليه في بداية الجلسة، وطلب السيد وزير الوظيفة العمومية بتأخير الأسئلة الموجهة إلى وزارته إلى آخر الجلسة، وأن السيد وزير الصناعة التقليدية سيتولى الإجابة بالنيابة عن الأسئلة الموجهة للسيد وزير المالية، ويلتمس تبعا لذلك برمجة قطاع المالية مباشرة بعد قطاع الصناعة التقليدية.

بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 5 فبراير:

- عدد الأسئلة الشفهية: 37 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 4 أسئلة؛
- وعدد الأجوبة: جوابان.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين.

وطبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بثمان (8) "إحاطات المجلس علما"، أولها من الفريق الدستوري. الكلمة لأحد.. السيد رئيس الفريق تفضلوا، السي الراضي.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

على ما أظن هناك فريق.. إذن شكرا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

كان، السيد الرئيس، آمال الشعب المغربي كبير، وتطلعاته قوية حين تصويته في استفتاء 11 يوليوز 2011 على الدستور الجديد للمملكة المغربية، الذي يتضمن مقتضيات تكرس مبدأ الحرية والعدالة الديمقراطية وحقوق الإنسان الفردية والجماعية، ولاسيما الفصول من 107 إلى 128، حيث أضحى حلم كبير في تحقيق مبدأ المحاكمة العادلة وضمان حقوق المتقاضين وحماية المواطن من كل أشكال التعسف بالحد من التدخلات في صلاحيات القاضي، والمس باستقلالية القضاء باعتباره سلطة مستقلة.

لكن، السيد الرئيس، خيبة أمل عميقة يحس بها المواطنون اليوم عندما يتابعون في قناة تلفزية وطنية تصريح أحد الوجوه البارزة في السياسة المغربية بأن النيابة العامة غير مستقلة -وهذا كلام خطير- عن السلطة التنفيذية، وأن الاعتقال الاحتياطي أصبح وسيلة للانتقام التي تتدخل بشكل سافر لتوجيه القضاء.

الخيبة أقوى حين يؤكد وكيل الملك بالرباط على أن النيابة العامة لا تعمل باستقلالية، بل لازالت تعيش تحت ضغط التوجهات ومكالمات هاتفية، ومكالمات السلطة التنفيذية المتمثلة في وزير العدل، كما وقع وحسب ما سمعناه، إما أن تنفذ ما اتفقنا عليه في الليل، وإما سأعمل على إصدار بلاغ ضدك، وهذا لوكيل الملك بالرباط.

بالإضافة، أننا سمعنا كذلك أن بعض المواطنون في بعض الجهات والأقاليم، يلاحظون ممارسات تمس بسمعة العدل بالبلاد، حيث يتدخل بعض المحسوبين على حزب رئيس الحكومة لتهديد الناس وترهيبهم وتخويفهم بوزير العدل أمام الملأ، وكأننا اليوم أصبحنا أمام غول جديد إسمه وزير العدل. ايجال لا ولاو هاذ الناس تيخلعونا بوزير العدل أو تيخلعوا عباد الله

بوزير العدل.

كل ذلك جعلنا نشعر أننا أمام صورة لوزير العدل تنتقم من الخصوم السياسيين بتوجيه القضاء والتدخل السافر في المساطر والتحقيقات، وهو ما يضرب مبدأ الاستقلالية ومبدأ المحاكمة العادلة.

أي إصلاح تريده الحكومة لقطاع العدل؟ وأي تنزيل لمقتضيات الدستور؟ وأي حوار لإصلاح العدالة في ظل ممارسات لم تكن بهذا السفور حتى في عهد وزارات السيادة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

المستشار السيد إدريس الراضي:

فلا يمكن.. نص دقيقة السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نص دقيقة ناخذها من شي حد آخر، ما يمكنش لي نعطيها لك، ماشي ديالي السيد الرئيس، أنهيت كلامك.

المستشار السيد إدريس الراضي:

الله يكثر خيركم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا جزيلا، ما يمكنش نعطيك الوقت اللي ما شي ديالي، ديال السادة المستشارين، الله يخليك.

المستشار السيد إدريس الراضي:

إيوا هاذ المسائل هاذي كلها، والسيد وزير العدل باغي يتشبث بالسلطة ديال وزير العدل عن النيابة العامة.

شكرا السيد الرئيس، احنا احترمنا، السيد الرئيس، الكلام ديالكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا جزيلا. الكلمة لأحد أعضاء الفريق الفيدرالي في إطار إحاطة المجلس علما، تفضل الأستاذ فاتحي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

مرة أخرى نجد أنفسنا، في الفريق الفيدرالي، مضطرين إلى إعادة طرح السؤال المقلق والملازم للنقاش العام ببلادنا، ألا وهو: هل من أفق واضح لتفعيل الحمولة الديمقراطية للدستور والمسبوق بالمضامين القوية للخطاب الملكي لتاسع مارس؟

إن القلق يعترينا من طبيعة السلوك السياسي والخطابات المنفلتة من عقال الرزانة، والكثير من الممارسات المفتقدة لشروط وأعراف إدارة الشأن العام التي تبعدنا عبر كل حدث هامشي يحوله عدد من المؤتمنين على تدبير الشأن العام بخلفية قيمية إلى جدل مغلوط بمبرر خلق شروط التخليق والحكامة، تبعدنا من خلال الجدل الذي يصاحبها وطنيا ودوليا على المشترك الإنساني للمغاربة، في تناقض مع البعد الكوني للحقوق والقيم التي جاء بها الدستور.

كما يتم اجترار ممارسات الماضي السابق للدستور في التعامل مع قضايا الحريات العامة بصفة عامة، والحريات النقابية بصفة خاصة، التي أفرد لها الدستور 22 فصلا في بابه الثاني، إذ يظل الهاجس الأمني حاضرا بقوة في تدبير ممارسة الجماعات والأفراد لحرياتهم وفق القانون.

ويجسد مسلسل الصراع الذي تخوضه الحكومة مع النقابة الديمقراطية للعدل أصفى صور هذا الواقع، فالتدخل الأمني ضد مسيرات النقابة بطنجة لم يكن هناك ما يبرره، وقد أسفر عن إصابات بليغة لعدد من المناضلات والمناضلين، ناهيك عن الانتهاكات اللفظية لقوات التدخل في حق مناضلات النقابة، وذلك يشكل حلقة جديدة في مسلسل ضرب الحريات بعد التدخل العنيف في إفران وفي القصر الكبير. ونتساءل هل شكلت وقفات ومسيرات النقابة تهديدا للأمن العام؟

كذلك نطرح السؤال: هل يحق لوزير ما أن يحل محل الدستور والقانون المنظمان للعمل النقابي وعمل المؤسسات ويعلن رسميا عن مقاطعة النقابة وليذهب الاستقرار والسلم والحوار الاجتماعيين ومصالح الموظفين إلى الجحيم لأن أحد المحتجين قد يكون قال كلاما غير مقبول في حق السيد الوزير؟

هل يمتد موقف المقاطعة إلى وسائل الإعلام، ويظهر الواقع أن قناة تلفزية عمومية لازالت في هذا الزمن رهينة التعليمات وتفتح بذلك أفقا سيئا لمستقبل الإعلام العمومي بموازاة اللغط اللفظي حول إصلاح هذا القطاع؟

ولا يقتصر الأمر على قطاع العدل، فالتضييق والترهيب يمس كثيرا من مقاولات القطاع الخاص، وعددا من المقاولات العمومية ذات الصيت المخيف، ولا نجد في القطاعات الحكومية ذات الصلة من هو قادر على كبح جماح هذه السلوكات التي حرمها الدستور.

فقط نريد أن نقول للذين بوأتهم صناديق الاقتراع تدبير الشأن العام، رجاء ارفعوا أيديكم عن الفيدرالية الديمقراطية للشغل، لأنها جزء من الصيرورة التاريخية لهذا البلد وستبقى جزءا من مستقبله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للفريق الحركي في إطار إحاطة المجلس علما دائما، تفضلوا.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

أود أن أحيط مجلسنا الموقر علما بقضية طارئة، تتعلق بالآثار السلبية الناجمة عن عمليات التحديد الغابوي التي تشرف عليها مصالح المياه والغابات في العديد من المناطق، مثلا إقليم آسفي، تازة، خنيفرة، سوس، الريف، واحد العدد ديال مناطق الغرب، واحد العدد ديال المناطق اللي دابا عاد فقنا من النعاس وابدينا باش نعرفو هاذ الأراضي ديالو المياه والغابات فين كاينة، رغم أن المياه والغابات قائمة الذات منذ الاستقلال، كانت وزارة، دابا مندوبية، كانت مديرية، هاذي سنوات ديال 60 عام هاذي ديال الاستقلال فين كانت هاذ المياه والغابات؟ دابا تتجي تتضرب كلشي بعرض الحائط وتتنوض تقول لنا بأن راه هو هاذ الناس راهم ساكنين في الأرض ديال المياه والغابات.

كنعرفو هاذ المسائل كيفاش كانت في الأول، أشنو اللي كان، الاستعمار كيفاش كان تيقبل ذاك التحديد ديال 1937 ولا 1939.

السيد الرئيس،

اللي تنطلبو منكم، السيد الرئيس، هو أنا ابغيت ندوي على واحد الجماعة اللي أنا كنعرفها مزيان، اللي تقاس فيها 5 دوائر، واش هاذ 5 دوائر هما كلهم ساكنين في الغابة؟ فين كانت هاذ الغابة؟ والناس بالوثائق ديالها، بالمسائل ديالها، فين كانت؟

كندوي على واحد العدد ديال المناطق، عندي أنا بعدا 5 دوائر كلها هي خصنا نهجروها تدخل للمدينة، واحنا كرئيس لهاذ الجماعة نبقى رئيس على الغابة، ما نبقاش رئيس على الناس، على الساكنة.

زيادة على هذا، السيد الرئيس، الجماعة تحملت المسؤولية ودخلت الإنارة، الطرق، الماء، هاذ الناس ولات مدينة عندنا، دابا كيقول لك راه كاينة هاذ الدوائر كلها كانت ساكنة في الغابة، لولا التدخل ديال السيد الوالي، جازاه الله بخير، لكانت واحد الكارثة غتكون في إقليم آسفي، لأن احتقانات اجتماعية وواحد الاحتجاجات اللي هي احنا في غنى عنها.

السيد الرئيس،

اللي تنطلبو دابا كفريق هو أن السيد رئيس الحكومة غادي يجي عندنا السيمانة الماجية، الأسبوع الماجي، تنطلبوه يجيب لنا في السؤال ديالو رغم أن السؤال كيتعلق ربما بشمولية العقارات داخل المملكة، ابغيناه يعطينا واحد الحل اللي هو حل إيجابي، اللي تنطلبو منه هو يجيب لنا حل إيجابي لهاذ الساكنة هاذي، اللي هي تقريبا كتمثل واحد 50% ديال المغاربة، تندوي على 50%، لأن إلى جينا ندويو على الملك مثلا غير في الجماعة اللي كتمثل أنا، خصنا نهجرو كلشي هاذوك الناس نديوهم للمدينة، وسيدنا الله ينصرو راه كيعطي الملك ديال الدولة كيعطيها باش يديروا مدن للناس، ماشي نحيدو الملك ديال الناس ونعطيوه للمياه والغابات، احنا ماشي ضد المياه والغابات، ولكن في واحد القانون، قانون ديال 1919 نطبقوه على هاذ الناس دابا اللي احنا في القرن 21 ولا 22؟ والله يجازيكم بخير.

السيد الرئيس،

اللي تنطلبو هو هاذ الشي ابغيناه السيد رئيس الحكومة ياخذو بجدية لأن المسألة مسألة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الرسالة وصلت، وصلت رسالتكم، شكرا للسيد المستشار. الكلمة للمتدخل الموالي من فريق التجمع الوطني للأحرار في إطار إحاطة المجلس، تفضل أستاذ.

المستشار السيد عبد الحميد احسيسن:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخوتي وإخواني المستشارين المحترمين،

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، أحيط مجلسنا الموقر بقضية طارئة من أسباب إثارتها حادثة مفجعة عرفتها جماعة تازروت مولاي عبد السلام بإقليم العرائش، تمثلت في وفاة طفلة لم يتعد عمرها 15 سنة غرقا في إحدى أودية المنطقة.

وإذا كان الحادث لا يمثل استثناء في الأقاليم، فهناك حالات أخرى للوفيات ناتجة عن الأمراض في صفوف الأطفال والنساء والشيوخ بسبب تدهور أحوال الطقس وانقطاع الإمدادات عن العديد من المناطق القروية عموما، والجبلية على وجه الخصوص.

وبدافع الوطنية الصادقة التي يجب أن يتحلى بها كل مغربي غيور، نعمل على التقاط المظاهر التي تسوءنا في كل ما يحيط بنا، ونترصد كل الظواهر المسيئة لسمعة بلدنا أو المضرة بحياة مواطنينا لننقلها إلى المجلس الموقر بغرض إيجاد الحلول العاجلة. وهذا ما دفعنا للتطرق إلى موضوع: ما هي إستراتيجية الحكومة لتنمية العالم القروي؟

هذا المجال الذي طاله النسيان لسنوات عدة، وترتبت عنه مشاكل متعددة، سواء في المجال الصحي أو التعليمي وضعف البنيات الطرقية، إضافة إلى مشاكل أخرى تتطلب وقتا أكثر ونقاشا وطنيا تشارك فيه جميع القوى السياسية بكل أطيافها، أغلبية ومعارضة.

السيد الرئيس،

من هذا المنبر، وباسم فريق التجمع الوطني للأحرار، نطالب الحكومة أن تضع ضمن أولوياتها برنامج موضوعي ومعقول، بعيدا عن كل الحسابات الضيقة، لفك العزلة والهشاشة والفقر التي يعيشها العالم القروي. ونتمنى أن يتم الإسراع بتنفيذ البرامج والمخططات على أرض الواقع في أقرب الآجال، حتى يتجنب أبناء باديتنا مشاكل عدة، قد يكون بعضها سببا في اغتصاب حياة العديد من أبنائهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للفريق الموالي في إطار الإحاطة، الفريق الاشتراكي، تفضل السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد محمد علمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

منذ شهور انطلق الحوار الوطني حول الإصلاح الشامل والعميق للعدالة، برعاية ملكية وبتوجيه سامي من أجل اعتماد المقاربة التشاركية التي ينص عليها الدستور الجديد.

ولقد نوهنا في حينه في الفريق الاشتراكي بهذه المبادرة المهمة الهادفة إلى إشراك الهيئات والفاعلين من أجل إصلاح منظومة العدالة، التي تعد إحدى الأسس المركزية لبناء المؤسسات والديمقراطية في بلادنا، لكن نلاحظ منذ مدة أن المنهجية المعتمدة في إدارة وتنظيم هذا الحوار بدأت تزيغ عن الأهداف العميقة المرجوة منها، وعن الفعالية والنجاعة المطلوبة في مثل هذه القضايا الوطنية المصيرية.

فعوض وضع تصور عملي ومحدود في الزمن، ويعتمد على مقاربة العمل بالنتائج، لاحظنا أن هياكل هذا الحوار اختارت التنقل المكوكي بين المدن، والاستهلاك الإعلامي الذي ليس إلا مكملا لمنهجية الحوار الذي ينبغي أن يكون عميقا وهادفا ومنتجا بالأساس.

والأدهى من ذلك، السيد الرئيس، أن ممارسات بدأت تطفو بالموازاة مع هذا الحوار، فيها تراجع عن مضامين ومقتضيات الدستور الجديد، حيث لجأ وزير العدل والحريات إلى انتداب رئيس المحكمة الابتدائية بمدينة مكناس للقيام بمهام الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بطنجة، ويعتبر هذا القرار غير مسبوق في ظل دستور جاء ليكرس دولة القانون والمؤسسات، بالإضافة إلى أن القرار المذكور جاء مخالفا للقانون الأساسي لرجال القضاء.

السيد الرئيس،

من هنا نجد أنفسنا أمام تساؤل جوهري وعميق، يتمحور حول الآثار المقروءة من وراء اتخاذ القرار المذكور، هل هو فهم شخصي للقانون ومقتضياته أم هو محاولة للالتفاف على المراقبة الملكية على قرارات المجلس الأعلى للقضاء؟

إذ كيف يعقل أن يبسط النظر الملكي رقابته على قرار لم يسلك الطرق القانونية المعمول بها من لدن المجلس الأعلى للقضاء، باعتباره الجهة الدستورية المؤقتة الآن الموكول لها أمر تدبير الوضعية الفردية للقضاة، وتملك وحدها الاختصاص للبت في مناصب المسؤولية إلى حين تنصيب المجلس الأعلى للسلطة القضائية الذي يرأسه بطبيعة الحال جلالة الملك.

هل بهذه المنهجية سننجح الحوار الوطني لإصلاح العدالة ونصل إلى النتائج المرجوة؟ وهل بهذه الممارسات ستتمكن الحكومة من التفعيل السليم والديمقراطي للدستور؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشار، شكرا. الكلمة للفريق الموالي، الكلمة في إطار إحاطة المجلس لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

اعتدنا في فريق الأصالة والمعاصرة في إطار الإحاطات علما أن نثير قضايا تهم البلد برمته وتهم الرأي العام الوطني. وفي هذه الجلسة، ارتأينا بمناسبة مرور أكثر من سنة عن التحمل هذه الحكومة لمسؤوليتها، إثارة قضية أو بعض الملاحظات المتعلقة بتقييم حقيقة شعار ملأ الدنيا، وهو الشعار المتعلق بمكافحة الفساد.

ويؤسفنا في هذا الباب أن نعلن بأن الحكومة لم تتمكن بعد مضي سنة من تحمل المسؤولية من إحراز أي تقدم وأي إنجاز بالمعنى الحقيقي لكلمة إنجاز في مجال محاربة الفساد، الذي شكل -كما تعرفون- الشعار المركزي للحملة الانتخابية للحزب الذي يقود هذه الحكومة، بل على العكس من ذلك، عشنا وعايننا استفحالا وتفاقما للفساد في عهدها.

هذا الكلام قلناه وقاله غيرنا ولم يصدقونا، اليوم جاءت شهادة منظمة دولية محترمة، هي منظمة "الشفافية الدولية" التي أشارت وأقرت في تقريرها الأخير بحقيقة أن الفساد مازال ينخر الإدارة المغربية والاقتصاد المغربي. هاذ المنظمة أكدت أن المؤشر ديال الفساد في سنة 2012 يعني فقد فيها المغرب 8 نقط، بحيث انتقلنا في التصنيف العالمي، تراجعنا من المرتبة 80 إلى المرتبة 88.

صحيح هناك عمل لا بأس به قامت به الحكومة أو تعلن نيتها القيام به والمتعلق بتقديم مشاريع قوانين تهدف إلى محاربة الفساد، تتعلق بالصفقات العمومية، الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية، وهي أعمال نثمنها ونحييها لا سيما أنها تنضاف إلى مجهود سابق قامت به بلادنا وخاصة تصديق البلد على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الفساد، لكن مازلنا قلقون ونعبر عن قلقنا، وهاذ القلق ماشي بوحدنا حتى منظمة مغربية محترمة وهي (Transparency) المغرب، أكدت بأن هذه المشاريع الجديدة لمحاربة الفساد ينقصها الكثير من التدقيق والكثير من المتطلبات، وهاذ المنظمة جابت واحد العدد من الملاحظات، نحن نتمنى من الحكومة أن تلتفت إليها.

نريد كذلك بهذه المناسبة أن تكف الحكومة عن ترويج خطاب متناقض وملتوي، مرة كنسمعو بأن الحكومة جادة في محاربة الفساد

والتماسيح والعفاريت، ومرة عفا الله عما سلف. بمناسبة الحديث على هاذ اللغة الغريبة والدخيلة على البلد، نعبر عن اندهاشنا واستغرابنا للتصريح ديال السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان لما تكلم على أنه في البرلمان عفاريت وتماسيح، الله أكبر. هذه إهانة وتمس المجلس، هذه مناسبة أدعو البرلمان لكي نعطي للسيد الوزير باش يوضح فين هما هاذ العفاريت؟ فين هما هاذ التماسيح؟ لاسيما أن السيد رئيس الحكومة قال بأن المغاربة تحرروا من عقدة الخوف، ونحن نريد من الحكومة أن تتحرر من عقدة الخوف وأن تكشف عن هوية هاذ الكائنات الميتافيزيقية، واش هي كائنات ميتافيزيقية ولا تسكن البرلمان؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس،

عندما ينهي شخص حقه في الكلام خصو يحترم اسميتو، الله يجازيك بخير. أشنو كاين السيد الرئيس، نقطة نظام أو تدخل الحكومة؟ تفضلوا السيد الوزير.

السيد الحبيب الشوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

طبعا نقطة نظام لأنه على الأقل السيد الرئيس مشكورا، استدعى كلام يتعلق بي شخصيا، ويسائلني بكوني تحدثت عن وجود عفاريت وتماسيح في البرلمان.. طبعا. أعتقد بأنه من قواعد الديمقراطية أن أتمكن من التعقيب، ولكم، السيد الرئيس، واسع النظر في اختيار الوقت الذي أتمكن فيه من هذا الحق.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

شكرا السيد الوزير.

ما اعطيت لكش الكلمة، السيد الرئيس، ماشي اللي ابغى الكلمة ياخذها، راه أنا اللي كنسير وأنا اللي كنعطي الكلمة، الله يخليك.. غادي ندير كاع ذاك الشي اللي كتقولوا لي نديرو، فين غادي ندير ذاك الشي اللي ابغيت أنا ندير؟

السيد الرئيس،

الله يجازيك بخير. السيد الوزير تدخل لأنه استشف من كلام السيد رئيس الفريق أنه هو المعني في جزء من كلامه، علق عليه وطلب من الرئاسة أن تمنحه الوقت الذي تراه مناسبا للرد، لم يرد بعد، طلب الوقت المناسب من الرئاسة طبعا أن تمكنه من الرد في الوقت المناسب، والرئاسة لم تمكنه من هذا الوقت.

لماذا لم تمكنه طبعا؟ لأنها مقيدة بمقتضيات النظام الداخلي في المادة 128 التي لا تسمح للحكومة بأن تعقب على إحاطات المجلس علما، ماشي درتها غير براسي، لأن هاذ الشي كيقيدو القانون ماشي أنا، وبالتالي ما دامت الرئاسة لم تمكنه من هذا الرد، فلا أرى مبررا لمن يطلب التدخل في هذا الإطار للتعليق، ربما للوقت من طبيعة الحال لأنه محدد، ولكي نصل إلى المبتغى الذي هو طبعا جلسة الأسئلة الشفوية، ابغينا ندوزو الأسئلة كلها في الوقت ديالها القانوني.

وبالتالي أرجوكم دون أن يعني بلا ما نتمطلو في هاذ النقطة هاذي، لنستأنف أشغالنا بإعطاء الكلمة للفريق الموالي في إطار إحاطة المجلس علما، وهو الفريق... السيد رئيس الفريق، أرجوك، لا تحرج الرئاسة لتمنعك من أخذ نقطة نظام، لأن الرئاسة لا ترى مبررا لهذا، بعد تدخلك في إطار الإحاطة لا نرى شيئا جديدا استجد حتى تأخذ من بعده التدخل في إطار نقطة نظام. وبالتالي، رجاءا لننتقل إلى الإحاطة الموالية للفريق الموالي وهي الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي في إطار إحاطة المجلس علما.

شكرا للسيد الرئيس.

لا، لا، ما اسمعتكش مزيان، ما تلزمنيش باش نعطيك الكلمة الله يجازيك بخير، رجاءا خذ راه غير غادي نقطع الصوت في حالة إذا ما أردتم أن تشيروا إلى أشياء لا علاقة لها بما جرى، تفضل.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

السيد الرئيس،

أنا حاشى أن أنتزع الكلمة من الرئاسة عنوة، أنتم منسجمون مع أنفسكم، أنا ما ابغيتش ندير التعقيب، ابغيت ندير نقطة نظام، ابغيت نقول فيها المجلس سيد نفسه، وأنا ألتمس من الرئاسة ومن المجلس أن نعطي للسيد الوزير ليوضح لأنه وجه اتهام للبرلمان وللمجلس على أن نناقشه في ما يقوله ويدعيه فقط.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس. هذا التقطته الرئاسة مباشرة بعد طلب السيد الوزير، قال بلي تعطيو لي وقت مناسب مازال ما اعطيناه ليهش، الرئاسة من حقها باش تختار الوقت المناسب اللي غادي تعطي ليه الكلمة.

السيد رئيس فريق التحالف الاشتراكي في إطار إحاطة المجلس علما، تفضلوا الأستاذ الحاج العربي خربوش.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

في إطار النظام الداخلي لمجلس المستشارين، أحيط المجلس علما بقضية طارئة تتعلق بمعاناة عدد هام من مواطنينا المقيمين بهولندا بعد قرار الحكومة الهولندية بتخفيض نسبة 40% من التعويضات الاجتماعية الخاصة بالأرامل

واليتامى وتعويضات أبناء المقيمين بالمغرب، هذا القرار الذي دخل حيز التنفيذ منذ فاتح يناير الماضي، وتقوم عدد من الجمعيات الفاعلة بهولندا وحقوقيون وفعاليات مختلفة بمعركة قانونية داخل هولندا وداخل البرلمان الهولندي لدفع الحكومة الهولندية للتراجع عن هذا القرار الذي يمس بأرزاق مواطنينا ومواطني عدد آخر من البلدان، ويمس ببند في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي، كما يمس بالاتفاقية الثنائية بين المغرب وهولندا بخصوص الضمان الاجتماعي.

وبالطبع فإن لهذا القرار تأثير على مداخيلنا من العملة الصعبة، وأكثر من ذلك أن هذا القرار يمهد لقرار آخر أخطر، وهو توقيف تصدير كل التعويضات ابتداء من سنة 2014 للأرامل والأطفال، إضافة إلى تعويضات العائدين إلى المغرب بصفة نهائية، وذلك إذا صادقت الغرفة الأولى بالبرلمان الهولندي على القرار.

إننا ندعو إلى انخراط الأطراف المعنية في هذه المعركة لحماية حقوق مواطنينا المقيمين بهولندا. فعلى الحكومة في شخص قطاعاتها المعنية أن تكثف من عملها للضغط على الحكومة الهولندية وبتنسيق مع الدول الأخرى المعنية بهذا القرار، وعلى مجلس المستشارين أن يتحرك وينخرط في هذه المعركة، ونقترح أن يراسل السيد الرئيس رئيس الغرفة الأولى بالبرلمان الهولندي باسم مجلسنا بهذا الخصوص.

كما نقترح أن يتم تشكيل وفد برلماني من مجلسنا، يضم كل الفرق والمجموعات البرلمانية لزيارة البرلمان الهولندي واللقاء بالفرق البرلمانية للدفاع عن مصالح مواطنينا داخل قبة هذا البرلمان.

كما ندعو لجنة الخارجية والدفاع والمناطق المحتلة للانعقاد بحضور الوزراء المعنيين، وهم وزير الخارجية، ووزير التشغيل، والوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج، لمناقشة هذا الموضوع واتخاذ ما يلزم من تدابير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق. الكلمة لأحد أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية دائما في إطار إحاطة المجلس علما، تفضل الأستاذ اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارين،

الأخت المستشارة المحترمة،

إن إحاطة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية اليوم تتمحور حول ظاهرة أصبحت تترسخ بامتياز في عمق المجتمع المغربي، ألا وهي محاربة العمل النقابي والنيل من المجهودات التي تبذلها مختلف النقابات، بحيث أصبح معروفا أن كل من تنقب فسيكون مصيره الطرد والتنكيل.

ولا داعي لأطرح أو لأضع أمام مجلسنا الموقر عدة أمثلة يندى لها الجبين، بحيث عدة قطاعات إنتاجية، سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص، كما يقول الله سبحانه وتعالى " **وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ**"، في مجلسنا الموقر نجد إكراهات لإخواننا الموظفين المحترمين الذين يشقون طريقهم النقابي بثبات وإمعان وبتوأدة، لكننا نرى أنهم يصطدمون بواقع مر، ألا وهو كبح عزائمهم وكبح نضالاتهم، فهناك بعض القضايا أو الملفات الفردية التي نلتمس معالجتها سعيا وراء تحفيز هؤلاء الموظفين، وسعيا وراء تحفيزنا نحن كمستشارين، لأننا اليوم في حاجة ماسة إلى مجهوداتهم، سيما ونحن مقبلين في هذا المجلس على المصادقة على القانون الأساسي.

إذا كنت قد تكلمت عن محاربة العمل النقابي، فخير دليل أيضا هو مكتب التكوين المهني، فلابد، وأغتنمها فرصة لوجود الأخ وزير التشغيل بيننا، لأقول مرة أخرى، نلتمس فك الحصار على نقابة التكوين المهني، إضافة كذلك قطاع الصيد البحري وما يعرفه من عدد هائل من اليد العاملة، فإنها معطلة نظرا لأن اتفاقية الصيد البحري يشوبها ما يشوبها من مشاكل، سيما ونحن مقبلين على الجولة الخامسة في إطار اتفاقية الصيد البحري.

فنتمنى حضور المهنيين الحقيقيين للدفاع عن هذه الاتفاقية، لأننا في حاجة ماسة إلى من سيتجرد من الأنانية أمام المصلحة العامة للوطن.

شكرا السيد الرئيس، وأستسمحكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ننتقل مباشرة إلى معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة وعددها 21 سؤالا، أربعة منها آنية موجهة إلى قطاعات الاقتصاد والمالية، الاتصال، المغاربة المقيمين في الخارج، الوظيفة العمومية، و17 سؤالا عاديا موزعة على قطاعات الاقتصاد والمالية، الاتصال، الوظيفة العمومية، العدل، التربية الوطنية، الشباب والرياضة، الطاقة والمعادن، التشغيل، السياحة، الصناعة التقليدية، العلاقة مع البرلمان.

والكلمة لأول متدخل في إطار طرح السؤال الشفوي الأول على السيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول إختلالات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والكلمة لأحد أعضاء الفريق الحركي، تفضلوا السيد رئيس الفريق، السي السعداوي.

ما ابغاتش الرئاسة يجاوب، اسمحوا لي، اسمح لي الله يخليك، تفضل السيد رئيس الفريق، تفضل السيد رئيس الفريق، السي السعداوي اطرح السؤال ديالك الله يجازيك بخير، غادي يبدي دابا الوقت، تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

سؤالنا في الفريق الحركي حول مقتضيات الدستور الجديد اللي ربط المسؤولية بالمحاسبة، لأن مؤخرا كشف التقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات على إختلالات في تدبير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، إن على مستوى الصفقات العمومية سجل غياب تام للافتحاص والتدقيق الداخلي، وخصوصا في الصفقات اللي كيفوق المبلغ ديالها 5 المليون ديال الدرهم، والتي تستدعي مباشرة (L'audit).

أما على مستوى الموارد البشرية، ورد كذلك في التقرير أن الأطباء والممرضين والمشتغلين بالمصحات التابعة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي هم موظفون منتمون إلى أجهزة مختلفة وقطاعات وزارية مختلفة بدون إذن. وهذا، السيد الوزير، كيشكل مخالفة لمقتضيات الفصل 15 من النظام الأساسي للوظيفة العمومية، اللي كما جاء في التقرير، والاعتماد على التوظيفات بدون تنظيم مباريات، وعدم احترام مبدأ المساواة في تقلد المسؤولية.

السيد الوزير،

من خلال هاذ التقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات، ابغينا نعرفو أشنا هي الإستراتيجية ديالكم لمعالجة هذه الإختلالات التي ضمنها تقرير المجلس الأعلى للحسابات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب، تفضلوا السيد وزير التشغيل.

السيد عبد الواحد سهيل، وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فعلا الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كأي مؤسسة عمومية تتخضع للافتحاص ديال المجلس الأعلى للحسابات، وفي بعض الأحيان بطلب من الحكومة باش كيتم هاذ الافتحاصات وكذلك بمبادرة من المجلس الأعلى للحسابات.

بالنسبة للعمل اللي كتقوم به هاذ المجلس، تتكون ملاحظات وكيتم تسجيل الاختلالات، وفي كثير من الأحيان ما كيوصلش الأمر إلى نوع من الخطورة كبير، ولكن هاذ العملية مفيدة دائما لأن أي عملية افتحاص، أي عملية ديال المرور ديال الرقابة وإلا وكتثير الانتباه للأشياء اللي خص يتخذ بعين الاعتبار.

وعلى هاذ الأساس، هاذ التقرير اللي تم سنة 2011 تم أخذه بعين الاعتبار وتم الإدراج ديالو في إطار المخطط ديال الافتحاص ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي كما تعلمون هو يسير بصفة ثلاثية، كاين فيه في المجلس الإداري ديالو، كاين ممثلين ديال المأجورين، ممثلين ديال المقاولات والغرف التجارية والصناعية، إلى غير ذلك، والممثلين ديال الحكومة.

في الاجتماع الأخير ديال مجلس الإدارة، اتفقنا باش نخلقو واحد اللجنة ديال الافتحاص دائمة (Un comité d'audit) اللي غادي تكون عليها أنها كل السياسات الاحترازية فيما يتعلق بكل الاختلالات الممكنة غادي يمكن تشتغل عليها. إذن، هاذ الافتحاص كان مفيد بالنسبة لتطوير العمل ديالنا.

بالنسبة للأشياء اللي أثرتوها، الصفقات العمومية كذلك للفحص ديالها، بناء على الطلب والتوصية ديال المجلس الأعلى للحسابات. بالنسبة للتوظيف ديال بعض الموظفين ديال وزارة الصحة، كاينة اتفاقية اللي تم إعطاؤها للمجلس، اتفاقية ما بين (CNSS[1]) والوزارة في الاستعمال ديال بعض الأطباء.

بالنسبة للولوج للعمل، الطريقة المتبعة وهي كاين واحد النوع ديال الاختيار على أساس واحد العدد ديال الحيثيات، وعلى أساس هاذ الحيثيات كيتم لقاءات مباشرة مع الناس، ثم كيمروا أمام لجنة. فمثلا الأمر اللي مثار هنا كاين 10 آلاف طلب ديال العمل بالنسبة 43 طلب، تمت على مراحل، مع الاشتغال ديال بعض الوسطاء اللي قاموا في الأول عملـــوا (La présélection) ومن بعد كان لقاء بصفة مباشرة.

تيظهر لي ما كيمكنش دائما نعملو المبارة الكتابية باش ندخلو لبعض المناصب، كاين مناصب اللي ربما خصك تشوف الناس وتكلم معهم وتكلم معهم على المشاريع ديالهم، وتحاول اللجنة اللي على كل حال كيمكن تختار فيه، هذا هو الاتجاه اللي امشى فيه المجلس (CNSS).

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة للأستاذ السعداوي، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الوزير المحترم على هاذ الإجابة. ولا أحد ينكر أن المجلس الأعلى للحسابات اليوم ولات عندو وظيفة ديال المواكبة والتوجيه أكثر من الافتحاص، إلا أنه، السيد الوزير المحترم، ابغينا من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي اليوم يخلق واحد المصالحة كذلك مع الزبناء ديالو، وتدار واحد (L ámnistie) لأن تدارت في جميع القطاعات بما فيها الجماعات والتجار والمقاولات وكل من أراد التصريح من الزبناء بتلقائية، يؤدي الأصل ويتم الإعفاء ديالو من الفوائد، وأن هاذ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي اليوم يخلق كذلك مصالحة مع الزبناء ديالو، باش يمكن ينفس من الوضعية اليوم اللي انتما كتعرفوا، السيد الوزير، الوضعية ديال المقاولات الصغرى والمتوسطة، والحالة مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

[1] Caisse Nationale de Sécurité Sociale

لابد كنلتمسو منكم، السيد الوزير، باش هاذ الصندوق يتعامل مع الزبناء ديالو بواحد المرونة باش يمكن لهم يأديو ما بذمتهم، ولكن يكون هناك إعفاء من الفوائد ويأديو فقط الأصل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب عن تعقيب السيد المستشار.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

في الواقع غادي نعقب على سؤال ثاني. اللي ابغيت باختصار شديد، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مؤطر بالقانون، كاين أشياء اللي تيقدر يديرها وأشياء اللي ما يقدرش يديرها من دايت رأسو. إذن الإعفاءات (L ámnistie) كيخصها تقرر في إطار القانون ما كيمكنش هو يعفي من ذاته لنفسه الناس من أشياء اللي هي مترتبة عن...

عندنا مشكل ثاني وهو ما كاينش التصريح بما فيه الكفاية للناس اللي خصهم يكونوا في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، احنا خصنا نحميو الشغيلة، خصنا نحميو هاذ الناس باش نوسعو الإطار ديالها.

ثم خاص الصندوق بدون شك يكون عندو واحد التعامل مع المرتفقين بنوع من المرونة، وأنا مستعد باش نتناقشو على كل هذه الأشياء ونبلغوها للمسؤولين على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. وقبل أن ننتقل إلى السؤال شكرا لكم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة، وقبل أن ننتقل إلى الأسئلة الموجه إلى السيد وزير الاتصال، أريد أن أرحب باسمكم ب"الجمعية الدولية للنساء الأمريكيات" بالرباط، وهي تتابع معنا أشغال هذه الجلسة، باسمكم جميعا نرحب بهم.

وننتقل إلى أول سؤال موجه إلى السيد وزير الاتصال حول الحكامة في القطب العمومي، والكلمة لأحد أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، أحد أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

ننتقل إلى السؤال الثاني. تفضل الأستاذ لعلج.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الوزير،

نسائلكم اليوم حول الحكامة في القطب العمومي، وأنتم تعرفون جيدا الذي اهتم به المغاربة كثيرا قبل الانتخابات، هو المستوى الذي كان فيه القطب العمومي وخاصة التلفزة المغربية.

فنسائلكم، السيد الوزير، من هذا الباب، ما هو مستوى الحكامة في هذين القطبين وخاصة شركة 2M والتلفزة المغربية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد وزير الاتصال في إطار الجواب، تفضلوا.

السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

إذ أشكر في البداية السيد المستشار على السؤال.

أعتقد أولا أن مسلسل ديال الحكامة على مستوى القطب العمومي، هذا مسلسل اللي انطلق، وابدات الثمار الأولى ديالو كتظهر، ولعل أولى هاذ الثمار هي إحداث بوابة إلكترونية اللي عبرها شركات الإنتاج كتقدم المشاريع ديالها بكل شفافية، وولّى عندنا نظام ديال طلبات العروض تنافسية وتكافؤ الفرص والشفافية في العلاقة مع شركات الإنتاج، وفق المادتين 193 بالنسبة لـ (SNRT[2]) و62 بالنسبة للقناة الثانية.

الإجراء الثاني اللي امشينا فيه هو أيضا هو أساسي، هو تفعيل أجهزة الحكامة، فاش تحملنا المسؤولية كان تقرير ديال المفتشية العامة حول الشركتين، اظهر أن اللجان ديال الحكامة اللي هي 4 ديال اللجان تقريبا شبه معطلة، البعض منها يجتمع والبعض منها ما عارفين حتى شكون الأعضاء.

لهذا، في ماي 2012، المجلس الإداري حسم الموضوع ديال اللجان ديال الحكامة الأربع، كاينة:

- لجنة تتبع عقد البرنامج؛
- اللجنة ديال الأجور والتعويضات؛
- اللجنة ديال الإستراتيجية.

وابداو كيشتغلوا، وأولى الثمار أيضا وهو تقييم عقد البرنامج اللي كان مع الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة واللي كان انتهى في دجنبر في 2011، هاد التقييم انتهينا منه في يوليوز وفي دجنبر تمت الاعتماد في المجلس الإداري ديال 29 نونبر اللي سالى في 9 يناير 2013 اعتماد مذكرة إطار لعقد البرنامج.

الإجراء الثالث اللي امشينا فيه في إطار التفعيل ديال الحكامة وهو استخلاص حوالي 15 توصية من تقرير المفتشية العامة، كيهم نظام المشتريات، العلاقة مع الموارد البشرية، الهيكلة والعلاقة مع شركة الإنتاج، هاذ التوصيات عرضناها على المجلس الإداري وتم اتخاذ القرار في الأجرأة

[2] Société Nationale de Radiodiffusion et de Télévision

ديالها. إذن هاذي 3 إجرءات هيكلية.

واش هاذ الشي غادي تبان الآثار ديالو الآن؟ يمكن نقول لك أولى الآثار ظهرت، اليوم، البارحة، الأسبوعين الماضيين شركات الإنتاج كيتصلوا كيقولوا الحمد لله، ولينا الآن البرامج موضوع منافسة، ويمكن لك الآن تزور الموقع ديال الشركة الوطنية أو موقع ديال 2M وتلقى البوابة الإلكترونية، وتلقى راسك أمام طلب عروض مفتوح في هاذ المجال.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للأستاذ لعلج في إطار التعقيب عن جواب السيد الوزير.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

احنا لما وضعنا لكم السؤال، وضعناه لكم تبعا إلى مرجعية ديال واحد الحدث وقع هاذي أسبوعين، كتعرف الحكامة في الإذاعة والتلفزة، وخاصة في التلفزة، هو تسيير الأموال، دابا احنا كنشوفو فرنسا قدامنا، كندوز مقابلة كرة القدم، كاين غير قناة وحدة كندوز كرة القدم ديال الفريق الوطني الفرنسي، مثلا على سبيل المثال لا الحصر، احنا، تبارك الله، 2M والتلفزة المغربية والرياضية، 3 قنوات كيبرمجوا نفس المقابلة، هاذي كلها إمكانيات عندنا؟ هاذي حكامة؟ 10 مليار باش ندوز المقابلات ديال كأس إفريقيا، واش هاذي حكامة في نظرك السيد الرئيس؟

واش في نظرك، السيد الوزير، ملي كنعطي 10 المليار للكرة، أشنو كنخلي للإنتاج؟ أشنو كنخلي للميدان ديال الثقافة؟ أشنو كنخلي للإبداع والتواصل؟ ملي كنعطي 10 مليار أنا لواحد المقابلات ما عندي بهم لا علاقة لا من قريب ولا من بعيد، حتى المنتخب ديالنا ما كيتأهلش، ونخسر 10 المليار، هاذي حكامة؟

أنا كنمشي.. ما عندناش غرض بالتشريع، ما عندناش غرض بقوانين، عندنا غرض بآليات وبحسم وتدخل في الموضوع. أنت، كوزير، من المفروض رئيس المجلس الإداري ترفض 10 المليار تصرف على مقابلات ما عندنا بها حتى شي حاجة، بالعكس تمتعص المغاربة، تمتعص حواسهم، أنه اليوم هاذيك المقابلة، هذاك الفريق الوطني اللي المغاربة ابناو عليه الأمل كلهم واعطاو 10 المليار غير باش يشوفوه واحد اللحظة، ما وفرها لهمش، وعيطنا للوزير في الموضوع باش يجي يعطي الاستفسار للمغاربة، وما جاش يعطي الاستفسار للمغاربة، واش احنا هاذي حكومة جات لتصرف الأموال عبثا؟ لا أظن ذلك، لا أظن ذلك، ولا أتمنى ذلك، السيد الوزير. لكم الرد السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، الإنتاج لوحده الخارجي تقريبا عندنا 500 مليون درهم، بمعنى 50 مليار ديال السنتيم، هاذ 50 مليار اشحال هاذي ما كانتش كندوز بطلبات عروض والمنافسة الحرة، (gré à gré)، بالاتفاق المباشر، هاذ المسألة وقفت، ولله الحمد، سنة من الحوار والنقاش العمومي وقفت وولات كتخضع للمنافسة.

جوج، نظام المشتريات اللي تحدثتي عليه ديال المباريات، أنا متفق معك، وعندنا حوار مع وزارة الاقتصاد والمالية والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة باش هاذ النظام ديال المشتريات راه ما كاينش فيه هاذ المشكل لأن هاذ المشكل ديال المبارات مازال كيلقاو ليه الحل، الثلثين كتجي من الإشهار اللي كيكون مرافق لهاذيك المباريات.

المشكل عندنا في نظام المشتريات اللي تقريبا واحد 200 مليون ديال الدرهم، 20 مليار، ماشي 10، وهاذ المشتريات الآن المفتشية العامة للمالية طلبت، قالت بأن هاذ النظام ما خاضعش لواحد المسطرة دقيقة، لم يقع التحيين ديالها وفق نظام المشتريات اللي خاضع للمستوى العمومي، المجلس الإداري بناء على هاذ التوصية صادق على قرار باش يوقع اعتماد نظام جديد لنظام المشتريات، لأن المسلسلات الأجنبية ولا غيرها خصها تخضع حتى هي باش يوقع التحكم في النفقة العمومية.

المسألة الثالثة اللي عندنا في الحكامة واللي حتى هي ابدات كتبان الأثر ديالها هي القضية ديال الموارد البشرية والمباريات من أجل الدخول.

الآن المباريات في الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، التوظيف كيخضع للمباريات، وهذا أمر أساسي، لأن الحكامة لا في الشق المالي ولا في الشق البشري، خصنا نكرسو مبدأ الشفافية، تكافؤ الفرص، والمنافسة الحرة. هاذ المبادئ الثلاثة اللي هي دستورية، الفصل 155 من الدستور اللي كينظم العمل ديال الناس اللي كيشتغلوا في المرافق العمومية باش نعالجو هاذ الإشكال.

ابقات مسألة رابعة واللي أثرتيها، وأنا معك بعض المرات كنخسرو، ولكن راه من الناحية الوطنية ما خصناش ندفعو المغاربة أنهم يشاهدوا المباريات ديالهم في قنوات أخرى، خصهم يشاهدوها في القنوات الوطنية ديالهم.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الثاني الموجه دائما للسيد وزير الاتصال، وهو حول واقع الإعلام العمومي. والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة،

تفضل الأستاذ بلقشور.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا لكم السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،

إخواني وزملائي المستشارين المحترمين،

تستدعي التحولات الهامة التي تعرفها بلادنا التفاتة قوية إلى الواقع الإعلامي العمومي ببلادنا، وهذا واقع سمته الأساسية غياب سياسة عمومية واضحة -ونقولها للأسف- وناجعة لدى الحكومة، بحيث لازال إعلامنا العمومي يغرد خارج السرب ومعزول عن الواقع المجتمعي، وغير قادر على مواكبة القضايا الحقيقية المرتبطة بالأولويات المجتمعية الرامية إلى بناء نموذج وطني، ديمقراطي، حداثي.

لقد سبق لفريقنا، فريق الأصالة والمعاصرة، أن نبه في أكثر من مناسبة إلى التخلف والتردي الشامل الذي يعيشه إعلامنا العمومي بخصوص استمرار استخفاف القنوات العمومية بذكاء المواطنين، من خلال إشاعتها للذوق المنحط والرديء التي تمطرنا به يوميا –وللأسف- عبر المسلسلات المكسيكية والتركية والكورية، ولا زلنا ننتظر ربما مسلسلات من دول أخرى أجنبية نجهلها مستقبلا، والسيل الجارف من الإعلانات والوصلات الإشهارية التي لا تراعي في أغلبها الذوق والهوية المغربية، بالإضافة إلى السهرات المبتذلة، وفشلها في إعداد وتقديم برامج ثقافية وسياسية وفنية وترفيهية جادة وهادفة، وهو ما يدفعنا إلى التأكيد مرة أخرى على أنه لم يعد مقبولا في هذه اللحظة الدقيقة والمفصلية التي تمر بها بلادنا اليوم أن يستمر إعلامنا العمومي شاردا، غير قادر على النهوض بمهامه المحورية في تحصين المجتمع وتأهليه وتأطيره في أفق إرساء قيم الانفتاح والتعددية والدفع به قدما لتثبيت أسس المغرب الديمقراطي الحداثي.

في هذا الإطار، نسائلكم السيد الوزير، عن الإجراءات التي اتخذتموها أو ستتخذونها مستقبلا للتنزيل السليم للمقتضيات الدستورية الجديدة، والالتزامات التي جئتم بها في البرنامج الحكومي في مجال الإعلام العمومي، وعن المقاربة الإعلامية الجديدة للحكومة، وعن الشروط المؤسساتية والبشرية والمالية الكفيلة بتحقيق كل ما ذكرناه في تساؤلنا. ونتمنى أن يكون جوابكم شافيا وضافيا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أولا كاينة واحد القضية اللي خصنا نتفقو عليها، استقلالية الإعلام العمومي، ما يمكنش نطلبو من الحكومة ولا من الوزير يتحول إلى مدير برامج أو يتحكم في المضمون، لأن إلى درنا هاذ المنطق، هذا منطق استاليني متخلف، خصنا نوعاو به.

دستوريا محسومة القضية، الفصل 165 من الدستور، الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري هي اللي كتسهر على التعددية وحرية المعلومة في إطار القيم الحضارية وقوانين المملكة، هاذي مسألة أساسية.

أشنو عاطينا احنا القانون، قانون الاتصال السمعي البصري؟ عاطينا نقترحو إعداد دفاتر التحملات كتحدد الخدمة العمومية والالتزامات والبرامج، في هاذ دفاتر التحملات واللي كان فيها نقاش عمومي وكاين اللي عارض وكاين اللي اتفق وكذا، اللي تيهم أن الخلاصة اللي خلصنا لها فيها 3 ديال الأمور.

الأولى، درنا مؤسسات داخل الشركات اللي كتسهر على هاذ الشي ديال الخدمة العمومية، هما المهنيين من ذاتهم داخل المؤسسات، لجنة الأخلاقيات ولجنة انتقاء البرامج، وتدار نظام طلبات العروض في العلاقة مع الإنتاج الخارجي وتحددت نسبة الإنتاج الداخلي، هذا إنجاز أول.

الإنجاز الثاني هو تعزيز التعددية السياسية واللغوية والثقافية في الإعلام العمومي، وهذا مكسب، واللي هاذ السنة بان بوضوح البرامج الحوارية اللي تم المضاعفة ديالها 3 مرات، وهذا تنص عليه في دفتر التحملات والآن كنشهدوه ملموس.

ثالثا، الدور ديال مراقبة ما يهم المضمون وما يهم التعددية هو اختصاص حصري، فاش تنقول حصري هذا القانون، قانون 77.03 الذي يراقب دفاتر التحملات هو الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، فيها الممثلين ديال مجلس المستشارين، فيها الممثلين ديال مجلس النواب، وممثلين ديال الرئاسة ديال الحكومة، بالإضافة إلى الشخصيات اللي كيعينها جلالة الملك. إذن هيئة دستورية كتراقب المضمون، والدستور نص على أنها كتقدم تقرير سنوي للبرلمان.

بالتالي، باش نكون دقيق، عندنا سياسة عمومية ظهرت في دفاتر التحملات، جوج عندنا سياسة عمومية ظهرت في تطبيق مقتضيات ميثاق الحكامة الجيدة اللي صدر في مارس 2012 وتعتمد ونزلناه، وعندنا سياسة عمومية واللي هي عندنا التقارير ديال المفتشية العامة للمالية، ما ابقاتش تقارير اللي كتبقى في الرف، لا، التقارير اللي كنجزوها ونطبقو التوصيات ديالها، في إطار استقلالية الإعلام العمومي. أشنو كيعني هذا؟ كنهزوها وكنمشيو للمجلس الإداري ديال الشركتين ونطرحوها وندافعو عليها ونحملو المسؤولية لمجموع الأعضاء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السي بلقشور في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس.

رغم أننا سمعنا كلاما كبيرا وفلسفيا، واقيلة غير السي الخلفي متأثر بالسي الرميد، كنتكلمو هاذ الأيام على استقلالية القضاء وتأثر بدوره وأصبح يتكلم عن استقلالية الإعلام، وهذا يطرح سؤالا كبيرا عن من سنستقيل أولا وقبل كل شيء؟ وسنستقل بين من وأين هذه الاستقلالية إن صح القول؟

نحن الآن في جلسة تشريعية، جلسة أسئلة شفهية، جلسة مراقبة الحكومة، إلى كاين هاذ الاستقلالية، وما عندنا حتى شي دور، اعلاش كنطرحو احنا هاذ الأسئلة اليوم؟ وماذا نراقب؟ ملي هاذ الأشياء تداول بهذا الشكل والحكومة عندها هاذ الفلسفة، وبأن الأمور هي موكولة لأصحابها وللمجلس الإداري، ونحن اليوم ليس لنا دور والكل مستقل إذن لا دور لنا اليوم.

السي الخلفي، أقول لك بأننا عندما كنا نناقش القانون المالي وكنا نساند القطاع العمومي نظرا لغيرتنا على صناديق (على تلفزتنا) وعلى قطاعنا الإعلامي، وندفع في اتجاه أن نمنحه ميزانية مهمة من أجل أن يحسن مردوديته وأن يكون تنافسيا، وأن يكون في مستوى الإعلام الدولي، لكن عندما نتكلم عن الاستقلالية ونوكل الأشياء إلى أصحابها، هذا شيء مؤسف جدا.

عن أية استقلالية وعن أية حكامة تتكلمون؟ إلى قلنا بأن دار لبريهي فيها 3000 موظف اليوم وكتعطينا هذاك الإنتاج، و(Medi1 sat) اليوم فيها 200 موظف وشوف آش كتعطينا؟ 200 موظف مقارنة مع 3000، اليوم نتكلم على الحكامة وعلى اللجن ديال الإستراتيجية وديال الأجور وعقود البرامج... إلى آخره. هاذ الأشياء اللي كنتكلمو عليها تجاوزها الزمن، ملي تكلمتو على النظام الستاليني... إلى آخره، راه حتى هو كان حداثي في وقتو وجا ودار الثورة على القيصر... إلى آخره، على وضع كان متردي.

اليوم كنتكلمو في لغة الواقع بينا وبينكم، تنتكلمو على منتوج وعلى جودة إعلامية اللي كتضبط الهوية المغربية. يا أخي...

السيد رئيس الجلسة:

السي بلقشور، أنهيت حقك في الكلام، هذا الوقت لا يرحم يا أخي، شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

في الحقيقة هاذ الشي خصو.. كأن المغرب ما دارش مراجعة دستورية، كأن ما عندناش الدستور اللي حسم بوضوح أن إلى ولى وزير الاتصال كيتدخل في البرامج، إذن خصنا نقراو الفاتحة على الدستور.

اسمح لي الديمقراطية في العالم، نمشيو اجبدتي النماذج ديال استالين، نقولو لك غير (BBC)، نمشيو للنموذج البريطاني ولا النموذج.. كاع النماذج اللي كاينة في العالم، الدولة الديمقراطية الحديثة اللي تحدثتي عليها في السؤال ديالك الأول، كترفض أن السلطة التنفيذية تتدخل في الإعلام، كتحدد القواعد في إطار دفاتر التحملات، واللي في 2006 القانون 77.03 المصادق عليه وقبل ما يدخل لحيز التنفيذ، تيمشيو للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري. اعلاش؟ باش ما يطغاش طرف على طرف، باش ما يستبدش طرف بطرف، باش ما يتحكمش، أنا عندي الأغلبية اليوم، نحيك انت من الحياة الحزبية عن طريق الإعلام، ما عنديش الحق.

هاذ العام الحمد لله الأحزاب ديال المعارضة 125 ساعة في البرامج الحوارية في الإعلام، أحزاب الأغلبية 74 ساعة، ونخليو الناس تتنافس والشعب المغربي يحكم.

اعلاش المؤسسات ديال الحكامة في الدستور تدارت 12 مؤسسة؟ مجلس المنافسة و، و... والهيئة العليا للسمعي البصري تم الارتقاء بها دستوريا، حتى لا يتحول شي طرف سياسي يهيمن على طرف سياسي آخر. ولهذا، هاذ الموضوع ما يمكنش.

المراقبة ديال المضمون، كما في كل التجارب العالمية في الإعلام، كتدير لها مؤسسات ديالها، درنا لها لجنة أخلاقيات، وهاذ اللجنة غادي تبدا تشتغل وتم التعيين ديالها في المجلسين الإداريين الأخيرين، في هاذ الشهر ديال يناير، كاينة ملاحظات في المضمون كيتوجهوا للجنة وكتصدر قرارات.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا لك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالمغاربة المقيمين في الخارج، وهو حول السياسة الوطنية لتدبير شؤون المهاجرين المقيمين بالخارج. الكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار، تفضل السي اسطنبولي.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطنبولي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد التزمت الحكومة في برنامجها بجعل المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج في صلب أولويات السياسة الحكومية، وذلك بالدفاع عن حقوقهم وحماية مصالحهم وتوطيد علاقتهم بوطنهم الأصلي، بالنظر للتحديات الإستراتجية المرتبطة بالمحافظة على الهوية الوطنية للأجيال الناشئة.

إلا أن واقع المهاجرين المغاربة المقيمين بالخارج اليوم، يشهد هيمنة البيروقراطية على القنصليات المغربية أثناء استخراج أو التصديق على أوراق إدارية يحتاجها المهاجر، كما أن المؤسسات البنكية المغربية، خاصة التي تتوفر على فروع في أوروبا ترفض التعامل بمنطق العولمة الذي يرتكز على التنافسية في تخفيض أسعار الفائدة، وتقديم تسهيلات لهم قصد إحداث مشاريع تنموية في بلدان الاستقبال أو حتى في المغرب، وإعطاء الأهمية القصوى لتدريس اللغة الأمازيغية والعربية وإدماجهما في الأسلاك التعليمية في بلدان المهجر، مع توفير الوسائل والآليات الكفيلة بانبثاق جيل جديد من الاستثمارات للمغاربة المقيمين بالخارج، في إطار إستراتجية وطنية في مجال الهجرة الدولية عبر تجديد منهجية تدبير شؤون المغاربة المقيمين بالخارج، مع اعتماد مبادرة تشاركية في هذا الإطار.

لذا، نسائلكم السيد الوزير: ما هي التدابير والإجراءات التي ستتخذونها لمواكبة الإرادة الملكية السامية لمواصلات المسار التدريجي لتمكين مغاربة العالم من ممارسة مواطنتهم الكاملة، وضمان مشاركة ناجعة لهم في كافة المجالات للحياة الوطنية؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب، تفضلوا.

السيد عبد اللطيف معزوز، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالمغاربة المقيمين في الخارج:

شكرا السيد المستشار المحترم.

في البداية، أذكر بأننا بصدد الكلام حول ما يقرب من 5 مليون مغاربة متواجدون في العديد من أقطار العالم، وتدخلاتهم في العديد من الميادين بالبلد تجعل أن حوالي 7 ملايين مغربي آخر أو مغربية أخرى يستفيدون من تدخلاتهم اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا. وبالتالي، سؤالكم يستحق كل الأهمية، وموضوع مغاربة العالم كيف جئت يستحق كذلك واحد النظرة إستراتيجية، نظرة أفقية، نظرة حكومية شاملة.

وعيا من الحكومة بهذا المعطى، قدمنا من خلال البرنامج الحكومي العديد من المقتضيات اللي هي كنهم هاذ القطاع، ثم مع الوقت تبين لنا أنه من الضروري التخطيط وإعداد رؤية وطنية مشتركة وتشاركية لتدبير شؤون مغاربة العالم في الميادين الثقافية، في الميادين الاقتصادية، في الميادين السياسية، في الميادين الاجتماعية كفاعلين حقيقيين في تنمية شؤون البلد بكل معطياتها.

فكيف كتعرفوا يعني المشاركة ديال مغاربة العالم في كل الميادين وكل الأوراش التنموية التي تعرفها المملكة تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك نصره الله، ليست وليدة اليوم، إلى اخذينا غير بعض المعطيات، مغاربة العالم كيعبروا على هاذ التعبئة ديالهم أولا من خلال الحضور والتردد ديالهم على البلاد، لأن 70% ديال المغاربة كيجيو واحد المعدل ديال 70% كتجي سنويا للبلاد، وهذا رقم تقريبا ليس له مثيل في العالم، المغاربة أعطوا تحويلات مالية اللي هي مهمة واللي هي كتشكل واحد الدعامة للتوازن المالي والاقتصادي داخل البلد، واللي كتجعل من المغرب عاشر بلد في العالم وثالث بلد في منطقة إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط.

باش نزيدو ندعمو هاذ الشي، كيف قلت لكم احنا كنديرو واحد الإستراتيجية اللي هي في طور الإعداد لأنها صعبة ومعقدة وفيها تداخلات متعددة، وفي نفس الوقت عملنا منذ سنة على وضع واحد الإطار ديال العمل تشاركي بين كل المتدخلين: مؤسسة الحسن الثاني، وزارة الخارجية، وزارة الجالية وكذلك المركز أو (le conseil)...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لكم أن تحتفظوا ببعض عناصر الجواب في التعقيب الله يجازيك بخير. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

غير في الحقيقة يتضح أن هناك غياب رؤية وطنية شاملة مشتركة باش نعالجو القضية ديال الجالية المغربية المقيمة بالخارج وأشرتم للرقم المهول هو 5 ديال المليون نسمة.

السيد الوزير،

كفريق الأصالة والمعاصرة دعينا لواحد الاجتماع طارئ لمناقشة مشكل الجالية المقيمة خارج الديار الهولندية، اللي طلبنا حضور السيد وزير الشغل والسيد وزير الشؤون الخارجية وأنتم لمناقشة هاذ الإشكال اللي من بين آثار الأزمة الاقتصادية العالمية اللي قاس هاذ الفئة من الجالية، ودفع الحكومة الهولندية إلى نهج سياسة التقشف وإجراء بعض التعديلات على قوانين الضمان الاجتماعي.

السيد الوزير،

اعلاش هاذ الإجراء اللي دارتو الحكومة الهولندية ما قاسش الشعب التركي أو لا السورينام أو التونسيين أو المصريين، بالضبط المغاربة، المغاربة اللي عندهم علاقة بالحكومة الهولندية منذ أزيد من 400 سنة، اللي ساهموا في بناء الدولة الهولندية، إذن كان هنا واحد الرد ديال الظهر ديال الحكومة تجاه هاذ الفئة العريضة من المجتمع.

إذن خص واحد الاجتماع طارئ، السيد الوزير المحترم، لأن هناك جيل جديد من الجالية، جيل جديد اللي تخلق في هولندا وفي ديار المهجر وتربى تما، اللي خصنا لغة أخرى للحوار معه، إذن خص هاذ الصمت الرهيب ديال الحكومة وتخرجوا باش نناقشو هاذ المشاكل ونلقاو واحد

الصيغة باش نعالجو المشكل.

هناك أرامل الآن اللي محددة بالفقر ملي غتحيد لهم ذيك 40%، 10، 11 ديال الأفراد ديال الأسرة مع الارتفاع ديال الأسعار ديال المواد الغذائية وارتفاع بعض الأسعار، إذن ما العمل السيد الوزير وخاصة كما أشاروا الإخوان هناك قانون جديد يناقش الآن في البرلمان اللي كتهدد به الحكومة الهولندية باش 100% يكون النسبة ديال الاقتطاع؟ إذن خص واحد الإجراء، وكذلك هناك تراجع في العملة الصعبة...

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. التعقيب لكم السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار التعقيب عن تعقيب السيد المستشار.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالمغاربة المقيمين في الخارج:

ابغيت أولا نأكد على أن تكملة بعجالة للسؤال الأول، هو أن دستور المملكة هو الدستور الوحيد في العالم، وأزن ما أقوله، اللي أعطى 5 مقتضيات في الدستور خاصة بالجالية ديالو بالخارج، وهذا كنعتزو به ودايرين برنامج لتفعيل كل هذه المقتضيات إن شاء الله، باش نأكد لكم على أن كاينة هناك رؤية.

بالنسبة لقضية مغاربة هولندا، الإجراءات اللي اخذاتها الحكومة الهولندية هي إجراءات لا تهم المغاربة وحدهم، هي تهم الجميع، بما فيهم الهولنديين، كانوا أصلا هولنديين أو كانوا من أصل بلد آخر، ولكن احنا القرار هذا اللي اخذاتو بالنسبة للأرامل وذوي الحقوق بالنسبة للتقاعد، هذا كنعتبروه احنا كمغاربة وكمسؤولين مغاربة غير قانوني، غير شرعي، ونعمل ما في وسعنا عن طريق الدبلوماسية وعن طريق الحوار، لأن هولندا بلد شريك، بلد صديق وغادي نوصلو معهم، احنا أكيدين على أننا غادي نوصلو معهم لحلول في إطار كل ما لدينا من إمكانيات دبلوماسية.

واحنا مستعدين أننا نجيو للقاء مع الزملاء كيف ادعيتيو لهاذ اللقاء باش نفسرو لكم كل المعطيات، أنا... نعم؟ لا، لا، عاد جا الطلب وأنا ماشي بوحدي، أنا راسلت الإخوان ديالي باش نبرمجوه الأسبوع المقبل إلى اهداهم الله وكان عندهم الوقت.

فلهذا ماشي مشكل، هو الحوار بيناتنا احنا مزيان نتحاورو وتكون عندنا واحد الطريقة، ولكن الحوار الأهم هو مع الشركاء ديالنا في هولندا، احنا ابدينا كنحسو، "تعاونوا على قضاء حاجتكم بالكتمان"، كاين واحد الطريقة اللي احنا كنهجوها دبلوماسية، ودرنا طريقة مع الإخوان المستفيدين والأخوات المستفيدات في لقاء في الحسيمة اللي أطرناهم باش يدافعوا على الحقوق ديالهم بطريقة قانونية، وسنستمر وعندنا لقاءات في هولندا إن شاء الله في المستقبل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وننتقل معكم إلى السؤال الثاني حول مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد الكبوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد دأبت مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج على تنظيم جامعات صيفية تحت إشراف الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بشؤون الجالية المغربية بالخارج من أجل خلق فضاء ترفيهي وثقافي لأطفال مغاربة العالم، ومن أجل تمكين هؤلاء الأطفال من تعلم مبادئ اللغة العربية، خصوصا الجيل الثالث لأنه –وللأسف- الجيل الأول والثاني لم يستفيدوا من هذا النوع من البرامج، اللهم المجهودات المبذولة من طرف بعض الجمعيات التربوية والثقافية المتواجدة ببلدان المهجر.

وللإشارة، فإن هذه الجمعيات التي غالبا ما لها طابع إسلامي ويؤطرها فقهاء عرب من مختلف المذاهب، الشيء الذي قد يتسبب في تسريب بعض المفاهيم والقناعات المتطرفة لدى أطفال جاليتنا، والتي هي بعيدة كل البعد عن مذهبنا السني المالكي السائد في بلادنا.

سؤالنا هو: ما هو تقويمكم لدور هذه الجامعات الصيفية في تمكين أطفال الجالية المغربية من لغتهم العربية والتي هي المفتاح لولوج ومعرفة وفهم مبادئ ديننا الحنيف وثقافتنا وتاريخنا الإسلامي العربي العريق؟ وهل من إستراتيجية عمل خاصة بهذه الجامعات بالنسبة للموسم الحالي 2013؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالمغاربة المقيمين في الخارج:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد المستشار.

أنا في البداية ابغيت أولا نفرق بين مصطلحين اثنين:

- الجامعات الصيفية هو يعني واحد التطبيق جديد ابدات فيه الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج منذ سنة 2009، واللي عندنا له تنظيم وحاولنا نعطيو له واحد المردودية وإشعاع وانفتاح على دول أكبر، وأنا غادي نعطيكم بعض الأرقام؛

- ثم كاين المخيمات الصيفية، وكنظن أنتم تتكلمون عن المخيمات الصيفية اللي هي موجهة لأطفال المغاربة المقيمين بالخارج، واللي فيها جزء كتنظمو مؤسسة الحسن الثاني وجزء كتنظمو الوزارة، وباش يكون واحد العمل

تنسيقي وباش يكون واحد المردودية وباش ما يكونش يعني التكرار أو ضياع الإمكانيات.

منذ بداية السنة ديال 2013، درنا واحد اللقاءات متواصلة بينا وبين مؤسسة الحسن الثاني باش يكون تنسيق في العمل، ووصلنا لاتفاقية ثنائية من خلالها كنديرو برنامج سنوي مشترك ومدبر من طرف المؤسسة ومن طرف الوزارة حتى يكون هناك تكامل وتلقائية، وما يكونش هناك ضياع للجهود.

في هاذ الإطار، يعني استفاد أكثر من 1700 طفل سنة 2012 من المخيمات الصيفية، وكان هاذ التوزيع تقريبا في أهم الدول اللي متواجدة فيها الجالية بدون استثناء، وهمت تقريبا كل مدن المملكة اللي فيها مخيمات، وعاونونا في هاذ المخيمات مؤسسات خاصة وعمومية بإدماجهم أبناء الجالية في المخيمات الصيفية اللي كتقوموا بها، ودرنا برامج لتوسيع هذه الاستفادة إلى 3000 طفل إن شاء الله في السنة المقبلة.

التقييم هو يعني، لا بالنسبة للجامعات الصيفية ولا المخيمات ولا أنشطة أخرى، لأن الهدف من هاذ الشي كله هو ربط يعني العلاقات بين الجالية وخاصة الأجيال الشابة، الجيل الثاني والثالث وفي بعض الأحيان الرابع، بينهم وبين بلدهم الأصل اللي هو المغرب من خلال اللغة، اللغة العربية واللغة الأمازيغية، من خلال الثقافة المغربية، هاذو كلهم تدارت بهم برامج ومن خلال الوزارة أو المؤسسة، وبالخصوص كذلك، وكملنا هاذ الشي باش تكون عندو واحد الإشعاع وواحد التوسيع ديال الاستفادة من خلال جمعيات، جمعيات ديال المغاربة في الخارج اللي كان استافدت تقريبا 150 جمعية من الدعم ديال تأطير الوزارة ومن الدعم ديال الإمكانيات المالية للوزارة باش:

- أولا، يكون تدريس ديال اللغة؛

- ثانيا، أنه يكون تأطير ديال هاذ الجمعيات اللي كيدرسوا اللغة والثقافات المغربية، بما في ذلك شراكة مع المعهد الملكي للدراسات الأمازيغية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الوزير على جوابكم. وأعتقد أن موضوع المغاربة المقيمين بالخارج لم يأخذ حظه من النقاش الوطني ومشاكل الجالية تتراكم وتتطور وتزداد تعقيدا في غياب سياسة عمومية مندمجة وموحدة بين مختلف المتدخلين في هذا الملف.

البرنامج الحكومي، السيد الوزير، التزم بجعل المواطنين المغاربة بالخارج في صلب أولويات السياسة الحكومية، وذلك بالدفاع عن حقوقهم وحماية مصالحهم وتوطيد علاقتهم بوطنهم الأصلي.

ومن بين المحاور التي وعد البرنامج الحكومي بالاشتغال عليها - كما جاء على لسانكم - تنويع وتطوير برامج التربية والتأطير الديني وتعليم اللغتين العربية والأمازيغية والبرامج الثقافية، إلى غير ذلك.

فأعتقد أن العمل مازال ما بانش على أرض الواقع، ومعاناة الجالية ومشاكلها اليومية مازالت تستفحل وتعكس وجود هوة عميقة بين الطموح المعبر عليه في البرنامج الحكومي وبين الواقع الموجود على الأرض، وهو ما ينمي الشعور لدى مغاربة الخارج بأن الحكومة لا تهتم إلا بعائداتهم المالية، ولا تكلف نفسها عناء الغوص في معيشهم اليومي والإحساس العميق بمعاناتهم اليومية.

أبرز المشاكل المطروحة الآن التربية والتعليم وقضاياهم في المحاكم ومع المحامون، كذلك - كيف جاء على لسان بعض المتدخلين - الميز العنصري الآن الذي يتعرضون له، وهو إجراء عنصري خفي أقدمت عليه الحكومة الهولندية في إقصاء عدد من المهاجرين المغاربة من حقهم في التعويض الكامل في تخفيض التعويضات الاجتماعية، فما هو رأي وزارتكم والمؤسسات التابعة لها؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالمغاربة المقيمين في الخارج:

أنا في الحقيقة، السيد المستشار، السيد الرئيس، يؤسفني جدا أن نقول من خلال هاذ القبة على أن اللي كيهم الحكومة هما التحويلات ديال المغاربة من الخارج للمغرب، فماشي هذا هو الهدف ديالنا، وماشي هذا العمل اللي كنقومو به.

لو كان تشوفوا كيفاش كنقيلو ندورو العالم بأسره باش نحلو المشاكل مع الحكومات ديال الاستقبال، ونأطرو الإخوان ديالنا ونستجبو بكيفية تضامنية، خاصة في هاذ الظرف هذا ديال الأزمة اللي كيعانيو منها وكنلقاو حلول بديلة بالنسبة للمغاربة اللي كيشتكيو من الأزمة وخاصة من البطالة، وتجيو تقولوا لنا اليوم بأن احنا كنهتمو بالتحويلات، عيب هاذ الشي يخرج من هاذ القاعة، أستسمح.

فالعمل اللي كنقومو به من الصعب أننا نتكلمو عليه اليوم، هذا راه عمل ديال 5 مليون ديال الناس في كل العالم بأسره، كاين برنامج مسطر وأعطينا تقرير، وراه عندكم، أعطيناه للجنة المختصة، وراه موجود في (Le site internet)، وموجود عندكم هنا، والمغاربة ديال العالم يمكن لهم يطلعوا عليه بالتفاصيل وبالأرقام من خلال البوابة ديالنا المتواجدة في الأنترنيت بكل شفافية، باش ما نبقاوش..

إذا مرينا خطاب بحال هاكا راه خايب للعلاقات ديالنا مع 5 مليون ديال خوتنا وخواتاتنا وفلذات أكبادنا في العالم، وأعتذر، اسمحوا لي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على جوابه، ونشكره على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الفريد الموجه إلى السيد وزير العدل، وهو حول المساعدة القضائية كشرط أساسي لولوج مرفق القضاء. والكلمة لأحد أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السي العربي.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

تطبيقا لمقتضيات الفصل 121 من الدستور الذي ينص على ما يلي: "يكون التقاضي مجانيا في الحالات المنصوص عليها قانونا لمن لا يتوفر على موارد كافية"، وتبعا للتعهدات الحكومية الواردة ببرنامجها الرامية إلى العمل على إصدار القوانين ومراجعة المنظومة التشريعية بما يحقق تنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بحقوق المتقاضين، وتطوير الإطار القانوني المنظم لمختلف المهن القضائية، ونخص منها بالذكر مهنة المحاماة ونصوصها التطبيقية كالمرسوم المتعلق بالمساعدة القضائية، كشرط أساسي لولوج مرفق القضاء لفئة معينة من المتقاضين.

وفي هذا الإطار، شكل مرسوم التعويض عن المساعدة القضائية المصادق عليه بداية شهر غشت 2012 من قبل المجلس الحكومي تراجعا عن العديد من المكتسبات التي تضمنها مشروع المرسوم السابق الذي أعده الوزير الأسبق المرحوم محمد الطيب الناصري، الأمر الذي حدا بأصحاب البذلة السوداء إلى المطالبة بتعديل مقتضيات المادة 41 من القانون المنظم للمهنة، خاصة الشق المتعلق بتمكين جمعية هيئات المحامين على أساس تعاقدي مع وزارة العدل وفق المعايير التي تم الاتفاق عليها من توزيع المبالغ المرصودة للمساعدة القضائية على مختلف هيئات المحامين، وهو ما تم التنازل عنه في المرسوم للخازن الإقليمي أو خازن العمالة، بناء على أوامر بالدفع يتم اعتمادها من طرف الآمر بالصرف قصد أداء المبالغ المستحقة لفائدة المحامي المعين في نطاق المساعدة القضائية بعد إنجاز المهمة المنوطة به، الأمر الذي يعد معه مساسا باستقلالية المهنة، إضافة إلى أن التحديد المسبق لمبلغ التعويضات عن النيابة في مراحل المحاكمة كما جاءت في المرسوم الحالي لم يراعي حجم القضايا ولا المدة التي تستغرقها، وهو ما يتعارض مع روح القانون المنظم للمهنة، وأنه يمكن أن يترتب على هذا توجه تزكية ممارسات غير قانونية، وهو ما جعل مجموعة من المحامين يلوحون بإمكانية مقاطعة المساعدة القضائية.

لهذا، نسائلكم السيد الوزير: ما هي الإجراءات والتدابير التي ستتخذونها لضمان حق الولوج إلى القضاء في إطار مسطرة المساعدة القضائية بالنسبة لفئة من المتقاضين التي تتوفر فيهم شروط الاستفادة، في ظل رفض جمعية هيئات المحامين بالمغرب لمقتضيات المرسوم الحالي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد وزير العدل والحريات للجواب عن السؤال.

السيد مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات:

السيد المستشار المحترم،

جملة المعطيات التي تفضلتم بها غير دقيقة، وإذا شئتم قلت لكم بدون مجازفة أو مزايدة بأنها غير صحيحة، ذلك أولا أن المساعدة القضائية تعني أولا المصاريف المجانية، تعني التمتع بخدمة المحامي بدون تكاليف.

كلا هاذين العنصرين الآن متوفرين ولا يطرحان أي مشكل، إذا كان لدينا نقاش أو حوار مع السادة المحامين، زملاؤنا، فذلك لن يؤثر على الأداء العادي لمؤسسة المساعدة القضائية في كلا الموضوعين، موضوع الصوائر القضائية والتمتع بخدمة المحامي.

ما هو المشكل؟

المشكل هو أن عندنا الفصل 41 من قانون المهنة، كيقول بأن المحامي بالطبع يقدم الخدمة التي ينبغي أن يقدمها للمواطن في إطار المساعدة القضائية، ولكن في الفقرة الأخيرة يقول يتقاضى في الأحوال الأخرى أتعابا من الخزينة العامة، يتم تحديد مبلغها وطريقة صرفها بمقتضى نص تنظيمي.

النص التنظيمي الذي صدر في عهد الحاج محمد الطيب الناصري الله يرحمو، صدر في الجريدة الرسمية في 5 ماي 2011، وما تطبقش، اعلاش؟ لأنه تم اكتشاف أن هذا المرسوم يخالف الفقرة الثانية من الفصل 41، لماذا؟ لأنه ينص على أن جمعية هيئات المحامين هي التي تتولى، على أساس تعاقدي مع وزارة العدل وفق المعايير التي يتم الاتفاق عليها، عملية توزيع المبالغ المرصودة على مختلف هيئات المحامين بالمغرب، مع أن الفصل 41 يقول أن الأتعاب تؤدى من الخزينة العامة، ويقول يتم تحديد مبلغها وطريقة صرفها بمقتضى نص تنظيمي، النص التنظيمي إذن أوكل لمؤسسات المحامين بالأداء، وهذا غير مقبول من منظور الفصل 41 في الفقرة الأخيرة، الفصل 41 في الفقرة الأخيرة يقول بأن المبلغ ينبغي أن يحدد بنص تنظيمي، هاذ النص التنظيمي ما حددهاش، ولذلك الحاج محمد الطيب الناصري نفسه وضع هاذ المرسوم في الرف.

وكان علي باتفاق مع جمعية هيئات المحامين إما أن نعدل هاذ النص أو نترك دار لقمان على حالها، فقررنا أن نتوافق على مرسوم جديد، وهاذ المرسوم الجديد صدر بتوافق تام بين وزارة العدل والحريات وبين جمعية هيئات المحامين. ماذا وقع بعد ذلك؟ يأتي الخبر اليقين في المرحلة الثانية إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، احتفظ بعض عناصر الجواب حتى للتعقيب. تفضل السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الوزير،

احنا تنطرحو السؤال على السيد وزير العدل والحريات المحترم، وتنعرفوك كرجل ديال المهنة ورجل القانون، وطرحنا يمكن لنا احنا نطرحو الأسئلة يكون ماشي دقيقة، ولكن أنت بحكم عندك كما يقول المثل عندك الإمكانيات وعندك الوسائل باش يعني تصحح لنا المعلومات.

لكن احنا اللي تنسمعوه لأن كنهضر معكم، السيد الوزير، وأنا ماشي رجل قانون ولا محامي، ولكن من خلال ما يروج يعني في الجسم ديال المحاماة واللي كنسمعو عن طريق مجموعة ديال الأصدقاء المحامين، الكلام اللي تيروج يعني المحامون عندهم يعني عندهم النقيب ما قابلينش بما أن كاين الودائع وكاين النقيب تيتدخل يعني الوقت اللي كيكون شي نزاع في شي ملف عند المحامي وتيكون الموكل ما ابغاش يخلص الواجبات أو كاين شي إشكال تما كيتدخل النقيب، والنقيب راه آمر بالصرف وتيمكن له يعني يعالج مجموعة ديال الأمور، غير صحح حتى هاذ الشي، السيد الوزير.

تيمكن يعني لهاذ المبالغ اللي غترصد ترصد للنقيب، والنقيب هو اللي يحدد، لأنه المشكل هنا فين تيوقع؟ الحقوق ديال المتقاضين، ديال المواطنين تتضيع، السيد الوزير، لأنه كاين مجموعة ديال المحامون، ماشي كلشي، ولكن كاين واحد الجزء الوقت اللي يتعرض عليه واحد الملف باش ينوب فيه بناء على المساعدة القضائية، ما تينوبش فيه بنفس الحماس وبنفس الطرق اللي تينوب فيها في باقي الملفات اللي كيتقاضى فيها واحد الأجر محم.

لهذا، ابغينا احنا النقيب ديال المحامون يلعب دور أساسي في هاذ الملف هذا، ويتدخل ويكون التحديد يعني ديال الأتعاب عن طريق النقيب، لأن كاين إذا ابغينا نصفو هاذ الناس، لأن كاين المحاكم بعيدة على المواطنين باش يجي المواطن مثلا من واحد الإقليم بـ 300 كلم، ونعطيو للمحامي واحد المبلغ بسيط باش ينوب في إطار المساعدة القضائية، يعني كاين جلسة تيجي وكاينة جلسة لا، وكاين جلسة اللي تيسفط غير المساعد ديالو حتى هو. ماشي كلشي ولكن كاين بعض المحامون، لهذا بغينا نحفزوهم وابغينا نكونو قريبين يعني...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب عن تعقيب السيد المستشار.

السيد وزير العدل والحريات:

سيدي المحترم،

معك الحق أنه السادة النواب والسادة المستشارين كيمكن تكون عندهم واحد الفكرة وكيمشيو يعبروا عليها عبر سؤال، غير كنتمنى إبقاء سؤال في العموميات باش يمكن أن السائل ما يتورطش في بعض الجزئيات اللي تبينو أمام الرأي العام وكأنه يقدم بعض المعطيات غير صحيحة.

في نازلة الحال، نحن مقيدون بالقانون، الفصل 41 من قانون المهنة، وجمعية هيئات المحامين حينما عبرت عن تحفظها على المرسوم الذي صدر في عهد هذه الحكومة، بعد أن كانت قد قبلته يعني بندا بندا، وحرفا حرفا، طبعا كان ذلك تحت ضغط قواعد المحامين، لم تقل لنا إنها ترفض المرسوم، بل قالت لنا إنها تطلب تغيير نص الفصل 41، لأنه هو الأصل الذي انبثق عنه المرسوم الذي أصدرته الحكومة في هذه المرحلة، والذي هو يطابق الفصل 41، في حين المرسوم الآخر كان خارج الشرعية القانونية.

إذن إلى شفتو، السيد المستشار المحترم، أنه ابغيتو تعطيو النقباء الحق باش أنهم يعودوا يوزعوا هما الأموال العامة على المحامين، هذا رأيكم، أنتم مشرعين، تفضلوا لكم حق تقديم مقترح قانون بهذا الشأن، ابغيتو تعطيوهم صفة الآمرين بالصرف، وهذا شيء اللي هو على كل حال جديد، تفضلوا ديروا قانون.

ولكن بالنسبة لنا احنا، عندنا مشكلة إسمها الفصل 41 اللي هو حدد الخزينة التي أناط بها واجب أداء المساعدة القضائية لمن يستحقها، وطبعا اهنايا النقيب هو الذي على كل حال إن كان يحدد أتعاب المحامين فليس في موضوع المال العام.

ولذلك، احنايا اهنايا حاولنا أن نستجيب للقانون.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على أهمية هذا السؤال وأهمية الجواب، ولكن نبقى مقيدين بالوقت المخصص لهذه الجلسة، وشكرا لكم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية حول إخضاع معدلات النجاح للخريطة المدرسية وتأثير ذلك على جودة التعليم، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد محمد عداب:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخوتي، إخواني المستشارين المحترمين،

منذ سنوات يتم العمل بنظام إخضاع معدلات الانتقال إلى القسم الأعلى للخريطة المدرسية المعدة سلفا، خاصة الانتقال من المستوى الابتدائي إلى المستوى الإعدادي، ثم من الإعدادي إلى الثانوي التأهيلي، حيث نجد أن المعدل المطلوب للانتقال من القسم السادس الأساسي إلى المستوى الأول إعدادي قد ينخفض إلى 4 من 10 أو أقل.

كما أن الانتقال من التعليم الإعدادي إلى الثانوي التأهيلي قد لا يتطلب أكثر من 7 من 20 في بعض الحالات، وذلك لأجل ملء المقاعد المعدة سلفا في إطار الخريطة المدرسية، ونتيجة ذلك تواجد أعداد هامة من التلاميذ في مستويات هم غير مؤهلون لها، سواء في التعليم الإعدادي أو الثانوي التأهيلي، مما يؤثر ليس فقط في تكوين المعنيين بهذه المعدلات، بل في تكوين زملائهم المتفوقين، لأن الأساتذة يضطرون لمراعاة المستوى العام، وبالتالي التأثير في جودة التعليم عموما.

إن هذا النظام أدى، إضافة لعوامل أخرى، إلى انخفاض المستوى في التعليم العمومي، وهو ما يشهد به الجميع، ويطالب عددا من العاملين في الحقل التربوي، وكذا عدد من آباء وأولياء التلاميذ، بالعودة إلى اعتماد المعدل الذي كان معمولا به في السابق أي 5 من 10 أو 10 من 20.

نسائلكم، السيد الوزير، حول تصوركم لهذا الإشكال، وهل تنوون مراجعة هذا النظام لضمان تواجد التلاميذ في الأقسام المؤهلون لها، بعيدا عن اصطناع نسب نجاح غير حقيقية وغير موضوعية؟

علما، السيد الوزير، أنكم مقتنعون بهذا التساؤل، وأنكم بهذه المناسبة الذي فقدنا فيها أحد رجالات المغرب الأستاذ والدكتور إدريس بن علي الذي توفى مثواه هذا اليوم، والذي له نظريات عديدة ومن ضمن هذه النظريات في بعض المقالات كتب على الثلاث ميمات، المدرسة، المقاولة والمستهلك. فهذه نظرية عميقة، فإذا كانت المدرسة تؤهل فكذلك المقاولة ستسير، وكذلك يكون المستهلك في غنى عن بعض الخروقات.

ونود أن توضحوا لنا السيد الوزير إشكالية هذا السؤال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية، تفضل.

السيد محمد الوفا، وزير التربية الوطنية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد المستشار،

أود في البداية أن أشكركم على هذا السؤال اللي غادي يعطيني فرصة باش نشرح هاذ الموضوع، لأنه بزاف ديال الناس كيتكلموا فيه. النجاح محدد بالقوانين، في الابتدائي لابد تكون عندك النقطة 5 ما فوق 5 على 10، وفي الإعدادي 10 على 20.

في نفس الوقت اللي كيحدد المقرر هاذ المعدل، كيقول ممكن لمجلس القسم -أي للأساتذة- أنهم يهبطوا على هاذ المعدل، ولكن ما كيقولوش هبط لجوج ويهبط لواحد، كيقول له في واحد الحدود بعد مراعاة ملف الطفل والتطور ديالو إلى كان في الابتدائي، والتلميذ إلى كان في الإعدادي، وبالخصوص إذا كان غادي يدوز من الإعدادي للتأهيلي.

وهاذ المشكل هذا مشتغلة فيه وزارة التربية الوطنية والخبراء منذ مدة وهما كيحاولوا يعالجوا هاذ الموضوع.

هاذ الموضوع ماشي خاص بالمغرب، هاذي ظاهرة عالمية، لأنه أغلب الدول قررت التعليم أساسي وإجباري من 6 سنين إلى 14 عام، وجميع الدول مواجهة هاذ الموضوع، وإلى تتبعتو غير ما يجري الآن في فرنسا، فيه الكلام على هاذ الموضوع ديال المرور بمعدلات شيئا ما منخفضة.

الملاحظة اللي كاينة واللي كتستعمل واللي كيتداولوها في المغرب ماشي صحيحة نهائيا، وأنا كوزير التربية الوطنية ما غادي يمكن ليش نجي قدامكم ونقول لكم هاذ الموضوع ماشي صحيح لو كون ما كنت متأكد منه.

هاذي 3 أيام وأنا مشتغل مع الخبراء في هاذ الموضوع، وكنقول لهم غادي نمشي نقول في البرلمان هاذ الحقيقة، لا علاقة للمرور بين قسم إلى قسم وبين التعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي بالخريطة المدرسية، هذا غير صحيح بتاتا، لأنه إلى ابغيتي تدير هاذ الشي مبني على الخريطة المدرسية، خاص تكون عندك وسائل علمية دقيقة باش يمكن لك تقرر في النسب اللي غادي تنجح من هاذ القسم لهاذ القسم، ومن بعد من الابتدائي وتوزيعها على الإعدادي، ما كاينش الخريطة المدرسية، ولكن كاين ناس كيضروا على الخريطة المدرسية، ماشي صحيح.

اللي كاين هو هاذ التعليم الأساسي الإجباري، بصح كيدوزوا التلاميذ، كاين في بعض المحلات، بأرقام منخفضة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.. السيد الوزير، شكرا. الكلمة لأحد السادة، تفضل الأستاذ الحاج العربي.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

هدف فريقنا من طرح هذا السؤال هو المساهمة في النقاش الوطني حول الرفع من جودة التعليم العمومي، ورد الاعتبار للمدرسة العمومية. وبناء على أراء عدد من الفاعلين التربويين ومن استنتاجاتنا الخاصة، اعتبرنا أن إنجاح التلاميذ بمعدلات هزيلة يساهم في انخفاض المستوى العام للتلاميذ.

ونحن ندعو إلى استعمال وسائل تربوية للرفع من مستوى التلاميذ، مثلا دروس التقوية وللتعامل مع الحالات الخاصة للبحث عن أسباب ضعف بعض التلاميذ والتلميذات، وأحيانا تكون هناك أسباب اجتماعية ونفسية ينبغي تفهمها وإيجاد حلول لها.

وبهذه المناسبة، نؤكد، السيد الوزير، على ضرورة توفر كل مؤسسة تعليمية أو على الأقل مجموعة مؤسسات بمنطقة جغرافية واحدة على مساعد

أو مساعدة اجتماعية ذوي تكوين في علم الاجتماع وعلم النفس لمتابعة بعض الحالات الاجتماعية والنفسية، ولإيجاد حلول ومساعدة المعنيين على تجاوز العوائق الاجتماعية والنفسية لتجاوز إخفاقهم الدراسي.

وشكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية:

أولا كنبغي نشكرك السيد المستشار، لأنه بالفعل تكلمتي على واحد الموضوع أساسي، بلا ما يدخل الإنسان في خلق حوايج اللي هي غير صحيحة مرتبطة به.

هاذ الشي ديال المساعدين الاجتماعيين والعنف المدرسي والأطباء، خصنا نعرفو الواقع ديال بلادنا. عندي 11.000 مؤسسة تعليمية وعندي 22.000 مؤسسة فرعية، 11.000 مساعدة اجتماعية، امشينا، فين غادي نلقاوهم؟ هذا تكوين وتكوين متخصص، والأطباء ديال علم الاجتماع فينا هما في السوق، والأطباء النفسيين فينا هما في السوق.

نرجعو إلى ما نحن بصدده، هاذ الشي اللي قلت معك فيه على طول الخط، الفرق التربوية ديالنا كتكلم على سميتيها التقوية تيتكلموا هما على الدعم، وهاذ السنة في الدخول المدرسي درنا ما يسمى بالتقويم الأولي، لأنه ملي دخلت للوزارة لقيت الهضرة في الصحافة وعند الناس حول هاذ الشي ديال المرور، فدرنا تقويم أولي في الدخول المدرسي باش نعرفو المستويات في القسم ديال التلاميذ وباش الأستاذ يكون على بينة من ذاك المستوى اللي عندو في الأقسام، اشكون اللي معطل؟ شكون اللي متقدم أكثر؟

وبصح، إلى ما رجعناش هاذ الشي ما غادي تكون عندنا جودة في التعليم، هاذ الشي معكم فيه الحق، ولكن راه ما خاضع هاذ الشي للخريطة المدرسية نهائيا، راه ولات عندنا القوة الاستيعابية ديال المدارس ديالنا متوفرة، راه اليوم الصباح كندرس مع نائب برلماني كان عندي، كندرس معه المنطقة ديالو، كاين القسم اللي فيه 20 ولكن غادي نلقاو القسم اللي فيه 40 و48 في الحواشي، راه كاين هاذ الشي عندنا في التعليم.

إنما هاذ الشي اللي كتكلم عليه جوهري وأساسي، وهذا هو اللي خصنا نشوفوه في الإصلاح ديال التعليم في العمق إن شاء الله، ولكن ماشي بالشعارات كيف تكلمت.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا لكم على المساهمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الشباب والرياضة. والسؤال الأول هو حول برنامج بناء الملاعب الرياضية، والكلمة لأحد أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

استبشر الرأي العام الوطني خيرا بمشروع البرنامج الوطني لبناء الملاعب الرياضية بكافة المدن المغربية، وذلك بهدف جعل الرياضة في صلب اهتمام كافة الفاعلين والمهتمين والمختصين والمتتبعين للشأن الرياضي، كما لا ننسى اهتمام الحكومة بتأهيل القطاع الرياضي، نظرا للدور الحيوي الذي باتت تلعبه الرياضة على الصعيد الوطني والدولي.

وعليه، نسائلكم السيد الوزير: ما هي المراحل التي قطعها البرنامج الوطني لبناء الملاعب الرياضية لتأهيل القطاع الرياضي ببلادنا ؟

البقية ديال الوقت، السيد الرئيس، نحتفظ بها للتعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

ما عندناش الآلية ديال ضبط الوقت باش تحتفظ به وكذا. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.. تفضل السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد محمد أوزين، وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين الأفاضل،

أود في البداية أن أشكر السيدين المستشارين المحترمين من الفريق الاستقلالي على الاهتمام بالبنية التحتية الرياضية، طبعا اللي كنعتبرها الوزارة من أولى الأولويات التي تحرص على إنجازها.

غادي نعطيك واحد المجموعة ديال المؤشرات:

أولا البرنامج اللي امشينا فيه كان هو إحداث المراكز السوسيو رياضية المندمجة للقرب، واللي طبعا كانت كتدار في إطار شراكة، مكنت عدد من المناطق من التوفر على منشآت إن شاء الله كنتمنى أنها تساهم في تطوير الممارسة الرياضية في هاذ الجهات.

مع العلم أن طبعا ما كانش، من خلال التقييم ديالنا، ما كانش واحد التوزيع عادل على هاذ المنشآت، طبعا فاش تنقولو ما كانش توزيع عادل، الأماكن اللي تدارت فيها ما يمكن تستاهل إلا كل خير، ولكن هنا كنعني ربما العالم القروي، كنعني هوامش المدن وأيضا ما يعرف بـ (Les villes satellitaires) أو المدن الكوكبية، وهذا هو اللي منكبين عليه اليوم، يعني - كما قلت - أننا نحاولو نراعيو هاذ التوازن على هاذ المستوى الجهوي، خصوصا في العالم القروي.

طبعا هاذ البرنامج تم إحداث مراكز هامة، تقريبا وصلنا المراكز المنجزة والمفتوحة هي 56 مركز أو ما يعرف بـ (Les CSP) اللي كتعرفوهم.

المشكل اللي عندنا من بعد التقييم هو أن لقينا في 56 ملعب للقرب،

كلفنا 125 مليون ديال الدرهم، كتستافد منه 31 ألف. إذن ربما هاذي أرقام كتساءلنا اليوم، الاستثمار، المستفيدين، وهذا مع العلم أننا امشينا كان طبعا الهدف كان نبيل هو أن امشينا للقرب، ولكن ما ننساوش أيضا حتى هاذ المراكز هاذي، راه باش يتم الصيانة ديالها، (L'entretien) ديالها راه يؤدى للولوج إليها.

إذن هذا كيخلينا كنفكرو كيفاش غادي نقدرو نراهنو على القرب ونراهنو على الولوجية، طبعا في هاذ الإكراه هذا اللي كنحاولو نلقاو له حلول اليوم.

المراكز الجاهزة في انتظار التدشين: 60 مركز؛

المراكز في طور الإنجاز: 99؛

المشاريع المتواجدة في دور الدراسة التقريب الهندسية: 191؛

إضافة لهاذ المراكز، عندنا الملاعب الكبرى، ديال مراكش، ديال طنجة، وفي القريب العاجل، إن شاء الله، غادي يتم افتتاح ملعب أكادير قريبا وأيضا كاين إحداث الملعب الكبير بالدار البيضاء اللي اليوم كيتواجد في طور الدراسات التقنية.

كاين أيضا هناك واحد المجموعة ديال المركبات، كايـــــــــــن (La Casablancaise)، اليوم كان عندنا اجتماع، إن شاء الله، كنتمناو أن من خلاله نحاولو نسرعو الوتيرة أكثر لأن (La Casablancaise) واحد المعلمة اللي 20 عام هاذي تقريبا ضايعة وكتوجد في القلب ديال الدار البيضاء، وحتى هي، إن شاء الله، لقينا لها الحل باش نسرعو الإنجاز ديالها.

طبعا أيضا كاين واحد الإشكال، السيد المستشار، هو عندنا مراكز دابا كاينة وما كنستعملوهاش، نعطيك مثلا كاين في المحمدية عندنا مركز المصباحيات اللي تقريبا واحد المركز اللي كان فيه واحد الاستثمار مهم، ها هو اليوم ضايع، زيدو على (La Casablancaise)، زيدو على ملعب الأمل. لأن كاين واحد العدد ديال الملاعب اللي ربما اليوم كتساءلنا بمقاربة جديدة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لسيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم. ولكن كيبقى هاذ الشي هذا أنك باش تعطيه لنا في إطار الجواب عن التعقيب ديالنا.

بالنسبة لهاذ 56 مركز اللي اذكرتو كيفاش المواصفات ديالها، أتعتبرون أن الملاعب اللي هي عندها الأرضية صلبة، تعتبروها ضمن ملاعب هاذ الملاعب هاذي ديال القرب؟ وهذا هو في وجهة نظرنا كرياضيين أن هاذ الملاعب اللي اتخذت هاذ السياسة وكتعمل فيها في إطار المستثمرين أو في إطار الجمعيات هاذي هي اللي كتهدف وكتكون ضد مصلحة اللاعب لأنها ما كتعطيهش العطاء وكتكون ضد البنية ديالو.

احنا السؤال ديالنا المحور ديالو الأساسي هي ذيك الملاعب ديال القرب، وتكون هاذ ملاعب القرب إما على الأرضية ديال التربة كما كانت عليه من قبل في الثمانينات والتسعينات والسبعينات، وهذا باش كنا طلقنا على الفريق الوطني "أسود الأطلس" لأن كان عندهم واحد الأماكن ديال الممارسة وعندهم واحد البيئة وطبيعة باش تربارو فيها هاذوك اللعابة واللي اعطاو للفريق الوطني النتائج ديالهم.

احنا هاذ السياسة هاذي دابا اللي اتخذها، احنا ضدها، السيد الوزير، وثبت علميا أن الممارسة فوق الأرضية الصلبة ما كتعطيش النتائج للاعب.

إذن هنا هاذ الملاعب الصلبة الخال اللي قلنا بالنسبة لي أعتبرها بأن هي حلول ترقيعية. فلهذا، ابغينا تعملوا واحد الدور، السيد الوزير، وأنك تنزل عند رؤساء الجماعات وعند الولاة وعند العمال في جميع المدن المغربية باش كل جماعة وكل مقاطعة تعطيوها الحق ديالها باش يكون - ابحال اللي ذكرت - التوزيع العادل.

أنا دابا كنتساءل على الجهة ديال طنجة وديال تطوان، وكنسمع أن 56 مركز، والجهة ديال طنجة والجهة ديال تطوان التي أعيشها ما كاين حتى شي واحد من هاذ المراكز.

ولا أعتبر، أنا كنقول لك، غير بالنسبة للملاعب الكبرى، احنا كنهضرو على المراكز ديال التكوين وعلى مراكز اللي يمكن يكون فيها الممارسة بالنسبة للفرق ديال الأحياء باش نعطيو نماذج ونعطيو لعابة اللي يكونوا في المستوى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد المستشار على التعقيب. راه واقيلة ما مفاهمينش أنا وإياك، راه فاش كنهضرو على ملاعب القرب، واش شفتيهم ولا ما شفتيهومش؟ راه فاش كنهضرو على (Les CSP[3]) ديال 56، العدد ديال 56 راه فيهم العشب الاصط

ناعي، هاذو اللي كنهضر عليهم أنت ديال الأرضية الصلبة، هاذوك بوحديهم، أنا هاذو اللي اعطيتك الآن الأرقام ديالهم، ما عندهم حتى علاقة بهاذ الشي اللي كتذكر.

لا، كاين (Les CSP)، ولا، ولا، إذن قلت لك مازال ما متفقينش، راه كاين ما يفوق تقريبا 4 أو 5 ديال (Les CSP)، الله يرضي عليك، ارجع وغادي تشوفهم في طنجة، باش نقول لك أشنو كاين، أنا كنهضر

[3] **C**entres **S**potifs de **P**roximité

معك بالأرقام، ماشي كنعطيك انطباع.

لذلك، الكلام اللي قلتيه صحيح، اللي كيساءلنا اليوم هو هاذ المسألة ديال التوازن، طنجة وتطوان إن شاء الله غادي نتعاونو عليها ونجيبو، ولكن أنت قلت لي أنا مع الرؤساء، إيوا راه انت اللي خصك تعاوني في هاذ الشي ماشي أنا، وأنا كوزارة أنا ماد لك يدي، ولكن أنت كمنتخب، لا اسمح لي أنت كمنتخب أنت تجي، أنا راه كنحزر اليوم، واش عمركم شفتو شي وزير كيحزر دابا المنتخبين؟ أنا كنحزركم، ها الأيادي ممدودة، جيبو لنا، حيدوا لي المشكل ديال العقار وحيدوا لي المشكل مع السلطات، وهاذي مشاكل خصنا نتعاونو عليها، هذا راه وجه مشروك، السيد المستشار، واحنا موجودين غير حلوا لنا المشاكل على مستوى العقار وعلى مستوى المجالس المنتخبة، لأن عندها كلمة الحسم في هاذ الشي، واحنا الشركاء راه موجودين ونوقعوها من غدا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وننتقل للسؤال الثاني حول المراجعة الشاملة لحكامة القطاع الرياضي، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل الأستاذ عبد الكريم بونمر.

المستشار السيد عبد الكريم بونمر:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارين،

الأخوات المستشارات،

السيد الوزير،

لا، تبارك الله عليك.

طبقا لمقتضيات الفصل 26 من الدستور الذي ينص على تدعيم السلطات العمومية بالوسائل الملائمة تنمية للإبداع والنهوض بالرياضة، كما تسعى إلى تطوير تلك المجالات وتنظيمها بكيفية مستقلة وعلى أسس ديمقراطية ومهنية مضبوطة.

وتبعا للتعهدات الحكومية الواردة في البرنامج الحكومي، الرامية إلى توفير شروط إقلاع رياضي حقيقي، وذلك بإرساء سياسة رياضية وطنية شاملة، تستجيب لحاجيات المجتمع، مع ما يستوجب ذلك من مراجعة عميقة لحكامة القطاع الرياضي على أسس الديمقراطية والجهوية والتخطيط والشراكة مع الجمعيات والأندية، حيث أن الفصل 31 من قانون التربية البدنية والرياضة رقم 30.09 ينص على حل كل جهاز جامعي يصبح مضرا بالنشاط الرياضي الذي يشرف عليه أو يخل بالتشريعات الجاري بها العمل أو مشوب بخرق لأنظمتها الأساسية، وهذا ما ينطبق على جامعة كرة القدم لما تعرفه من اختلالات عدة، إذ لم تعقد أي جمع عام منذ 3 سنوات وتضم أعضاء غير قانونيين وتبرم صفقات دون تقديم الحساب.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير: ما هي التدابير والإجراءات المزمع اتخاذها قصد مراجعة شاملة لحكامة القطاع الرياضي، خاصة بالنسبة لجامعة كرة القدم، في إطار تفعيل مقتضيات المادة 31 من قانون التربية البدنية والرياضة؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد المستشار المحترم على طرح هاذ السؤال، اللي هو في الواقع أنا كنشكر عليك، لأنه ما غاديش نقول لك ورش بل أيضا يعني واحد التوجه الذي يقض مضجعي أنا شخصيا، لأنني فعلا لما تحملت المسؤولية اعتبرت أن سنة 2012، كما قلت في تصريحات فائتة، هي سنة العودة إلى الشرعية.

ونقدر نؤكد لك أن -الحمد لله- أننا قدمنا واحد العمل غير مسبوق لأننا وصلنا لتقريبا لما يفوق 85% ديال الجامعات اللي رجعت للشرعية، وهاذ الشي راه ماشي ساهل، اعلاش ماشي ساهل؟ لأنه راه بقات لنا واحد المجموعة ديال الجامعات اللي باقي فيها مشاكل، اعلاش؟ لأن كاين تطاحن، كاين صراعات، كاين تنافر، وراه ما كنلقاو كي نديرو، راه كنتدخلو كنوليو طرف في الصراع، كنحاولو احنا الدور ديالنا هو نهيئ الأرضية، لأن احنا ما ننساوش راه احنا كاين واحد الإرث اللي كان ثقيل وعلى سنوات ديال الفوضى في التسيير والتدبير، وخاصنا نقولوها. لذلك، باش تجي تصلح ما بين عشية وضحاها، راه المشكل ماشي مشكل شخص تبدلو من هنا، راه مشكل منظومة، مشكل عقلية.

قبايلة تنسمع شي واحد من الخبراء الرياضيين تيقول لك راه هذا كلام ديال العبث ديال الشرعية وديال الحكامة، لا خاصنا نمشيو للوكالة، والوكالة أشنو اللي غادي يعطيها المضمون، راه خاص العقليات تتبدل، خاص السلوك يتبدل، خصنا الناس اللي يكونوا في خدمة الرياضة، وهاذ الشي احنا غاديين به اشوية بشوية، لذلك تنسمعو باقي ما بان والو.

ولكن احنا، أنا قلتها، راه التوجه ديالنا، راه ماشي هو نقلبو على فوز، باش يتسمى الوزير داه في الجعبة ديالو أو ميدالية يتسمى امشى بها، راه هذا هو اللي خلانا كنراوحو مكاننا، راه ما عمرنا ابدينا العمل القاعدي.

اليوم احنا بادين هاذ العمل القاعدي وغادين وبثبات وبخطى ثابتة إن شاء الله وبثقة، عارفين الأمور ماشي ساهلة، ولكن احنا غاديين وتنقادو اشوية بشوية.

باش نرجع لك لكرة القدم، كرة القدم كيقولوا جامعة كبرى، أنا قلت لهم

الجامعة الكبرى أشنو هي؟ الجامعة الكبرى بالطموح ديالها، الجامعة الكبرى بالقاعدة ديال الممارسين، بالنتائج، بالحضور... إلى آخره، ولكن عندي حالة خاصة فيها، هي رياضة ابغينا أو كرهنا الأكثر شعبية، أشنو هي الأكثر شعبية؟ كاين واحد المجموعة ديال الأندية، راه ماشي مشكل نجيو نبدلو الرئيس، إيوا إذا بدلت الرئيس اليوم، غدا كيفاش، راه المنظومة اللي خاصها تبدل، أعباد الله، راه المنظومة.

وهذا اللي كنشتغلو عليه، هاذ الشي الفصل اللي كنتقول لي يمكن أنا نديرو من غدا، ولكن ما غادي يحلياش المشكل، لأن عندي عصب متناحرة، ما عندهاش شرعية، عندي أندية ما عندهاش شرعية، اشكون اللي غادي يعطيني الشرعية لهاذ المكتب الجامعي ديال غدا، من غدا نبداو نحيدو أسيدي الجامعة ونجيبو ناس، اشكون اللي غادي يعطيك هاذ الشرعية؟ الشرعية مفقودة من الأساس، وهذا هو العمل.

احنا جوج ديال الاختيارات، إما غادي نديرو (Cocotte minute) ونبانو بأننا خصنا نعجبو ونديرو شي حاجة كنتنظر ونصدقو عاود ثاني كنراوحو مكاننا لأننا غادي نبداو نرقعو، وإلا غادي نحطو واحد المنظور ونمشيو نقعدوه.

احنا اليوم التوجه ديالنا راه توجه استراتيجي، من هنا للقدام ما ابغيناش نعاودو الأخطاء، لأن دفتر التحملات راه دّا لي تقريبا سنة، وأنا كنشتغل على دفتر التحملات اللي غادي يحكم العلاقة ما بين الوزارة وما بين الجامعات، هاذ دفتر التحملات اعطيناهم للجامعات، اعطيناهم للجنة الأولمبية باش وفق هاذ المنظور التشاوري التشاركي، لعل وعسى أننا نوصلو لشي حاجة اللي نقدرو نجرنا جميع للقدام.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للسي عبد الكريم بونمر في إطار التعقيب، تفضل السي.

المستشار السيد عبد الكريم بونمر:

شكرا السيد الرئيس.

أنا معك السيد الوزير في المسألة ديال منظومة والمسألة ديال إرث وديال ثقافة وديال تجاذبات وديال مصالح وديال.. هاذ الشي متفقين عليه. واحنا ضد الفكرة ديال (Cocotte minute) اللي قلت، وهاذي هي اللي خرجت على المغرب، أننا كما تيقولوا ذوك ديال الزرع "اللي كنسديو وما كنكرجوش"، حتى حاجة ما كتكمل وحتى واحد ما كيتحاسب (Qui fait quoi) راه باقي ما كايناش في هاذ البلاد.

50 سنة ديال الاستقلال ما كاينش شي واحد تحاسب على شي مشروع، وكما قلت ذيك مرة احنا المغاربة وصلوا لدرجة أنهم فئران التجارب، اللي عندو شي فكرة كيجي يجربها فينا، وما كنحاسبوش على الفشل.

معك في العمل القاعدي، العمل القاعدي فيه جوج ديال الحوايج، فيه العنصر البشري، الإمكانيات البشرية، وفيه الإمكانيات المادية.

العنصر البشري، احنا المغاربة عارفين إمكاناتنا كاينة، وكما قلت لك، السيد الوزير، في اللجنة هو أن كاع الإنجازات اللي حققوا المغاربة كانت فردية، ما كانتش بناء على مشروع أو فكرة، من عبد السلام الراضي الله يرحمه أو الله يطول عمره واحنا كنمشيو في إنجازات فردية، ولكن الإنجاز راه لابد خاصو يكون لأنه هو اللي كيتوج.

الإشكال كاين جوج ديال الإشكالات، هو الإمكانات المادية تحط في البلاصة اللي فيها الإمكانات البشرية، في المغرب العميق، حيث هاذ.. الإشكال هو أننا كنديرو قاعات مثلا ديال الرياضة، كتطلع بالملاين، اشكون اللي كيمارس فيها السيد الوزير؟ هذا هو الخطير، ما كاينش عمل قاعدي، الناس كتجي باش تعرق وتدوش. واحد عندو (Retraite) إداري ولا عندو (Retraite) رياضي، نوريك القاعة وكتكرى، كتكرى القاعات لواحد.. والشباب فين غادي يشتغل؟

نعطيك مثلا قاعات، وراك عارف، وراه اهضرنا في هاذ الشي قبل، اعطيتينا في اللجنة مجموعة ديال الأرقام ديال الممارسين، مثلا في الولايات المتحدة كتحسب بالملايين، اشحال عندنا احنا ديال الممارسين الرسميين؟

ماشي اللي كيعرق ويدوش؟ لا، واحد سالى راسو وشد (La retraite) كيمشي يكري قاعة ديال الدولة طالعة بالملايين ولا ديال الجماعة بـ 10.000 درهم باش يعرق فيها، وفينا هو الشباب؟ فينا هي هاذ (La pépinière)؟

الرياضة، هاذ الشي اللي داروا الدول، احنا ما درناهش، احنا مناسباتيين، انفعاليين، أنا ما كنبكيش على المنتخب، ما غنبكيش وما غنديرش كيف شي وحدين نبقاو نندبو احناكنا، خصنا نفكروا في العمل القائم ونديرو جوج ديال الحوايج، العنصر البشري والإمكانيات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الشباب والرياضة:

أنا ما يمكن لي إلا نثمن هاذ الشي اللي جا في كلامك، ما يمكنش نختلفو لأن هاذ الشي لا يتناطح عليه كبشان، يعني الأمور واضحة. أنا الرياضة عندي كنختزلها في ثلاثة ديال الأشياء:

عندي القاعدة ديال الممارسين، ها انت اذكرتيها، عندنا تقريبا من أضعف القواعد ديال الممارسين، 250 ألف في جميع الأصناف الرياضية، كيفاش غادي تتحقق هاذ النتائج؟ ها انتما كتشوفوا في دول اللي غير احدانا وكنقولو اعلاش متفوقة علينا في أصناف رياضية معينة؟ ابحال

(le Hand) في تونس راه تقريبا واصلين لـ 100 ألف، (alors que) احنا إلى اجمعنا كلشي 250 ألف كلشي جميع الأصناف الرياضية، راه ما كاينش سر، كاين التكوين، فينا هو التكوين؟ احنا راه ما عندناش التكوين بذيك الحرفية وذيك المهنية العالية، هذا ورش أيضا احنا كنشتغلو عليه.

ثم القاعدة ديال الممارسين، كنشوفو الجامعات سادة على الأندية، الأندية سادة على الممارسين، لأن كل واحد خايف على بلاصتو، راه هاذي هي المصيبة ديالنا.

لذلك، احنا أشنو قلنا اليوم؟ قلنا بأن كاين عمل ديال خصنا نقعدو.

المسألة ديال الحكامة، شتي راه الحكامة، أشنو هي الحكامة؟ الحكامة راه ديمقراطية، شفافية ومحاسبة ومساءلة، والديمقراطية في الرياضة اليوم هي الحل، ابغينا أو كرهنا هي الحل، لأن اعلاش كنقولو الديمقراطية؟ أشنو هو الفحوى والهدف ديال الديمقراطية؟ يعني الخلفية، لأنك كتجيب ناس حاملي مشاريع، ناس عندهم الغيرة، لأن كيوصلوا بالديمقراطية، ماشي واحد باغي التبناد، ماشي واحد باغي (Le prestige)، وهذا هو الوضع المؤلم اللي كنعيشوه اليوم.

احنا كندبروه بالإمكانيات المتاحة، كنعرفوا بأن الأمور ماشي سهلة، ولكن هاذ الشي راه ما كيزيدنا غير العزيمة، احنا كنطلبو من المواطنين ديالنا يعطيونا مهلة، يصبروا علينا لأن راه ما كندبروش عالم سهل، راه كندبرو أحاسيس أيضا، وهاذ الأحاسيس يعني راه كتعرف التشعبات ديالها وكتعرف التركيبة ديالها.

كنطلبو الله سبحانه وتعالى يوفق وصافي، هاذ الشي اللي كاين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثالث والأخير في نفس القطاع، حول غياب الاهتمام بالطب الرياضي، والكلمة لأحد أعضاء الفريق الحركي لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي الأمين طيبي علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات والمستشارين،

إخواني،

أيها الحضور،

عاشت الأسرة الرياضية المغربية، والكروية على وجه الخصوص، فاجعة ديال واحد الوفاة ديال أحد اللاعب ديال البطولة الاحترافية نتيجة سكتة قلبية مباشرة بعد نهاية المباراة ديال حسنية أكادير والنادي القنيطري برسم الدورة الخامسة من البطولة الاحترافية، مما يعيد إثارة موضوع غياب الاهتمام بالطب الرياضي وصحة اللاعب من قبل الأندية، وغياب المراقبة حتى في هاذيك المنشطات اللي تياخذوا هاذوك اللعابة من قبل الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم. أنا ماشي اختصاصي في هذا المجال، ولكن تنعطيك السؤال على حسب القدرة ديالي.

انطلاقا مما سبق، نسائلكم السيد الوزير، كما يلي: ألا تفكرون في إلزام الأندية والجامعات بالاهتمام بالطب الرياضي وصحة اللاعب؟

ثانيا، ما هي إستراتيجيتكم مستقبلا في مجال الاهتمام بالطب الرياضي وصحة اللاعب؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر الاهتمام بموضوع الطب الرياضي الذي طبعا توليه وزارة الشبيبة والرياضة بدورها عناية خاصة من خلال مجموعة من الإجراءات المتخذة، والتي تصب طبعا في إطار تفعيل مقتضيات القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة.

طبعا الحالات اللي تفضلتو بها، السيد المستشار، كانت حالات مؤسفة، وبالتالي، ولو أن هناك منظور، ولكن حالات ابحال هاذ الشكل كتخلينا أولا... لأن كتساءلنا، كتساءلنا من موقع المسؤولية وكتساءلنا حتى من موقع كمحبين رياضيين، راه حتى غير المسؤول كيتأسف لحالات بحال هاذ الشكل. لذلك، كنحاولو نسرعو الوتيرة طبعا لاحتواء هاذ المشكل باش ما يتعاودش يتكرر.

طبعا اخذينا واحد المجموعة ديال الإجراءات جوابا على سؤالكم، أولا من هذه الإجراءات:

أولا، ألزمنا جميع الجامعات الرياضية الوطنية والأندية المنضوية تحت اللواء ديالها بضرورة خلق لجان طبية لتتبع الحالة الصحية للرياضيين، وفق دفتر طبي نموذجي، طبعا أصدرته المصالح المختصة ديال الوزارة، ووجهنا أيضا عدة دوريات لكل الجامعات اللي كنلزموها على ضرورة التأطير والتتبع الصحي للاعبين حفاظا طبعا على سلامتهم وضمانا لمؤهلاتهم البدنية والنفسية.

أحدثنا مركز وطني للطب الرياضي بالمركز الطبي للرياضة مولاي رشيد. مولاي رشيد أشنو كان فيه؟ راه كان مركز للإيواء، راه واخا كنا تنقولو ديال الرياضة، كان ديال الإيواء، لأن أولا ما كاينش فيه القطب ديال الطب وما يمكنش أنا نهضر على (Un centre d'excellence) في هاذ الحجم وكيغيب فيه، كما تفضلتو في السؤال ديالكم، كيغيب فيه هاذ (le pôle)، يعني هاذ القطب الطبي، وكتغيب فيه حتى البنيات التحتية الرياضية، لأن راه كنا كنهضرو على (Le haut niveau)، على المستوى

العالي، رياضيي الصفوة، إذن إلى غاب هاذ الشي، إذن كيصعاب نهضرو على الصفوة في هاذ السياق.

لذلك، فالمركز طبعا عززناه بهاذ (Les trois pôles)، (Pôle hébergement)، الإيواء، الطب والرياضة، وباش نرجع ديال الطب تقريبا معايير، درنا استثمار مهم بمعايير دولية وكفاءات بشرية متخصصة وتجهيزات طبية وطاقم طبي بمستوى عالي بهدف تتبع الوضعية الصحية لجميع الرياضيين.

إضافة إلى برمجة إحداث شبكة من المراكز الطبية على المستوى الجهوي اللي كتساهم في تسييرها وزارة الصحة والجماعات المحلية والمجالس الجهوية.

وأحدثنا 5 ديال المراكز جهوية طبية، في طنجة، في فاس، في مراكش، في أكادير وفي الدار البيضاء، ونظمنا يوم دراسي، طبعا بهاذ الهاجس اللي كيجي فيه السؤال ديالكم، السيد المستشار، درنا يوم دراسي في دجنبر الأخير حول الطب في خدمة الرياضة، والأهمية والخلفية ديال هاذ اليوم الدراسي هو أن خرجنا به بواحد المجموعة ديال التوصيات اللي كانت موضوع تبادل تجارب ووجهات نظر بين مختلف المتدخلين في المجال الرياضي، طبعا بهاذ الهدف هذا تطوير الجانب الصحي داخل الأجهزة الرياضية.

وعرفت أشغال هاذ اليوم صدور مجموعة ديال التوصيات، أولا وأهمها ابغيت نقولها لك، إحداث لجنة وطنية للتنسيق بين الوزارة ووزارة الصحة ووزارة التربية الوطنية واللجنة الوطنية الأولمبية والجامعات الرياضية للسهر على تفعيل هذه الآليات وبلورة نظام أساسي للطب الرياضي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، احتفظوا ببعض العناصر ديال الجواب في التعقيب الله يجازيكم بخير. تفضل السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي الأمين طيبي علوي:

شكرا السيد الوزير على الوضوح ديالكم في هاذ السؤال هذا. احنا عارفينكم تتبذلوا المجهود، والدليل على ذلك عندنا في الجهة ديالنا اللي اسميتو..

ولكن احنا، السيد الوزير، ما يمكناش نتحدثو على الطب الرياضي أمام وجود ملاعب تتفتقر لهاذ المراكز التي تتخص القلب والشرايين، لابد ما نفكرو باش نديرو شي مصحات تمايا باش اللاعبين نتبعوهم أثناء المباراة ديالهم باش لا قدر الله إذا لعب (La première mi-temps)، ولا شي حاجة يدير اللاعب واحد (La visite) باش يشوف واش يقدر يواكب ذيك (Deuxième mi-temps) ولا ما يواكبهاش.

وبالتالي، المغرب تيتوفر على 432 طبيب على حسب المعطيات اللي عندي، ولكن ما تيمارسوش المهام ديالهم، السيد الوزير، لابد ما تفكروا باش يمارسوا هاذ المهام ديالهم هاذ الأطباء، مع كل احتراماتي لهاذ الأطباء هاذو.

ولكن حتى بالنسبة، السيد الوزير، المشكل الكبير اللي عندنا في المملكة هو أنه عندنا بطلات مغربيات وأبطال مغاربة، اللي تيكملوا هاذيك المدة ديال الرياضة ديالهم، ما عندهمش التغطية الصحية، السيد الوزير، ولا التغطية الاجتماعية، هذا ورث ورثوه انتما.

احنا كان جلالة المغفور الملك الحسن الثاني هو اللي كان تيتهلى في اللاعبين وفي الفنانة، ولا جلالة الملك محمد السادس حتى هو الله ينصرو دابا، هما اللي تيرأفوا بهاذ الفنانة وهاذ الرياضيين. لابد ما تفكروا لهم في واحد التغطية صحية، لحقاش اللعاب اللي تيكون محترف وتيكون غير الخدمة ديالو هو كرة القدم ولا كرة السلة، ملي تيخرج ما تيلقى ما يدير حتى شي حاجة، وتيعيش واحد الفقر وواحد المشاكل ما كاين ما نوصف لك بها، لابد ما تفكروا باش تعطيوه شي تغطية صحية، بعدا على الأقل إلى خرج أو اكبر أو شي حاجة يلقى باش يفك راسو من الأمراض والمشاكل اللي تيعيشها في الحياة ديالو.

زيادة على ذلك، ابغيناكم باش تلزموا الأندية الرياضية باش تتعاقد مع هاذ الأطباء هاذي، باش تتعاقد باش يتبعوا اللاعب أثناء.. يشخصوه واش مزيان، يشخصوا ذاك اللاعب في المباراة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار التعقيب.

السيد وزير الشباب والرياضة:

ما دام اعطيتيني الكلمة، غادي نكمل التوصيات لأنها مهمة وفيها واحد الجزء كيجاوب على التساؤلات ديالك السيد المستشار.

قلت، حبست في بلورة نظام أساسي للطب الرياضي، هاذي توصيات اللي خرجت على اليوم الدراسي اللي تعقد مؤخرا تحت عنوان "الطب في خدمة الرياضة"، ثم ضمان التكوين المستمر للأطباء المختصين في الطب الرياضي، حتى هذا ورش احنا غاديين فيه، ثم إعداد ملف طبي مناسب لكل التخصصات الرياضية ووضع برنامج وطني لمكافحة المنشطات وغيرها أيضا من التوصيات العامة، غادي نكتفي بهذا القدر.

أنا كنثمن الكلام اللي جا على لسانكم، السيد المستشار، واخذيت الاقتراحات ديالكم بعين الاعتبار، على أساس أننا نمشيو في هاذ الاتجاه إن شاء الله بالتوفيق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة،

والسؤال الأول هو حول تأهيل القطاع المنجمي ببلادنا، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لبسط السؤال، تفضل السيد رئيس الفريق، الأستاذ الأنصاري.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الزميلة والزملاء المستشارين،

في الفريق الاستقلالي، السيد الوزير، ارتأينا تعميما للفائدة أن نضع سؤالا اليوم يخص القطاع المنجمي، باعتبار أن هذا القطاع واحد القطاع حيوي، مهم له مكانته في الاقتصاد الوطني، باعتبار أنه كان سابقا يشغل عدد كبير من اليد العاملة، وخاصة في بعض المناطق النائية، إلا أنه بدأ يظهر بعض الفتور والتراجع في الاهتمام بالقطاع المنجمي، وهناك عدد كبير من المناجم قد أغلقت وتم التخلي عنها بصفة نهائية، كمناجم جرادة، تويسيت، مبلادن، أحولي، في المنطقة ديال تافيلالت، إلى غير ذلك.

إذن احنا ابغينا من خلال الجواب ديالكم باش نعرفو كيف تنظر الحكومة انطلاقا من البرنامج الحكومي مستقبلا لتأهيل هذا القطاع، لإحيائه وإعطائه الوهج اللي كان عندو سابقا، باش يلعب الدور المنوط به في الاقتصاد الوطني، وخاصة في تافيلالت اللي تتعرف واحد المشكل كبير، واش تتعرفوه، السيد الوزير، هو كاين الظهير ديال 1960 اللي تيحكم المناطق ديال (La CADETAF) ديال المناطق الجنوبية الشرقية، واللي تيعطي واحد النوع ديال الاحتكار وتيتناقض مع الليبرالية في هاذ القطاع، وفيما دأبت عليه بلادنا في المجال ديال التعامل مع كافة القطاعات الاقتصادية.

وعدة مرات تساءلنا مع الحكومات السابقة، ألم يحن الوقت كذلك لتأهيل هذا القطاع ولإعادة النظر في ظهير 1960 وجعله متلائما مع التوجهات الاقتصادية الليبرالية لبلادنا ؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد فؤاد الدويري، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

صحيح أن القطاع المنجمي هو له أهمية اقتصادية في بلادنا، حيث أنه المساهمة ديالو في الناتج الداخلي الخام هي 6%، وقيمة الصادرات 27% من الصادرات الوطنية، ويشغل بصفة منتظمة ورسمية ما يناهز 35 ألف من اليد العاملة، غير أن هذا القطاع له قطبين، القطب الأول هو الفوسفاط والقطب الثاني هو المعادن الأخرى.

بالنسبة لقطب الفوسفاط تتعرفوا المكانة ديال المغرب، حيث أن المكتب الشريف للفوسفاط هو الآن رائد على الصعيد العالمي، وله إستراتيجية واضحة واستثمارات ضخمة تناهز 80 مليار درهم في هاذ 5 سنوات، والهدف ديالها هو مضاعفة القدرة الإنتاجية ولا من الفوسفاط الخام ولا من مشتقات الفوسفاط أي الحامض الفسفوري والأسمدة، والهدف هو الإبقاء في مكانة الريادة ولا من الناحية ديال الصادرات ولا من الناحية ديال الإنتاج على الصعيد العالمي.

بالنسبة للمعادن الأخرى، كاين ضعف في الاستثمار، حيث أنه الاستثمار لا يرتفع، وبالتالي الإنتاج كذلك يبقى بدون ارتفاع وخاصة في منطقة تافيلالت وفكيك اللي تتعرف واحد النظام خاص، نظام مقنن بظهير 1960، أي نظام المناجم التقليدية أو المناجم يعني التقليدية، والتدبير ديال هاذ النظام كاين واحد الشركة اسميتها (CADETAF)، المؤسسة اللي تشتغل في هاذ الإطار.

إذن لإعادة النظر في هاذ القطاع، نحن بصدد بلورة إستراتيجية منجمية أو معدنية جديدة، والهدف ديال هاذ الإستراتجية هو:

أولا من الناحية ديال القطاع المعدني بصفة عامة ونعطيو يعني وسائل جديدة لتسويق المؤهلات الوطنية في قطاع المناجم، وكذلك لدعم يعني الاستثمارات في هاذ القطاع، وهاذ الإستراتيجية غادي تكون جاهزة في غضون سنة 2013 إن شاء الله في هاذ 6 أشهر الأولى في هاذ السنة.

من الناحية ديال القطاع المنجمي التقليدي، هاذ ظهير 1960 (CADETAF) يعني ما مكناش باش نغيرو هاذ الاستغلال التقليدي إلى استغلال عصري، وبالتالي يعني لازم إعادة النظر في هاذ القطاع وفي هاذ النظام ديال ناحية تافيلالت وفكيك.

في التعقيب نزيد بعض الملاحظات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الوزير.

على كل حال أنا ما ابغيتش نتكلم على المكتب الشريف للفوسفاط باعتبار أنه قطب مهم، وهو رافعة اقتصادية لا يختلف اثنان حول ذلك، ولكن أردت القصد التكلم أو الكلام عن بعض المناجم التي عرفت تراجعا كبيرا، لا من حيث الاعتناء بها ولا من حيث كذلك الأخذ بيد العاملين بها أو إحيائها، وذلك نظرا لما تعرفه الأثمنة ديال تسويق بعض المعادن في السوق الدولية من أثمنة متلائمة مع الاستثمار.

وركزت فقط، السيد الوزير، وهذا هو الأهم، هو ما سميتوه أو سماه الظهير ديال 1960 بالمناجم التقليدية.

هاذ القطاع حسب الدراسات يتبين أن تلك المناطق التي تشكو من هشاشة كبيرة وتشكو من خصاص كبير في جل الاستثمارات، وهاذ المنتوج موجود عندها، والعائق هو عائق قانوني باعتبار أن الحكومات المتعاقبة دائما كنا نلهث وراء الوعود المتتالية من حيث إعادة النظر وإحالة مشروع قانون على البرلمان من أجل أن يكون التشارك وتأهيل ذلك القطاع وجعله كذلك حافزا اقتصاديا في المنطقة.

وأتمنى أن تكون هذه الحكومة التي هي حكومة الأمل لدى المغاربة وخاصة في بعض المناطق النائية أن تحقق ما لم يحقق سابقا في هاذ القطاع.

وهنا ابغينا من هاذ المنبر، ونحن نتكلم أمام الرأي العام الآن، أن تعطونا بعض الإشارات على الاهتمام بهذا القطاع المنجمي التقليدي، على الأقل لإدخاله في دائرة الاستعمال والاقتصاد العصري المهيكل وكذلك لإسعاف تلك المناطق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق. الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

في إطار الإستراتيجية الجديدة إن شاء الله غادي يكون واحد يعني بند من هاذ الإستراتيجية، يعني يتعلق بنظام المناجم التقليدية، وغادي تكون عندنا واحد الرؤية ومن بعد غادي يكون تيخصنا واحد العمل ميداني باش نعملو يعني واحد المقاربة تشاركية، أولا مع الفاعلين وكذلك المنتخبين، الفاعلين في قطاع المعادن بصفة عامة والفاعلين في قطاع المناجم التقليدية باش نحددو رؤية واضحة ورؤية متشاركة لإصلاح هاذ القطاع، خاصة بالنسبة لمنطقة تافيلالت وفيكيك، باش نعطيو انطلاقة جديدة لهاذ المنطقة اللي تتمتاز بمؤهلات معدنية مهمة، ولكن لحد الآن ما تنستافدوش بها كدولة ولا كمواطنين ديال المنطقة، لا من الناحية الاقتصادية ولا من الناحية ديال التشغيل ولا من الناحية ديال الفرص بصفة عامة.

إذن إن شاء الله غادي يكون، ولكن ما يمكنش لنا نطبقو واحد النظام بدون حوار مع الفاعلين ومع المنتخبين، إن شاء الله غادي يكون كذلك معكم كمستشارين وكنواب في إطار مجلس إداري، ولكن كذلك خارج المجلس غادي نوسعو الحوار باش نلقاو الصيغة المقبولة، والصيغة اللي غادي تمكننا من إصلاح هاذ النظام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. ننتقل إلى السؤال الثاني دائما في نفس القطاع وهو حول عدم استفادة مواطني بعض الجماعات القروية بإقليم وزان من الماء الصالح للشرب، والكلمة لأحد أعضاء الفريق الاشتراكي، تفضل الأستاذ علمي رئيس الفريق.

المستشار السيد محمد علمي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

سؤال الفريق يتمحور حول الآتي:

السيد الوزير،

في إطار المجهودات المبذولة والمتواصلة من طرف الحكومات المتعاقبة الرامية إلى تعميم استفادة مواطني العالم القروي من الماء الصالح للشرب، تم إبرام صفقة عمومية سنة 2009 بمبلغ يفوق 23 مليار سنتيم قصد تزويد 6 جماعات قروية بإقليم وزان بالماء الصالح للشرب.

لكن، السيد الوزير، رغم الانتهاء من مد القنوات ومختلف التجهيزات المرتبطة بذلك وإجراء عملية التسليم المؤقت لهذا المشروع، علق مواطنو هذا الإقليم آمالا كبيرة لوضع حد لمعاناتهم، لازالت لحد الساعة هاذ المادة الحيوية والضرورية لعيش المواطنين لم تعرف طريقها بعد إلى دواويرهم وبيوتهم رغم مضي حوالي 4 سنوات على هذا المشروع.

لذا نسائكم، السيد الوزير، عن الأسباب التي تحول دون استفادة مواطني هذه الجماعات رغم طول الانتظار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

صحيح بأن غير ابغيت نعطيك بعض المعطيات، وعاد نتكلمو على هاذ المشروع اللي أشرت له.

إذن بالنسبة لهاذ الإقليم، نسبة التزويد بالماء الشروب الآن في المجال القروي وصلت لـ 95%، إذن هذا إنجاز مهم اللي حققناه الآن.

وعلى الصعيد الوطني تتعرفوا بأن المعدل الآن قربنا لـ 93% من تزويد الساكنة القروية بالماء الشروب، وتزويد الساكنة يعني ولى تزويد مباشر، الربط المباشر، أو تكون نافورة على بعد أقل من 500 متر من كل مسكن.

إذن بالنسبة للمشروع، كاين عدة مشاريع اللي أنجزت في هاذ الإقليم، وكذلك كاين هاذ المشروع اللي تكلمت عليه، هو مشروع تزويد جماعتي الزومي ومقريصات وجماعة قلعة بوقرة وكذا جماعتي أونان والمجاعرة. وهاذ الانطلاقة من حقينة سد الوحدة وبكلفة إجمالية هاذ المشروع هذا ديال هاذ الجماعات ديال 174 مليون درهم، ووصلت نسبة تقدم الأشغال إلى

.%90

وابغيت نشير في هاذ الإطار، بأن هاذ المشروع شهد عدة توقفات نتيجة تعرضات الساكنة لإنجاز الأشغال المتعلقة بمد القناة، وهذا رغم أن المكتب طبق المسطرة القانونية ديال نزع الملكية اللي جاري بها العمل في هاذ نفس الحالات.

وذلك، فمن المرتقب الشروع في استغلال هاذ المشروع تدريجيا ابتداء من آخر هاذ السنة، من دجنبر 2013 إن شاء الله، ولكن عندنا كذلك مشاريع أخرى في المنطقة، مثلا مشروع تزويد جماعتي أسجن وبريكشة و33 دوار مجاورة لهاذ الجماعات، انطلاقا من قناة الجر اللوكوس المزودة لمدينة وزان بالماء الصالح للشرب، بكلفة إجمالية ديال 33,5 مليون درهم، حيث شرع تدريجيا في استغلال هذا المشروع مع بداية شهر شتنبر 2013.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. لكم تعقيب السيد المستشار؟ تفضل السي علمي.

المستشار السيد محمد علمي:

السيد الوزير،

ما ورد في جوابكم بخصوص تكلفة المشروع ربما قد يكون صحيحا، يعني من حيث الغلاف المالي، ولكن نسبة 95% كتغطية لهاذ الإقليم بالماء الصالح للشرب، ما أعتقد أن هذا الرقم هو صحيح، وأنا غادي نقول لكم اعلاش.

احنا فيما يتعلق بالمشروع، اللي قلتم، السيد الوزير، بالإمكان أنه نهاية 2013 يقدر هاذ الناس يشربوا الماء، هذا غير صحيح ولا يمكن أن يتأتى ذلك، وغادي نقول لكم علاش.

أولا، السيد الوزير، ليكن في علمكم وأنتم لكم وصاية عن المكتب الوطني للكهرباء والماء بعد الإدماج، هو أن التجهيزات بسبب الأمطار الأخيرة راه تعرضت للتلف، وبإمكانكم أن تتأكدوا من صدق وصحة ما أقول، واحد.

جوج، المقاولة التي أنجزت الأشغال لم تحترم دفتر التحملات وتكرفصت على هاذ الجماعات القروية مقريصات والزومي اللي ذكرتو، السيد الوزير، راه هرست لهم الطرق، راه كنديرو حاجة وكنهرسو حاجة.

ناهيكم على أن المشكل المتعثر ليس بسبب اعتراض السكان، كما جاء في جوابكم، ولكن المشكل الأدهى والأمر وهنا كيتطرح المشكل ديال الحكامة الجيدة للمالية العامة، هو أن المنطقة اللي خصها تمر منها القنوات ديال الضخ من الحقينة ديال سد الوحدة، تما فين كاين الإشكال، يعني المكتب الوطني لم يبادر إلى مسطرة نزع الملكية كما يوضحها القانون ديال 83 باش يمكن يربط الماء ويصرفوا في القنوات ديال...

فهنا، السيد الوزير، إذا ابقات الأمور على... احنا عقدنا اجتماع على مستوى إقليمي وابغينا الحل على المستوى المركزي، فلم نتوصل إلى أي حل مع المديرية الجهوية للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب، اعلاش؟

لأن الأشغال لازالت متعثرة على مستوى جلب، يعني ضخ المياه من الحقينة وصبها في القنوات، هذا المشكل الرئيسي والمشكل ما يمكنش يتحل، وبالتالي لا يمكن إلصاق التهمة بالمواطنين بأنهم كيعترضوا، احنا كوننا كمجموعة بعض الجماعات الناس في مقريصات والزومي كيطلبوا بالتعويضات على الاعتداء المادي الذي لحق بأراضيهم، وهذا القانون كيعطيهم الحق ديالهم في إطار المسطرة العادية، اللجوء إلى المحكمة الإدارية.

أما المشكل هو عالق لحد الساعة بسبب عدم التبصر والحكمة ديال المكتب الوطني للماء الصالح للشرب في...

وشكرا. اسمح لي السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب، تفضل.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

أنا اعطيتك واحد المعطيات، هاذي معطيات ديال المكتب بالطبع، والمعطيات تتكون دقيقة، لأن المكتب راه متتبع وعندو مديرية جهوية، والمكتب عندو خبرة تقنية في إنجاز نفس هاذ المشاريع على الصعيد الوطني.

الأرقام اللي.. أنا اعطيت المعايير والمقاييس اللي تيمكن لنا نحددو بها الأرقام، وقلت بأنه يعتبر شخص بأنه كاين تزويد بالماء الشروب إلى كانت مسافة 500 متر من النافورة، يعني ماشي الربط المباشر، إذن تيخصنا نكونو متفقين على المعايير، هاذ الشي اعلاش عطيت المعايير في الأول.

وبالنسبة لهاذ المشروع، غادي نعاودو فيه إعادة النظر، وغادي نطلب أنا المصالح الجهوية باش في عين المكان مع مصالح المكتب غادي نشوفو ونتحققو من هاذ المعطيات اللي اعطيتي، ولكن المكتب له خبرة في تطبيق المساطر القانونية، وخاصة مسطرة نزع الملكية، لأن مسطرة نزع الملكية راه جاري بها العمل، راه كل أسبوع أنا شخصيا تنوقـــــــــــع ذاك (Les parapheurs) اللي تنقول ديال نزع الملكية عندنا في جميع أنحاء المملكة.

إذن المسطرة مضبوطة ومعروفة من الناحية القانونية، تيمكن يكونوا اختلالات خاصة أو تدخل الساكنة أو ما تيكونش اتفاقية على الثمن، كاين مسطرة قانونية في هاذ الباب.

إذن احنا تنتبعو المسطرة القانونية، ما كاين أي إشكالية، ولكن غادي تكون واحد اللجنة تقنية اللي غادي تمشي لعين المكان باش تعطينا المعلومات، وذيك الساعة غنتصل بالسيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير السياحة، والسؤال الأول حول استفادة بعض الجهات من البرامج الوطنية للسياحة. والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل الأستاذ المهاشي.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكر السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

سؤالنا يتعلق ببعض جهات المملكة، والتي لم تستفد من طرف الحكومات المتعاقبة بالاهتمام اللازم فيما يخص دعم المشاريع السياحية رغم توفرها على مؤهلات طبيعية وثقافية وتاريخية جد مهمة. وأخص بالذكر، السيد الوزير المحترم، جهة الغرب-شراردة-بني حسن.

فقد تم إعداد عدة برامج وطنية سياحية من طرف الحكومات السابقة، ويمكن أن نقول (أنه تم تغييب هذه الجهة من هذه البرامج)، وكل سكان جهة الغرب-شراردة-بني حسن يتساءلون عن هذا التغييب، بل هناك من يعتبره إقصاء غير مبرر.

لذا، السيد الوزير المحترم، نسائلكم هل هذه الحكومة ستقوم باستدراك النقائص والخصاص في البرامج الوطنية السياحية لمثل هذه الجهات؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير، تفضلوا في إطار الجواب.

السيد لحسن حداد، وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال، اللي هو سؤال وجيه. وبالفعل أنه لمدة معينة كان الاعتماد على جهات معينة بالنسبة لما هو بلورة استراتيجيات سياحية، ولكن ابتداء من 2010، وفي إطار رؤية 2020 اللي وضع المعالم ديالها صاحب الجلالة، كاين هناك مقاربة ترابية للعرض السياحي بالنسبة للمغرب.

في هذا الإطار هذا، تم جرد جميع الإمكانيات اللي موجودة في كل المناطق ديال المغرب، وفي إطارها تم الوصول إلى وضع 8 مناطق سياحية في مستوى التراب المغربي ككل.

في هاذ المناطق السياحية، فيها 4 اللي هما عندهم توجه ثقافي، وكاين 2 اللي عندهم توجه شاطئي وبحري و2 اللي عندهم توجه طبيعي وإيكولوجي، يمكن لنا ندخلو في التفاصيل في التعقيب من بعد. ولكن ماذا يعني هذا؟ يعني أنه التراب المغربي ككل أصبح الآن له مؤهلات وله إمكانيات أنه تصبح له مؤهلات ديال عرض سياحي.

إذن بالنسبة لمنطقة الغرب-شراردة-بني حسن، كندخل في هاذ الإطار هذا، لأن هي كندخل في إطار واحد المجال سياحي اللي هو ممتد من مولاي بوسلهام حتى للجديدة اللي الغالب عليه هو العرض الثقافي، خصوصا بتواجد مدن بحال سلا والرباط والجديدة والدار البيضاء اللي هي مدن عتيقة، عندها عرض ثقافي متميز، ولكن كذلك عندو مؤهلات أساسية مهمة جدا اللي هي مؤهلات إما بحرية أو شاطئية وطبيعية. وهذا هو المنطقة ديال الغرب-شراردة-بني حسن.

إذا شفتو بأنه في إطار الحكومة الحالية، تمت برمجة ديال محطة محدية ديال بلادي، اللي تم التدشين ديالها من طرف صاحب الجلالة، هاذي محطة مهمة جدا باستثمار يقارب 400 مليون درهم، يعني كذلك بطاقة استيعابية اللي كتوصل أكثر من 5000 ديال الأسرة بالنسبة لهاذ المنطقة، وهو مشروع مهيكل بالنسبة للقنيطرة وبالنسبة للمنطقة ككل، هاذي المسالة الأولى.

المسألة الثانية، نحن في إطار إعداد تصور لمشروع يعني نادي بلادي اللي هو غادي يكون كذلك متوجه للسائح المغربي بالدرجة الأولى، ولكن بمواصفات طبيعية ومواصفات إيكولوجية في مولاي بوسلهام، خصوصا مع وجود موقع ديال (Ramsar) اللي هو موجود في مولاي بوسلهام، هاذي المسالة الثانية.

المسألة الثالثة، نحن كذلك في إطار وضع تصور لغابة المعمورة، وما تعطيه، يعني لما لها من إمكانيات كبيرة جدا بالنسبة للسياحة، سواء التنشيط السياحي الداخلي أو الخارجي، والتصور كذلك للشاطئ الممتد، لأنه شاطئ مهم جدا من مولاي بوسلهام حتى تقريبا لبوقنادل اللي فيه كذلك إمكانيات كبيرة جدا، ولكن يجب أن تكون المقاربة كذلك مستديمة، ماشي مقاربة عقارية، ماشي مقاربة اللي هي غادي تعطي واحد التدهور ديال البيئة وديال الواجهة البحرية بالنسبة لهذه المنطقة.

والمسألة الأخرى اللي احنا غادي نعملو عليها، واللي في إطار البحث وكذلك الدراسة عليها، هو واد سبو، خصوصا الميناء وما يتعلق به اللي ممتد ما بين القنيطرة إلى محدية، كذلك له إمكانيات كبيرة جدا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل الأستاذ المهاشي.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم، أولا على تفهمكم لسؤالنا، كذلك على جوابكم الذي كان واضحا.

السيد الوزير المحترم،

من خلال هذا السؤال أردنا أن نوجه رسالة، مفادها أن جهة الغرب-

شراردة-بني حسن تتوفر على ساحل مهم، يمتد على 140 كيلومتر، أي تقريبا من بوقنادل كيف ما قلتيو إلى العرائش، ولا يحتوي هاذ الشاطئ الطويل إلا على مركزين صغيرين اللي هما مولاي بوسلهام ومهدية، واللي جا في الجواب ديالكم أنه سيتم دعم الاستثمار بهما.

كذلك تتوفر هذه الجهة على مجالات غابوية وقروية ومحميتين تعتبران من أهم المناطق الرطبة بالعالم.

كل هذه المؤهلات الطبيعية وغيرها تستوجب، السيد الوزير المحترم، إعطاء أهمية خاصة لجهة الغرب-شراردة-بني حسن لدعم الاستثمارات السياحية وتشجيعها، وأنتم تعلمون أكثر من غيركم مدى تأثير هذه المشاريع السياحية في جهة كجهة الغرب-شراردة-بني حسن، والتي يعتقد الكثير أنها جهة فلاحية، فالاعتماد على الفلاحة مع الفيضانات والجفاف أحيانا يجعلها دائما مهددة بالهشاشة والفقر والبطالة، إلى غير ذلك.

لذلك، الرسالة اللي ابغينا نعطيوكم، السيد الوزير، وللحكومة ككل، وهي يجب تنويع الأنشطة الاقتصادية بهذه الجهة حتى لا تبقى معرضة لمثل هذه الآفات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب على الجواب.

السيد وزير السياحة:

أنا غير باش نبين بأنه هناك اهتمام كبير بهذه المنطقة، يعني تمت برمجة إلى حد الآن تقريبا ثلاث لقاءات على مستوى هذه المنطقة.

كان لقاء أولي اللي كان في مقر الولاية مع جميع الممثلين والمنتخبين وكذلك السلطات المحلية، كاين كذلك لقاءات للتحضير لتدشين محطة مهدية، وكان اللقاء الأخير اللي ربما شاركتو فيه، السيد المستشار، اللي كان في الوزارة اللي كان فيه كذلك ممثل الجهة، لماذا؟ لأنه هذه جهة مهمة جدا، وكما قلتم، السيد المستشار المحترم، تزخر بإمكانيات كبيرة جدا.

غير هو المسألة اللي خصنا نعملوها، أنه بالنسبة لنا احنايا أنه كاينة مسألة اللي أساسية، وهو يجب أن تكون المقاربة مستديمة، مولاي بوسلهام وكذلك المحمية اللي موجودة فيه ديال الكلتة الزرقة يجب التعامل معها بحساسية مفرطة، باش ما يمكنش لنا أننا ندمرو هذاك الموقع، كثير من المواقع اللي هي مواقع (Ramsar) أو مواقع كذلك إيكولوجية، يجب التعامل معها في إطار استدامة وفي إطار حساسية مفرطة، باش ما يمكنش لنا أنه نعملو واحد يعني التطور عمراني كبير جدا في موقع مثل هذا.

ولكن هذا ماشي تينطبق على مولاي بوسلهام، تينطبق على الشاطئ كله، يعني على الحرث، يعني الخيط الساحلي كله ديال 140 كيلومتر، لأنه جميل جدا، له مؤهلات كبيرة جدا، ولكن حذاري أننا نمشيو لتطور اللي هو عمراني اللي غادي يدمر هاذ البيئة هاذي، هاذي المسألة الثانية.

المسألة الثالثة، يجب أن تكون لنا، وهذا هو فين كنعملو مع الإخوان ديال الجهة وكذلك مع السلطات ومع المنتخبين، أن يكون لنا أطلس للعقار الممكن تطويره بالنسبة للمسائل ديال السياحة، لأنه كاين اللي هو في ملك الغابات، كاين اللي هو في الملك العمومي، كاين اللي هو في الملك العمومي البحري، كل هاذي أساسية جدا باش يمكن لنا يكون عندنا تصور، باش يمكن لنا إذا جبنا مستثمرين للمنطقة ديال الغرب-شراردة-بني حسن نعرفو أشنو نعرضو عليهم وما هي التوجهات.

والكل في إطار أنه هاذ المنطقة هاذي ديال الغرب-شراردة-بني حسن، وكذلك مناطق أخرى هي اللي كتعطينا هاذ ما نسميه احنايا الوسط الأطلسي اللي هو ذا توجه ثقافي، هو اللي كيعطينا واحد التنوع ديال ما هو طبيعي بالنسبة لغابة المعمورة، ما هو كذلك طبيعي بالنسبة للمواقع الإيكولوجية، وما هو يعني شاطئي بحري بالنسبة للعرض الساحلي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم في هذه الجلسة، عفوا هل هنالك سؤال ثاني؟ عفوا.

السؤال الثاني موجه دائما إلى نفس السيد وزير السياحة حول سياحة الواحات، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

جيتي، السيد الرئيس، حتى للسؤال المهم وابغيت.. اللي اعطى الله هو هذا، الله يسامح.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

يعتبر القطاع السياحي من بين القطاعات الحيوية ببلادنا بالنظر لمساهمته الكبيرة في الناتج الداخلي الخام وفي امتصاص البطالة وخلق مناصب الشغل. وقد أولت بلادنا أهمية خاصة لهذا القطاع من خلال العديد من البرامج التي استهدفت تطويره والنهوض به لاستقطاب المزيد من السياح ومواجهة المنافسة الشرسة التي يعاني منها.

إلا أن الوصول إلى الأهداف المسطرة، وخاصة استقطاب 20 مليون سائح في أفق 2020 يقتضي بالضرورة التوجه نحو الاهتمام ببعض المنتوجات السياحية التي أثبتت قدرة كبيرة على استقطاب السياح، بالنظر للجاذبية الكبيرة التي تميز بها، والتي تستهوي السياح المغاربة والأجانب على حد

سواء.

والأمر يتعلق، السيد الوزير، بالسياحة الواحاتية التي تتميز ليس فقط بالمناظر الطبيعية الخلابة، بل أيضا بغنى وتنوع الموروث الثقافي والحضاري للواحات، القصور والقصبات وبتنوع مواردها السياحية الصحراوية والجبلية والثقافية والإيكولوجية والاستشفائية والرياضية وغيرها، وذلك في مناطق الراشيدية وفكيك وزاكورة وتنغير وورزازات وطاطا.

إننا نرى أن سياحة الواحات لم تنل نصيبها من البرامج الحكومية، ولم يتم استغلال مواردها السياحية بالشكل المطلوب، نظرا لتركيز المخططات الحكومية بشكل كبير على منتوجات بعينها، وفي مقدمتها المنتوج الشاطئي، كما أن تسويق السياحة الوطنية دوليا لم تتناول بالشكل الكافي لهذا التنوع من السياحة، باعتبارها عاملا جذابا مهما للسياحة.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير: ما هي التدابير العملية التي ستقومون بها لإعطاء سياحة الواحات المكانة التي تستحقها داخل المنظومة السياحية الوطنية؟

لماذا لا يتم التركيز على هذا النوع من السياحة في تسويق المنتوج السياحي الوطني، باعتباره يستهوي السياح بجميع أصنافهم، الداخل والخارج؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال.

بالفعل، المغرب يعني عندو إمكانيات ومؤهلات كبيرة جدا يزخر بها في هاذ الميدان هذا ديال السياحة الصحراوية، وخصوصا في واد درعة، واد دادس، اغريس، في مناطق تافراوت، في مناطق طاطا وكلميم، وكذلك في الأقاليم الجنوبية، هذا يعني بالنسبة لنا تراث طبيعي أساسي جدا، يجب تثمينه ويجب العمل عليه.

في هاذ الإطار هذا، راه إلى شفتي في الرؤية ديال 2020 تم تخصيص 2 ديال المجالات اللي هي متخصصة في هاذ الإطار هذا، مجال اللي كنسميوه الأطلس والوديان اللي كيمشي من الأطلس الكبير حتى لفكيك، فيما هو جبلي، ولكن فيه كذلك ما هو واحاتي، هذاك فيه غريس وفيه زيز وفيه كذلك دادس، و200 كيلومتر اللي غادية من ورزازات حتى لمحاميد الغزلان. هذا قول أساسي بالنسبة لنا كتوجه ديال ما هو طبيعي وما هو عرض بنسبة للطبيعة.

كاين كذلك يعني مجال آخر اللي هو سياحي واللي هو في المنطقة ديال الداخلة، واللي هو كيتميز بالالتقاء ما بين المحيط وما بين الصحراء، واللي هو أساسي كذلك في التطور ديال العرض السياحي المغربي.

هذا بالإضافة أنه تم تخصيص جوج ديال الواحات أو جوج ديال المحطات اللي هما الالتقاء ديال البحر وديال الصحراء، ولكن خصوصا الواحات، اللي هما واد اشبيكة على مستوى طانطان، كذلك الشاطئ الأبيض على مستوى كلميم.

ولكن مع ذلك، الآن اللي مطروح علينا، التحديات اللي مطروحة علينا بالنسبة يعني للسياحة الصحراوية، كاينة 3 ديال التحديات:

المسألة الأولى، وهو عندنا طاقة إيوائية، ابحال دابا في ورزازات وزاكورة وتاكونيت حتى لمحاميد الغزلان، عندنا طاقة إيوائية، ولكن الإشكالية اللي كتطرح الآن وهو المشاكل اللي وقعت فيها ورزازات من جراء إغلاق كثير من الفنادق لمشاكل نعرفها، وكذلك الإشكالية ديال الطيران اللي ابقات رحلة جوية وحدة، وهذا كيعطينا إشكالية كيفية الترويج؟ واش تروج وأنت ما عندكش الطيران؟ إذن يجب أن نعمل على الطيران باش يمكن لنا نفكو العزلة على ورزازات، وإلى فكيناها على ورزازات غادي نفكوها على تاكونيت وعلى تامكروت وكذلك على محاميد الغزلان وعلى كل هاذ المنطقة هاذي.

المسألة الأخرى، وهو أنه كاينة بعض المناطق اللي فيها طاقة إيوائية، ولكن رغم ذلك يجب حمايتها، مثلا أرفود والريصاني، وخصوصا مرزوكة، مرزوكة الآن يتم استغلالها بطريقة، يعني ربما، غير عقلانية وغير مستديمة، سواء بالنسبة لـ (Les bivouacs) أو الناس اللي كيستعملوا الآليات فوق هاذوك الكثبان ديال الرمل، إلى غير ذلك، هاذي واحة اللي هي من أجمل الواحات في المغرب، الكثبان الرملية من أجمل الكثبان الرملية، ورغم ذلك التحدي ديال أنه ما كاينش هناك واحد التعامل اللي هو عقلاني مع الاستغلال ديالها.

المسألة الثالثة، هما كاينة بعض المناطق اللي ما فيهاش طاقة إيوائية، هذا هو طانطان، مناطق ديال طاطا، مناطق أخرى ديال غريس، إلى غير ذلك. نحن في إطار العمل باش تكون طاقة إيوائية، ماشي كبيرة جدا، ولكن في إطار فنادق صغيرة، في إطار كذلك قصبات يتم إعادة تثمينها، في هاذ الإطار راه تم إحداث الشركة المغربية لتأهيل القصبات والقصور اللي هو غادي يعمل في هاذ الإطار هذا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. تفضلوا الأستاذ الكريم في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الوزير على هاذ الرد ديالكم.

في الحقيقة، السيد الوزير، احنا اللي ابغينا، ابغيناكم تعطيو واحد الاهتمام، في الحقيقة هاذ البرنامج اللي قلتو لنا في الجواب ديالكم، على أساس أنه ابغينا هاذيك المناطق تعطيوها واحد الأهمية، الناس المستثمرين

داروا اللي في جهدهم، دابا ابقى المجهود ديال الدولة اللي خصها تقوم بالمجهود ديالها باش تدير برامج باش تجيب السياح لهاذيك المناطق.

وباش تجيب البرامج، كما قلتو، السيد الوزير، خاص ذوك المطارات ديال الراشيدية وديال زاكورة وديال ورزازات خصهم يخدموا، وإذا ابغينا نخدموهم، كما البارح سمعت واحد السؤال توجه للسيد وزير النقل والأشغال العمومية على هاذ المناطق، إلى كان يمكن تنسقوا معه، الله يجازيكم بخير، باش تديروا معه واحد العملية، لا الجهات ولا وزارة النقل، باش هاذوك المناطق حتى هما يمكن لهم يخدموا.

قضية أخرى، السيد الوزير، هذوك (Les tours opérateurs) راه خصكم تلزموهم، لأنهم كيمشيو لمنطقة انتاعت الربح، كيجي للمناطق ديال ذوك (Les grands tours)، الدارالبيضاء، أكادير، مراكش، فاس، ويرجع بحالو، ولكن إذا فرضتو عليهم أنهم يمشيو لهذوك المناطق راه هما خصهم يمشيو، لأنه حقا هما كيقلبوا على الربح، ولكن هذوك الناس، هاذوك المناطق إلى ما درتوش لهم هاذ المسائل، راه ما غاديش يمكن لهم...

السياح الأجانب، السيد الوزير، ومنهم السياح ديال (Japon) كيبغيو يمشيو لذوك المناطق ولكن (Les tours opérateurs) و(Les agences de voyages) كيفرضوا عليهم يجيبوهم للمدينة، هما عايفين المدينة، هما ابغاو المناطق الصحراوية، ابغاو مناطق مرزوكة، كيمشيو لمرزوكة على أساس ذاك طلوع الشمس والغروب، بأنهم هذاك (Drapeau) ديالهم إلى شفتوه، السيد الوزير، فيه ذاك الدورة الحمراء كيقول لك أسيدي هما ملي كيمشيو لمرزوكة على أساس أنه راه كيتخيلوا يشوفوا (Drapeau) ديالهم في الشمس وفي القمر.

لهذا، السيد الوزير، الله يجازيكم بخير، خاص تديروا واحد الاجتماع خاص مع (Les tours opérateurs) باش هما يمكن لهم يمشيو. وهاذ البرامج اللي قلتو لنا، السيد الوزير، احنا متفقين معكم عليها، ولكن راه إلى زادوا تعطلوا شوية، كيف ما كيقولوا "واحد تيشكي ليه بالعقر والآخر كيقول ليه آخبار الدراري".

احنا ذوك أصحاب الفنادق وأصحاب المآوي وأصحاب.. هذا راه خصهم واحد الحل، لأنه اعلاش وقعوا المشاكل في ورزازات؟ لأنه مول الأوطيل ما لقى باش يخلص الخدامة، لهذا وقعوا المشاكل. لهذا، الله يجازيكم بخير، كنطلبو تعطيو اهتمام خاص لهاذ المناطق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. والكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن التعقيب.

السيد وزير السياحة:

السيد المستشار،

ما تنظنش تنختلفو بالنسبة لهاذ المسألة. غير هو كاين 2 ديال المستويات اللي خصنا نعملو عليهم.

بالنسبة للفنادق اللي عندها مشاكل في ورزازات، مشاكل معقدة، نحن في إطار معالجتها، لأنه مشاكل اللي هي موجودة الآن تقريبا، كاين اللي 5 سنوات وهو مغلوق، كاين اللي 5 سنوات وهو واقفة قدامو النقابة، إلى غير ذلك، هناك مشاكل معقدة اللي داخلة فيها (CNSS)، داخلة فيها الضرائب، داخلة فيها القرض العقاري والسياحي. كل هاذو مشاكل كبيرة جدا، لا يمكن حلها بين عشية وضحاها.

إذن نحن في إطار مقاربة مندمجة لهاذ المشاكل هاذو، باش يمكن لنا نحلوها على المدى المتوسط والمدى البعيد، ولكن كاينة إشكاليات اللي مطروحة علينا الآن يجب حلها، احنا ما كاينش شي معرض دولي للسياحة اللي ما كنمشيوش وما كنتكلموش على ورزازات وزاكورة والراشيدية ومرزوكة وطانطان، إلى غير ذلك، لابد كنتكلمو عليهم.

ولكن كاينة مسألة أساسية، إلى ابغينا نتكلمو عليهم، خص لابد أنه الطيران يكون معنا. إذن في هاذ الإطار هذا، نحن في إطار وضع حتى صندوق لدعم الطيران بالنسبة لهاذ المنطقة هاذي، وإذا دعمناه بالنسبة لورزازات وكان مثلا كذلك بالنسبة للراشيدية، يمكن لنا نحلو المشاكل ديال كثير من هاذ الأودية هاذو. إذن هاذي المسألة الأولى.

المسألة الثانية، حتى الصناعة السينمائية راه تدهورت في مدينة ورزازات، لأنه في إطار العمل مع المركز المغربي للسينما، كذلك مع وزارة الاتصال باش يمكن لنا إعادة الدينامية للسينما، لأن السينما والصناعة السينمائية اللي كانت في ورزازات كانت تتعطينا واحد المتنفس كبير جدا وزخم بالنسبة للسياحة، كنعطي حتى واحد النوع من الدينامية الاقتصادية اللي الآن ماتت بالنسبة لورزازات وفي أرفود وكذلك في زاكورة، إلى غير ذلك.

إذن احنا في إطار هاذ العمل اللي هو شمولي ومندمج، كنعملو كذلك على مستوى أننا نشوفو هاذ القضية ديال الصناعة السينمائية لأنها مهمة جدا. وهنا كاين بالطبع مشاكل متعلقة بالبنية التحتية، يعني فيما يخص الطرق، إلى غير ذلك، احنا كنعملو مع وزارة التجهيز في هاذ الإطار هذا.

غير اللي ابغيت نقول لك بأنه راه ماشي ما عندناش اهتمام، ولكن ماشي كاينة شي عصا سحرية غادي يمكن لنا أننا الآن نعملوها وغادي نديرو. كاينة أمور اللي يمكن لنا نعملوها الآن، آنية، في الطيران إلى غير ذلك وندعمو الترويج فيما هو موجود، ولكن كاينة أمور اللي لازم أنها تكون مقاربة شمولية اللي كيعمل فيها الكل، بحضور النقابات كذلك باش يمكن لنا نتجاوزو الإشكالية ديال الفنادق اللي هي مغلقة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على المساهمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الفريد الموجه إلى السيد وزير الصناعة التقليدية، وهو حول دور مراكز التكوين الحرفي في تطوير الحرف، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاشتراكي، تفضلي الأستاذة لطيفة.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشكل قطاع الصناعة التقليدية أهمية خاصة باعتباره موروثا ثقافيا وحضاريا، وباعتبار الدور الذي يضطلع به هذا القطاع في تسويق صورة المغرب بالخارج، ولما يوفره من يد عاملة مؤهلة، ولمواكبة الصناع تم إحداث مراكز للتكوين الحرفي.

سؤالنا السيد الوزير: ما هو الدور الذي تقوم به هذه المراكز في تطوير الحرف؟ وما مصير المتخرجين منها؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة. الكلمة للسيد وزير الصناعة التقليدية.

السيد عبد الصمد قيوح، وزير الصناعة التقليدية:

شكرا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين المحترمين،

في البداية أريد أن أشكر السيدة المستشارة على وضعها هذا السؤال، الذي يهم التكوين في قطاع الصناعة التقليدية.

كنظن بأنه التكوين المهني في قطاع الصناعة التقليدية كنعتبر، السيدة المستشارة، هي الأداة المثلى لتكوين العنصر البشري، لأنه الصناعة التقليدية تعتمد على العنصر البشري.

إذن ما دمنا أننا امشينا في تطوير القدرات ديال الصناع ديالنا وديال العنصر البشري، انكونو وضعنا أصبعنا على النقطة أو على مربط الفرس.

لذلك، ما غاديش نرجع، السيدة المستشارة، للتكلم على رؤية الوزارة في سياق رؤية 2015، ولكن الإجراءات الحالية اللي ابديناها منذ تولينا هاذ المسؤولية، فيما يخص التكوين واللي هي كنعتبروها مسائل جديدة:

- أولا، إنجاز مخططات مديرية للتكوين المهني التي تعتمد مقاربة جهوية، بلغ عددها إلى الآن 5 ديال المخططات، يعني هاذ الشي كله شي جديد بين سنة 2013؛

- التركيز على التكوين المهني في المخططات الجهوية لتنمية الصناعة التقليدية؛

- صياغة وتحسين وملاءمة مرجعيات التكوين، لأنه من تم جاءت الحاجة إلى مراجعة منظومة التكوين اللي كنا كنشتغلو بها قبل، لأنه اعلاش؟ بان مع الوقت بأنه هناك تطور في الأذواق، تطور في الأسواق، لذلك ارتأينا أننا نراجعو هاذ المخططات حتى تتماشى مع الأسواق ومع الأذواق، لأنه في الأخير الصناع التقليديون سواء في الخدمات أو في الصناعة التقليدية ذات الحمولة الثقافية، خصهم ينتجوا واحد المنتوج اللي في الأخير خصو يبيعو، لأن ما هي الحاجة إلى صايب واحد الحاجة اللي هي كلاسيكية اللي كانوا كيصايبوها المعلمين ديالهم أو باواتهم أو جدودهم هاذي 50 سنة؟

- الشروع في إحداث مراكز للتكوين بالتدرج المهني من الجيل الجديد (les CFA[4]: les centres de formation aux nouvelles générations) اللي هاذ السنة تحلوا 2، والسنة المقبلة إن شاء الله غادي نحلو فيهم 4، إذن هاذو مراكز جديدة من جيل جديد؛

- وأخيرا، تسطير برنامج واسع لتأهيل المراكز الحالية، سواء على مستوى البنايات أو التجهيزات أو العنصر البشري، يعني هاذ المراكز اللي عندنا واللي جا في الصميم ديال السؤال ديالكم، امشينا للمشكل وشفنا أولا مع المكونين وكذلك مع المتكونين باش يكونوا فضاءات أولا صالحة للتكوين، لأنه التكوين هو التعليم. لا يمكن أن ندخل إلى مركز ويكون في واحد الحالة مزرية، ونبقاو نستمرو نصيفطو وليداتنا وابغيناهم باش يبقاو يستمروا. إذن، تمت إعادة النظر في هذه المسألة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للسيدة المستشارة.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات.

بالنسبة لهاذ الموضوع هو موضوع في الحقيقة كنظن 2 دقائق أو 3 ما كافياش للنقاش فيه، ربما نرجئ الحديث فيه إلى اللجان. هاذ المجهود اللي كتقوموا به مشكورين عليه، ولكن عندي بعض الملاحظات، دائما الدافع ديالي هي الغيرة على القطاع، لا أقل ولا أكثر.

خصنا واحنا كنفكرو في التكوين، راه أشرتو لهاذ المسألة وكنركز عليها، الرفع من مستوى جودة التكوين وجودة المكونين، هذا التكوين النظامي.

فيما يخص التكوين بالتدرج، كانت واحد الإشكالية كنلاحظها، أن المكون في المعهد كيكون ولكن هذاك الصانع اللي كيمشي عندو المتدرج ما كاينش واحد التنسيق ما بين الصانع خارج مركز التكوين وبين مركز

[4] **C**entre de **F**ormation par **A**pprentissage

التكوين، خصو يكون تنسيق، لأن هذاك الصانع اللي عندو المتدرج ما كيعرفش آش كيوقع في المعهد واللي في المعهد ما كيعرفش آش كيوقع عند الصانع، خصو يكون تنسيق بيناتهم باش ما يكونش هذاك الإنسان اللي متفرق.

عندي واحد الملاحظة أخرى، السيد الوزير، واحنا كنهضرو في الأسبوع الفائت مع السيد رئيس الحكومة في الغرفة الأولى على تنمية العالم القروي، ما تحدثتوش على العالم القروي، وأنا أرى بأن التكوين يجب أن يصل إلى المناطق الخلفية، الجبال، المداشر، القرى، إلى غير ذلك، باش كنبان لي الفلاحة بوحدها غير كافية، خاص الصناعة التقليدية تكون عندها أهمية وخصنا نعملو على التكوين داخل القرى ونرفعو من المستوى باش تساهم لنا في تنمية العالم القروي.

يضاف إلى هذا واحد المسألة أساسية اللي ما كننتهوش لها، وهي التكوين داخل السجون، السيد الوزير، هاذي سبق لي طرحتها معكم في القانون المالي، مشكورين درتو واحد المجهود بالنسبة لسجن آسفي، ولكن هاذي ابغيتها تتوسع، لأن التكوين إلى امشيتي للسجون كنتلقى الأجهزة متواجدة، ولكن احنا خصنا تكوين عميق، ومستوى عالي جدا ويتخرجوا عندنا ناس كفاءات، ماشي يكفي أنه كان كيدير شوية ديال الفخار كيدخل كنعلموه شوية يرسم، ونقول لك احنا كنكونوه، خصنا تكوين عميق، وخصنا رؤية ديال الحكومة تكون واضحة.

أنتم كوزارة وصية، خصكم إستراتيجية واضحة في هاذ الاتجاه، لأن رؤية 2015 ما تطرقتش للسجين، هو مواطن مغربي بحالو بحال هذاك اللي كيتواجد خارج الأسوار، من حقه أنه يتلقى التكوين، أنا أركز، السيد الوزير، على هاذ النقطة، لأن كنشوف فيها أهمية اللي هي غادي تعاود تدير لنا إدماج السجين بشكل...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، شكرا لك، بلغت رسالتك على أحسن وجه، والوقت ديال الزملاء ديالها الآخرين.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن تعقيبها، تفضل.

السيد وزير الصناعة التقليدية:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة، واللي ابغيت باش نشكرها على الاهتمام ديالها بالقطاع ديال الصناعة التقليدية.

احنا متفقين، السيدة المستشارة، فيما يخص التكوين داخل السجون كاين، وعندنا برنامج سواء مع المؤسسة ديال التكوين المهني وكذلك عندنا برامج خاصة ديال وزارة الصناعة التقليدية.

فيما يخص العالم القروي، ابتدينا من أبريل 2012 فيما يسمى بالتكوين المتنقل اللي كيمشي للعالم القروي فقط وكيمشي للعالم الجبلي فقط، اللي هاذ الناس ديال الصناع التقليديين اللي ما عمر كانت عندهم مناسبة، وكنظن ما عمر غادي تكون عندهم مناسبة باش يتكونوا، سواء في النسيج التقليدي، سواء في الفخار وكذلك فيما يخص الحلي، حتى الآن تكونت ما يفوق من 3000 صانع تقليدي قروي.

المنظومة ديال التكوين عامة مقارنة السنة ديال 2012 كانت عندنا 10.060 مقعد بيداغوجي، سنة 2013 افتتحناها ب 10700، نأمل في سنة 2014 أننا نوصلو إن شاء الله لـ 14.000، عفوا سنة 2013 وصلنا 13.000 مقعد بيداغوجي. إذن هناك تحسين، وهناك تحسن فيما يخص التكوين.

السؤال ديالكم اللي هو مهم واللي هو وجيه، وكنظن بأنه الجواب ديالو هو النجاح ديال هاذ التكوين، نعم هناك نجاح، النسبة ديال الإدماج ديال الشباب اللي تكونوا، سواء في التدرج أو في النظامي، تيوصل ما بين 60 حتى 80% اللي كيلتحقوا وكيوجدوا شغل، وهذا اللي مهم.

وهاذ الشي اللي واقع في التكوين ديال الصناعة التقليدية راه ما كاينش في قطاعات أخرى، باش تلقى بأنه التكوين ديال الصناعة التقليدية 60 حتى 80% يدخلوا يندمجوا، فهذه واحد الإشارة اللي هي مهمة واللي خاص يلتقطها الجميع.

من طبيعة الحال 13.000 مقعد بيداغوجي غير كافي، مقارنة أولا مع الطموحات ديال القطاع ومقارنة مع المستوى اللي كنحاولو نرفعو، أخص بالذكر الإحداث ديال الأكاديمية ديال الحسن الثاني للفنون ديال الصناعة التقليدية اللي غادي تكون جيل جديد من مستوى رفيع من المكونين اللي هما غدا غادي يكونوا مكونين إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على المساهمة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول ضرورة مراجعة الضريبة المفروضة على التجار الصغار، وسيتولى الإجابة عنها بطبيعة الحال السيد الوزير وزير الصناعة التقليدية، والكلمة لأحد السادة المستشارين لبسط السؤال من الفريق الاستقلالي، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

مع الانفتاح الاقتصادي الذي عرفته بلادنا، ظهرت بعض المظاهر الجديدة في المجال التجاري، مثل بناء العديد من المراكز التجارية الكبرى، وهو شيء محمود في تنشيط الدورة الاقتصادية والتجارية، غير أنه لا يمكن

إغفال الدور الهام الذي لعبته ولازالت تلعبه المحلات التجارية الصغيرة في تقديم خدماتها.

وعلى هذا الأساس، يجب التعامل مع هذه الازدواجية الاقتصادية بمنظور متوازن، دون ترجيح أو تغليب جانب على آخر، وعلى وجه الخصوص على المصالح الضريبية أن تأخذ بعين الاعتبار مداخيل المحلات التجارية الصغيرة التي عرفت تراجعا في نسبة مبيعاتها التي أثرت بدورها سلبا على أرباحها، وبالتالي أصبح التاجر الصغير عاجز عن مسايرة الركب الضريبي في علاقته المباشرة بالنسبة للمبيعات والأرباح التي يحققها، علما أن شريحة مهمة من تجار التبغ والمواد الغذائية على المستوى الوطني يشكون بسبب إثقال كاهلهم جراء الارتفاع الذي عرفته الضريبة المفروضة عليهم، الأمر الذي عرض تجارتهم إلى الكساد والإفلاس وأسفر عن إقفال محلاتهم التجارية التي تعتبر المورد الأساسي لعيشهم.

لذا، نسائلكم السيد الوزير المحترم: هل هناك تفكير في مراجعة الرسم الضريبي المفروض على التجار الصغار، حتى يتسنى لهم توفير هامش من الربح يضمن لهم التوازن في إطار المنافسة التجارية، وذلك من أجل مساعدة هذه الفئة من التجار بهدف التغلب على الصعاب التي تعترضهم؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة التقليدية (نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية):

شكرا السيد المستشار.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارين،

في البداية، أريد أن أشكر السيد المستشار عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لوضع هذا السؤال الذي يتعلق عن شكوى التجار الصغار جراء الارتفاع الذي عرفته الضريبة المفروضة عليهم، مما أسفر عنه إقفال محلاتهم التجارية، ومتسائلا في نفس الوقت عن تصور الحكومة لمراجعة الضريبة المفروضة على هذه الفئة لمساعدتهم على الصعاب.

أولا، السيد المستشار، لابد أن نتفق جميعا بأن القطاع ديال التجارة وديال التجار يحتل مكانة متميزة داخل النسيج الاقتصادي الوطني، وتتجلى هذه المكانة من خلال مساهمته على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي. وكباقي القطاعات المنتجة بطبيعة الحال يخضع القطاع التجاري للتشريع الجبائي الجاري به العمل، وحيث أن الغالبية العظمى من الممارسين لهذا النشاط يزاولونه باعتبارهم أشخاص طبيعيين، يعني لما كنقولو طبيعيين أنه المشرع كيفرق بما هو الإنسان المادي والإنسان المعنوي يعني، كإنسان طبيعي ماشي شركة، فإن هؤلاء بطبيعة الحال يخضعون للضريبة على الدخل وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية التي تعد بمثابة نظام عام.

أولا، بإمكان التجار الخاضعين لهذه الضريبة أن يختاروا واحد من هاذ الاقتراحات، السيد المستشار:

أولا، نظام النتيجة الصافية المبسطة أو (Le revenu net simplifié) على أن لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي المقدر بـ 2 ملايين درهم، يعني باش ما يفوتش الرقم ديالهم ديال المعاملات ديال (Le chiffre d'affaires) 2 ملايين ديال الدرهم، وهاذ الشي كيتعلق بطبيعة الحال بالمهن التجارية الحرة؛

أو نظام الربح الجزافي، اللي باش يكون الشرط الأساسي هو ما يفوتش الرقم ديال التعامل ديالهم، ديال (Le chiffre d'affaires) مليون ديال الدرهم. وفي هاذ الإطار، فالإدارة الجبائية منكبة على دراسة بعض التدابير الجديدة التي من شأنها أن تساهم في تبسيط نظام الربح الجزافي وجعله أكثر نجاعة.

وهاذ النظامين، السيد المستشار المحترم، هو استثناء من النظام العام المشار إليه أعلاه، والذي أحدث لتمكين الخاضعين للضريبة الصغار والمتوسطين من تنظيم مقاولاتهم للانتقال من النتيجة الصافية إلى النتيجة الحقيقية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء،

الأخت والإخوة المستشارين المحترمين،

نشكر السيد الوزير على الإيضاحات التي تفضل بها، ونشكره كذلك على التضامن الحكومي.

أنا غير اللي ابغيت نقول للسيد الوزير أنه التجار الصغار أو البقالة يقومون بتصريحات ضريبية سنوية وفق التضامن الجزافي المعمول به، غير فقط جاتهم ضرائب، والحكومة اتخذت واحد القرار ديال أنه مراجعات ضريبية منذ 2008.

واللي نبغي نوضح للسيد الوزير أنه المصلحة ديال الضرائب على المستوى الوطني تستند على معطيات أعطتها لهم الشركة ديال التبغ، لأنه المحلات لبيع المواد الغذائية والتدخين قامت على هاذ المعطيات هاذي وفرضت عليهم واحد المراجعة ضريبية، تيمكن لأي كان أنه يجي يقتني المواد ديال التبغ ويقيدها على واحد آخر، وبالتالي خاص المصلحة ديال الضرائب تقوم بواحد العملية اللي هي غادي تكون دقيقة، أنه كل تاجر تاجر تدير له

واحد المحاسبة ضريبية خاصة به.

كذلك مجموعة ديال البقالة اللي هما في بعض القرى، منها مدينة غفساي، الحميسات، امريرت، خنيفرة، هاذو كلهم توصلوا بواحد المبالغ هائلة اللي كتوصل حتى لـ 250 ألف درهم كمراجعة سنوية. وبالتالي، هذا غير معقول أنه البقال العادي يوصل لهاذ المستوى ديال الضرائب.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة التقليدية (نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية):

شكرا للسيد المستشار.

هو فيما يخص الحالات اللي كيشوفوا التجار أنه كيكون فيها تجاوز، بطبيعة الحال القانون يحميهم كما يحمي الإدارة، لأنه ممكن لهم أنهم يلتجئوا في إطار شكايات وفي إطار اللجان الإقليمية أو الجهوية لما كيشوفوا بأنه كاين ضرر.

ولكن اللي جا في السؤال ديالكم حول التحفيزات اللي جات بها الحكومة، بالخصوص القانون المالي ديال 2012 لتنقية مناخ الأعمال انطلاقا من تشجيع المقاولات، كان واحد العدد ديال التشجيعات، أنا ما نقدرش نأكد هاذ الشي اللي تتقولوا أو لا ننفيه، ولكن هناك مسطرة اللي من طبيعة الحال لما يرى المساهم أو التاجر بأن هناك تجاوزات راه كاينة المسطرة.

ولكن اللي مهم، السيد المستشار، هو في إطار التحفيز ديال الملزمين المتعاطين لأنشطة الإدماج في نسيج القطاع المنظم، تم سن مجموعة من القوانين الجبائية التشجيعية:

أولا، بالنسبة للأشخاص الطبيعيين الخاضعين، وهاذو اللي كتكلم عليهم أشخاص طبيعيين، (Des personnes physiques) ماشي (morales)، الخاضعين للضريبة على الدخل الذين يزاولون أنشطة في القطاع غير المهيكل، وهما اللي اكثار، والذين يكشفون لأول مرة عن هويتهم لدى إدارة الضرائب بالتسجيل في جدول الرسم المهني ابتداء من فاتح يناير 2011، بحيث لا تطبق عليهم الضريبة إلا على أساس الدخول المكتسبة والعمليات المنجزة ابتداء من هذا التاريخ، وقد بلغ عدد المستفيدين في هذا التدبير 12 ألف.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

ونتنقل إلى السؤال الثاني وهو حول الوضعية القانونية والمالية لنواب مراقبي الالتزامات بنفقات الدولة، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الدستوري لتقديم السؤال، تفضل السيد..

المستشار السيد مهدي زركو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

السيد الرئيس،

منذ إدماج مديرية مراقبة الالتزامات بنفقات الدولة في الخزينة العامة للمملكة بمقتضى مرسوم رقم 2.06.52 الصادر في 14 محرم 1427 الموافق ليوم 13 فبراير 2006 والقاضي بإلحاق مراقبة الالتزامات بنفقات الدولة إلى الخازن العام للمملكة، أقول منذ ذلك التاريخ وفئة النواب المراقبين تتحمل أعباء المسؤولية الفعلية في مراقبة الملفات والتأشير عليها، ومنهم من قضى سنوات عدة في نفس المدينة دون الاستفادة من الحق في المشاركة في مباريات تحمل المسؤولية لمنصب رئيس المصلحة، خازن وزاري أو إقليمي، أو حتى تمتعهم في الحق من التعويضات المناسبة للمهام التي يقومون بها، في تجاهل فاضح لمنطق توازن المصالح وتثبيت الحقوق المكتسبة الذي قامت عليه عملية الإدماج بين المديريتين، مديرية مراقبة الالتزامات بنفقات الدولة ومديرية الخزينة العامة للمملكة.

لهذا، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التصور الذي لدى الحكومة لمعالجة هذه الإشكالية ورفع الحيف والظلم الذي طال هذه الفئة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. وقبل أن أعطي الكلمة للسيد الوزير أريد أن نذكر السادة المستشارين بأن لنا موعدا مع جلسة تشريعية مباشرة بعد هذه الجلسة، لأنني أرى أمامي عدد كبير من السادة المستشارين ينسحبون من القاعة، لذلك نذكركم بهذه الجلسة.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب عن السؤال.

السيد وزير الصناعة التقليدية (نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية):

شكرا السيد الرئيس.

في البداية، أريد أن أشكر الفريق الدستوري على وضع هذا السؤال الخاص بالوضعية القانونية والمالية لنواب مراقبي الالتزامات بنفقات الدولة، الذي يتساءلون فيه عن الإجراءات التي تنوي وزارة الاقتصاد والمالية اتخاذها لتسوية وضعيتهم الإدارية، خاصة بعد إدماج مديرية مراقبة الالتزامات بنفقات الدولة والخزينة العامة، هاذيك (La fusion) اللي وقعت بين (CED[5]) وبين (La trésorerie générale).

تجدر الإشارة هنا إلى التذكير بأنه من بعد هاذ (La fusion) أو هاذ

[5] **C**ontrôle des **E**ngagements de **D**épenses

الإلحاق القاضي بإلحاق المراقبة العامة للالتزامات بنفقات الدولة للخزينة العامة وبتحويل اختصاصات المراقب العام للالتزام بنفقات الدولة إلى الخازن العام للمملكة، إلى إسناد مناصب المسؤولية بالخزينة العامة يتم أولا على أساس مباريات الانتقاء.

إن نواب مراقبي الالتزامات بنفقات الدولة يشاركون في عمليات الانتقاء لمناصب المسؤولية التي تنظمها الخزينة العامة للمملكة، بل إن مجموعة من هذه الأطر قد اجتازت بنجاح مباريات الانتقاء لمناصب المسؤولية، وهي تتولى مناصب في مختلف مصالح الخزينة العامة للمملكة.

وفي هذا الصدد، السيد المستشار المحترم، قد تم تعيين 27 نائبا لمراقبي الالتزامات بنفقات الدولة من بين 61 في مناصب المسؤولية.

أولا، الخزنة الإقليميين، إذن هذا الجمع ديال الخازن، رؤساء مصالح بالخزينات الوزارية والإقليمية وأعوان محاسبين.

أما فيما يخص التعويضات الممنوحة لهذه الفئة من الموظفين، فتجدر الإشارة إلى أن نواب مراقبي الالتزامات بنفقات الدولة يستفيدون من السكن الوظيفي على مستوى المصالح الخارجية، بالإضافة إلى تعويضات عن المهام التي تتلاءم وحجم المهام المنوطة بهم. وقد تم الاحتفاظ لهم بجميع الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها قبل الإدماج بين مديرية مراقبة الالتزام بنفقات الدولة والخزينة العامة للمملكة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد مهدي زركو:

شكرا السيد الوزير.

ربما نختلفو في المعطيات شيئا ما.

السيد الوزير،

هناك فئة كبيرة من هاذ النواب المراقبين اللي امشاو، انتما قلتو عنهم عندهم القانون، عندهم الحق باش يديروا الامتحانات، باش يكونوا خازن إقليمي أو غير ذلك، إلا أنهم البعض منهم امشى لهاذ المباريات وتم الرفض ديال الطلب ديالو بدون تبرير، وهاذ الفئة من الموظفين هي فئة لا بأس بها، يعني كانت اخذات تجربة كبيرة حينما كانوا يعملوا في مراقبة نفقات الدولة، وعندهم يعني إلمام كبير في هاذ الاتجاه، لاسيما أن احنا الآن في دستور جديد وفي مسار اللي ماشية عليه الحكومة، ماشية عليه الدولة كله بالشفافية وبالحكامة.

إذن هاذ الفئة من الموظفين ما يلطنا نتجاهلوها، هما هاذ الناس، السيد الوزير، امشاو وطلبوا باش يشاركوا عدة مرات، وتم الرفض ولم يتم تبرير الرفض، لماذا؟

والوضعية ديالهم لحد الساعة لازالت كما كانوا، بدون ترقية، بدون تعويضات، وهما يتحملوا المسؤولية الآن، هما اللي يشيروا على الصفقات، هما اللي يحضروا لها، حتى العمل ديالهم أكثر من الموظفين، كاين بعض المراقبين اللي كيبقى حتى للستة ديال العشية وكاين اللي يبقى حتى للسبعة، وفي نهاية السنة كاين اللي اخدم في الليل وفي النهار.

السيد الوزير،

تنظن أن هاذ الفئة خاص الحكومة تاخذ بعين الاعتبار، على الأقل يكون عندهم حق في المشاركة، على الأقل يشاركوا، لأن احنا في حاجة لهم، عندنا الآن عدة أقاليم بدون خازن إقليمي، عندنا إقليم طرفاية اللي هو إقليم جديد بدون خازن إقليمي، إقليم إيفني بدون خازن إقليمي، يعني احنا في حاجة ماسة لهاذ الموظفين، هما اخداو واحد التجربة مهمة، لاسيما في التسيير المالي، إذن خاص الحكومة تلتفت لهم وتعطيهم حقوقهم.

كذلك، السيد الوزير، بما أن نتكلمو على المالية هاذ الطريقة ديال الجهوية اللي امشات فيها وزارة المالية، واش جهة أكادير الآن مكلف بالجهات الجنوبية كلها، واحنا عندنا جهات، كاين جهات أخرى، يعني خص المديرية الجهوية، في كل جهة تكون فيها مديرية جهوية والناس اللي في الجهات الجنوبية بانوا وبرهنوا على الجدية في العمل ديالهم والإتقان، نبغيو حتى العيون تكون عندها مديرية جهوية على الأقل في الجنوب تكون مديرية جهوية في العيون ولا في كلميم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الصناعة التقليدية (نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية):

شكرا السيد المستشار.

غير فيما يخص الجانب الثاني من التعقيب ديالكم، فيما يخص عدم تمكن هؤلاء الموظفين من ولوج الامتحانات، كنظن بأنه الحكومة كانت واضحة وصارمة في هذا المجال، وبالخصوص لما كان التشبث والشفافية التامة فيما يخص الشروط ديال المباريات.

كاينة هناك بوابة إلكترونية تابعة للوظيفة العمومية وتابعة لكل القطاعات الحكومية اللي من طبيعة الحال كتنص على الشروط ديال الولوج.

إذا كاين شي واحد من هاذ الموظفين اللي كيملؤوا الشروط وتم الرفض ديالهم، أنا مستعد كعضو في الحكومة أنني نتبع ذاك الشي شخصيا، ولكن حسب العلم ديالنا وفي العرض اللي كان تعرض علينا من طرف وزير الوظيفة العمومية الأسبوع الماضي في مجلس حكومي، أنه حتى لحد الآن لم تكن هناك أية شكاية في هذا المضمار. لذلك، فيما يخص هاذ المسألة، السيد المستشار المحترم، إذا كان هناك إثبات احنا مستعدين أننا نقومو باللازم.

فيما يخص المسألة ديال توسيع المديرية الجهوية للأقاليم الصحراوية اللي فيها عمل جبار كبير لأبنائها وكذلك لجميع الفاعلين اللي كيروجوا الاقتصاد،

فسوف أبلغ بأمانة السيد وزير المالية طلباتكم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، والسؤال الأول هو حول أوضاع السجون بالمغرب. والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لتقديم السؤال، تفضل الأستاذ عطاش.

المستشار السيد عبد الله عطاش:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسولنا الكريم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة المستشارين،

السيد الوزير،

نحن نعلم أن الحكومة تقوم بمجموعة من الإصلاحات لمعالجة اختلالات متراكمة عبر السنوات في كثير من القطاعات والمؤسسات، ونعلم كذلك أنه لا يمكن أن تتم ذلك المعالجة أو هاذ الإصلاح في سنة أو سنة ونصف، ولكن لنا ثقة كبيرة وللمغاربة كذلك ثقة كبيرة وأمل عريض في هاذ الحكومة في السير قدما نحو الإصلاح ومحاربة الفساد، ومحاربة المفسدين كذلك.

ومن ضمن المؤسسات والأوضاع التي يجب معالجتها، السيد الوزير، وإصلاحها هي المؤسسة السجنية وأوضاع السجين.

بتلخيص، السيد الوزير، نسائلكم: هل هناك رقابة فعلية في كل ما يجري في السجون؟ وهل هناك من إجراءات قانونية وزجرية لوقف مختلف الأوضاع المسيئة التي تسيء لبلدنا وللحكومة في السجون، وليس أقلها الاكتظاظ؟ وهل ترون أن مؤسسة السجن، فعلا، تقوم بدور التربية والإصلاح والإعداد لإدماج السجين في المجتمع بعد الخروج ديالو؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد المستشار المحترم،

أسئلتكم هي في الحقيقة هي أسئلة ديال مناظرة كاملة وشاملة، لكن السياق يحتمل أن نقول ما يلي:

أولا فيما يتعلق بموضوع هل هناك رقابة داخل ما يجري في السجون؟ بكل تأكيد كأي مؤسسة ديال الدولة إلا وفيها منظومة رقابية تشتغل، وهناك تدخلات ومتابعات، يمكن بلغة الأرقام نعبر عنها كما يلي:

خلال يعني السنة 2012 كان تقريبا مجموع الزيارات اللي قامت بها السلطات القضائية فقط حوالي 800 زيارة؛

اللجان الإقليمية اللي معروف التشكيلة ديالها وعلاقتها أيضا بالسجون حوالي 70 زيارة؛

ناهيك عن زيارات المجلس الوطني لحقوق الإنسان والتفتيشية الدورية المنتظمة ديال مصالح المندوبية العامة ديال السجون.

لكن هل هذه الزيارات على أهميتها وضرورة أن تكون، هل هي كافية لكي ترتقي بأوضاع السجون، علما بأن لنتائج هذه الزيارات عدة إجراءات تأديبية؟

لمعلوماتكم، السيد المستشار المحترم، كان حوالي 303 إجراء تأديبي، منهم 57 حالة عزل من الوظيفة، تتعلق طبعا بالموظفين ديال الإدارة السجنية اللي عندهم علاقة بالموضوع، و76 إحالة على القضاء، هذا الإشكال كيبان بلغة الأرقام بأنه هناك مجهود، وأن هناك عمل كيتم، وهذا حقيقي.

ولكن معضلة السجون، كما لا يخفى، هي إشكالية مرتبطة بتراكمات، ومنذ أن جاءت المندوبية العامة للسجون وإعادة الإدماج إلا ولا خلاف عند كل المراقبين أنه كاين تحسن كبير على مستوى البعد الأمني، على مستوى بعد التغذية، على مستوى الجانب ديال الرقابة والتتبع... إلى آخره.

لكن تبقى المعضلة ديال المجتمع السجني معضلة مرتبطة بعدة اعتبارات اللي اليوم الحوار بشأنها، ونعاود نبه في هاذ السياق إلى أن التقرير الأخير ديال المجلس الوطني لحقوق الإنسان في سياق الرقابة أيضا أشار بالأصبع حتى للبرلمان بأن رقابته في عالم المجتمع السجني أيضا ضعيفة، عندنا الآن في هاذ السنة لجنة استطلاعية وحيدة.

إذن موضوع الرقابة على السجون شيء مهم، وخصو يتصاعد ويتطور وتتغير فيه المنظومة القانونية أيضا، لكن إشكالية المجتمع السجني مرتبطة أولا بالمنظومة القضائية، لأنه الآن الاعتقال الاحتياطي، كما لا يخفى عليكم، يعني كيوصل النسبة إلى 46% من الساكنة السجنية، وهذا طبيعة السجناء من الناحية الثقافية، 80% تقريبا من السجناء يعني أقل من المستوى ديال الخامس ابتدائي أو السادس ابتدائي، يعني الأساسي، كيطرح إشكالية المنظومة التربوية كلها وعلاقتها بهذا التأهيل ديال الوضعية السجنية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب، الأستاذ الرماش.

المستشار السيد محمد رماش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

كنعتقدو بأن هاذ الموضوع ديال السجون هو غادي يبقى دائما مطروح، لأنه مرتبط بإشكالات اجتماعية، بالطبع المؤسسة السجنية هي طرف فيها أساسي، علما أن ملي كنتكلمو على المؤسسة السجنية هي عندها ارتباط هيكلي، كاين المؤسسة القضائية، كاين كذلك الجانب ديال الأمن، كاين الجانب الآخر اللي هو مرتبط بالتكوين وبالتربية، لأن في اعتقاد الجميع أن المؤسسة السجنية هي الآن مؤسسة إصلاحية، لأن الهدف بالطبع هو التأديب، وهنا كيحيلني فعلا إلى الجهود الآن المبذولة بكل صراحة في هاذ الشق، لأن هذا غير واحد المصب ديال اختلالات كتكون في المجتمع مختلفة.

هنا كيجي السؤال ديالنا والراهنية ديالو، أولا لمواكبة الإصلاحات الآن اللي هي غادية، وعلى رأسها الآن إصلاح منظومة القضاء اللي غادية شادة طريقها، وكذلك في إطار الظرفية السياسية والاجتماعية اللي كنعيشوها جميع، كما قال الزميل ديالي هذه تراكمات، تراكمات كلنا كنعرفوها.

ولذلك الآن، السيد الوزير المحترم، هنا مازال مجموعة من الإشكالات، مجموعة من الإختلالات، ربما جاء بها التقرير الأخير، فعلا أنه كيبقى الدور ديال البرلمان خصو يبقى دور أساسي في هاذ العملية ديال المراقبة.

منها كذلك، السيد الوزير، نقدر نشير غير لبعض الإشارات بسيطة اللي هي فيها الشق الاجتماعي، وهو القضية ديال التنقيل ديال المعتقلين. أشنا هي المعايير؟ باقا عندنا إشكالات، التقريب ديالهم من الأسر، باقا عندنا إشكالات.

كذلك بالنسبة على مستوى بعض الحقوق ولو داخل السجن، فعلا احنا كنعرفو السجن أنه كيحد من الحرية بشكل أو بآخر، ولكنه ما كيحيدش الحرية، لاشك أن الأمور مرتبطة بالتطبيب، الأمور مرتبطة بالتعليم، مرتبطة بالتكوين، إلى غير ذلك. إذن منظومة متكاملة.

ولذلك، غادي تبقى الراهنية ديال السؤال المطروح، ولكن غادي تبقى كذلك الإرادة اللي متسلحة بها الحكومة، واللي هي الآن غادا شادة لا على المستوى القضاء، لا على مستوى إصلاحات هيكلية في قطاعات أخرى، كنظنو أننا غنوصلو للهدف، ولكن كيبقى الدور بالنسبة لكم، السيد الوزير، أنه غادي يبقى دائما مفتوح في هذا الاتجاه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن التعقيب.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

متفقين، السيد المستشار، على أنه هذا واحد المعضلة اجتماعية اللي المجتمع ديالنا والدولة حققت فيها تقدم في معالجات متعددة، ولكن باقي إشكالات أساسا مرتبطة بمراجعة المنظومة القانونية لملاءمتها مع التطورات التشريعية اللي واقعة الآن على مستوى الدول المتقدمة ديمقراطيا.

المسألة الثانية، هو علاقة المجتمع المدني بالمجتمع السجني، ومدى انخراطه وجاهزية المنظومة القانونية لاستيعاب هذا الانخراط، هذا أيضا إشكال مطروح.

وهاذ الشي الحكومة، أكدت مرارا من هذا المنبر، بأنه المنهج ديال الحكومة يسير في اتجاه أن هذه الإشكالات تعيش في إطار واحد الحوار وطني يشرك كافة المؤسسات ذات الصلة والمجتمع المدني المتخصص من أجل أن نبلور جيلا جديدا من الإصلاحات يتعلق بهذا المجتمع السجني، ونبني على ما كان من الإيجابيات، ولكن نتجاوز النقائص والسلبيات في إطار هاذ المنظور ديال الشراكة، لأنه اليوم كما لا يخفى أن المجتمع المدني وعلاقته بهذه الإشكالات المجتمعية يشكل أحد مؤشرات تطور نظام الحكم في الدول، علاقة المجتمع المدني بإشكالاته واشتباكه معها في إطار منظومة قانونية ومؤسساتية هو من مؤشرات تقدم الدول ديمقراطيا.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الثاني في نفس القطاع دائما حول برنامج الحكومة لحماية وتثمين المجال الغابوي، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل الأستاذ شكيل.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير،

يغطي المجال الغابوي بالمغرب ما يزيد عن 9 ملايين هكتار، ويشكل خزانا مهما للتنوع البيولوجي، لكن هذا المجال يعاني مع كامل الأسف من العديد من الإكراهات والمشاكل، تفرض مضاعفة الجهود التي تبذلها المندوبية السامية للحفاظ عليه وتثمينه، كما تفرض كذلك تضافر جهود كل المتدخلين في هذا المجال.

وإذا كانت الحكومة قد التزمت من خلال برنامجها الحكومي بدعم نجاعة وتأثير الإستراتيجية الوطنية المتعلقة بالمحافظة والتدبير المستدام للموارد الغابوية، مع ما يعنيه ذلك من ضرورة المحافظة على المجال الغابوي وضمان

التوازن الإيكولوجي.

فإننا نلاحظ -مع كامل الأسف- أن هذه الأهداف لا زالت بعيدة المنال، نظرا لحجم المشاكل التي لازال يعاني منها هذا القطاع، مثلا التدهور الذي أصبح يعيشه المجال الغابوي بسبب:

- التغيرات المناخية وبفعل العوامل الإنسانية النابعة من التصرفات التي يقوم بها مرتادو الغابة ضمن أنشطتهم الفلاحية والرعوية والترفيهية؛

- ضعف مراقبة الغابات والمكافحة البيولوجية للأمراض المختلفة التي تصيبها؛

- إشكالية حطب التدفئة، والتي تعتبر أحد أهم عوامل تراجع المجال الغابوي وتدهور النظم البيئية الطبيعية؛

- ظاهرة الحرائق التي تشكل أكبر خطر يهدد المجالات الغابوية، والتي بلغ معدلها السنوي خلال العشر سنوات الأخيرة 390 حريقا، نتيجة عوامل ناتجة في غالب الأحيان عن سلوك الإنسان الذي يتسبب في اندلاعها، سواء عن طريق الإهمال أو السهو أو بشكل متعمد؛

- القنص الجائر واستنزاف الوحيش؛

- إشكالية زحف الرمال التي تعتبر ظاهرة خطيرة ناتجة عن تدهور البيئة بفعل تراجع الغطاء النباتي وقساوة الظروف المناخية، وكذا الضغط المتزايد على الموارد الطبيعية؛

- ظاهرة التخريب ونهب الثروات الغابوية سواء النباتية أو الحيوانية.

وعليه نسائلكم السيد الوزير: ما الذي قمتم به من أجل تجاوز هذه الإشكاليات ؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا لكم السيد المستشار المحترم على إثارة هذا الإشكال المرتبط مرة أخرى بوضعية الثروة الغابوية واللي هاذ المجلس الموقر أثار هذا السؤال مرارا.

هذه مناسبة لكي أؤكد لكم أن أي سياسة حكومية في العالم المتحضر بعلاقتها مع الغابة لها خمسة ديال المرتكزات أساسية:

أولها، حماية وتأمين الملك الغابوي باعتباره ثروة وطنية وعائده الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لا يخفى على أحد؛

ثانيا، مراقبة صحة وسلامة الغابة، هذا أيضا مجال أساسي ديال الاشتغال؛

ثالثا، تأهيل نظم البيئة، باعتبار أن هاذيك منظومة متوازنة وهشة في توازناتها وأي إخلال بشي مكون من مكونات هذه البنية، ينعكس سلبا على مجموع المنظومة البيئية اللي الغابة جزء منها؛

رابعا، مكافحة الحرائق باعتباره خطر يهدد هاذ الغابات وخطر داهم ويندلع بطريقة يعني غير متوقعة؛

وطبعا التدبير المستدام للوحيش، باعتبار هاذ الوحيش يشكل أحد أهم مكونات هاذ الثروة الغابوية.

في هذا المجال، وفي هاذ الأولويات، وفي هاذ المحاور ديال الاشتغال، الحكومية خلال سنوات، تحقق ما يلي:

أولا، هاذ 9 مليون هكتار اللي شرتو لها، السيد المستشار المحترم، هي، إلى ابغينا نسميوها المجال العقاري ديال الغابة، ولكن اللي هي غابة بمعنى الغابة اللي كيعرفوها المغاربة هي 5 مليون هكتار فقط.

ففي مجال الحماية والتأمين، العمليات اللي قامت بها المندوبية السامية للمياه والغابات رمت أولا إلى التحفيظ ديال العقار الغابوي، اليوم وصلنا لمليون و244 ألف هكتار محفظة، التحديد النهائي شمل 2 ديال المليون و430 ألف هكتار، أي في واحد المرحلة اللي هي متقدمة جدا، باقية واحد 250 ألف هكتار لم تحدد، لم تدخل إلى المسطرة، وهاذي كاينة في الأقاليم الجنوبية.

إذن كاين واحد.. وكاين طموح أنه إن شاء الله في نهاية 2016 يوقع تحفيظ ديال ما يناهز 7 مليون ديال الهكتار، هذا في مجال التأمين وهو شيء أساسي للعقار الغابوي، طبعا الذي لا يخضع للترامي والاستغلال كما هو معروف.

مراقبة صحة الغابات، تم إحداث شبكة تتبع ورصد منذ 2007، موزعة على جل المناطق الغابوية الحساسة، تمكن من الإنذار المبكر واتخاذ الإجراءات الاستباقية الملائمة للحد من الظواهر التي تعوق حيوية وتنمية النظم والتشكيلات الغابوية.

في المجال ديال تأهيل نظم البيئة وإشكالية الحطب، بالمناسبة هاذي فرصة نعاود نشكر الفريق الحركي لأنه أثار في جلسة سابقة إشكالية حطب التدفئة، وبيننا إستراتيجية الحكومة يعني في توفير هذه المادة وفي توازنات حماية أيضا ديال الغابة.

في المجال ديال تأهيل نظم البيئة، كاين أولا التشجير والتخليف ديال الأشجار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، احتفظوا ببعض عناصر الجواب حتى للتعقيب إذا أمكن. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل السي شكيل.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الوزير على سرد هذه المعلومات. كونوا متيقنين السيد الوزير لو كان هاذ الشي كله يعمل به لما طرحنا عليكم هذا السؤال.

السيد الوزير،

ما غاديش نسرد لك أنا، ولكن نقول لك غير إعادة التشجير، احنا

تنشوفوها كيفاش تتدوز في السنوات الأخيرة، تمشيو نشجرو بلادات، تنسقيوها بخطرة وننساو عليهم 10، ما تيجي فين يكمل العام حتى تيمشيو وتيخصنا نعاودو وحدين اخرين.

التحفيظ نكون، يا السيد الوزير، أنا والمغاربة كلهم يكونوا معايا مسرورين لو استطعنا واستطاعت الحكومة ديالنا تحفظ الأراضي اللي هي في ملك الدولة، وبالخصوص تحفيظ الأراضي اللي فيها هاذ الأشجار.

السيد الوزير،

ما غاديش أنا نسرد عليكم شيء آخر، ولكن نقول لكم غير فيما يتعلق بالقنص الجائر والوحيش، واش تتعرفوا، السيد الوزير، بأن في بعض المناطق، في المنطقة اللي ماشي بعيدة من الرباط إلا ب 20 كلم، الحلوف ولى عندنا عندو الحصانة، ولى تيدخل للمقابر ديالنا وتيعيش فيها، تيعيش في المقابر ديالنا، ولاو تيمشيو النساء ديالنا كيف تتعرفوا، العادات ديالنا احنا المغاربة باش يزوروا العائلات ديالهم في المقابر وتيجري عليهم الحلوف.

ملي تنطرحو احنا السؤال، السيد الوزير، كن متيقن، فريق الأصالة والمعاصرة ماشي من أجل نقولو بأنه ما دارتش الحكومة، غير باش نقولو لكم هاذ الشي راه ما تدارش، خصو يتدار في الصالح ديالكم، كيفاش غادي تعملوا، أشنا هي الإجراءات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن التعقيب.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

إذا كان ولابد أننا نبسطو شوية بحصانة الحلوف، فإسقاط الحصانة يمكن يكون عمل تشريعي، عمل قانوني، وفي ذلك يجب أن تبادروا إلى إسقاط الحصانة بما ترونه مناسبا من التدابير الرقابية والتشريعية.

لكن في سياق هاذ الكلام اليوم، لابد أن نسجل بأنه في موضوع إعادة التشجير، السياسة الحكومية بالأرقام اللي عندها، كاين مجهود كبير، قبل التسعينات كان معدل التشجير السنوي 17.000 هكتار، اليوم احنا واصلين إلى 50.000 هكتار، لكن متفق معكم، علاش كتصرف أموال من أجل التشجير وما كتمش العملية، مسؤولية من؟

من السهل اتهام أي حكومة في العالم بأنها لا تقوم بواجبها، ولكن من الصعب ومن الضروري أن نمتلك الجرأة لكي نقول إن منظومة الحكامة المحلية، بمنتخبيها، بسلطاتها، بجمعياتها، بمواطنيها، هاذ المنظومة هاذي مازال ما ترقاتش في علاقتها المؤسساتية، أنها تولي مؤسسات اللي كتحمي الثروات الوطنية وكتحمي المال العام، هاذ الإشكال ما كايناش فقط غير في الغابة، كاين حتى عندما نقوم ببناء ملاعب، هل كل ملاعبنا عندما تبنى، تبنى بطريقة يعني تجعلها في مستوى المواصفات التقنية التي صودق عليها؟ هل عندما نبني الطرق؟ هل عندما؟ إلى آخره.

إذن إشكال الحكامة، هذا دائما غادي يبقى هو صلب الموضوع، نهار يولي الدرهم ديال المغاربة ملي كيتصرف كيوصل إلى حيث يجب أن يكون، والجميع يغار عليه ويدافع عنه، هنا غادي تكون جميع المؤسسات ديال الدولة كتقوم بالدور ديالها.

للأسف الشديد هذه معضلة اجتماعية، وهي اللي كانت وراء هاذ الحراك كلو الذي أدى إلى المطالبة بمكافحة الفساد، لأن إشكالية الفساد ماشي إشكالية مرتبطة غير بالغابة أو بالفلاحة أو بالصناعة، هذه إشكالية يعني هيكلية، يعني تنظم تقريبا مجمل التفاعلات في المجتمع.

فأنا أتفق معكم، واخا تجي 70 حكومة وتصرف ملايير ديال الدرهم على التشجير وعلى حماية الغابة، إذا لم تكن المنظومة الانتخابية تنتج لنا منتخبين لهم يعني غيرة على مجالهم الغابوي والمحلي ومجتمع مدني فعال وإعلام نزيه، ليس إعلام ينشر الكذب.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، شكرا لكم كذلك على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، والسؤال الأول حول إشكالية التوظيف. والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الحركي لبسط السؤال، تفضل السي فضيلي، تفضل.

المستشار السيد محمد فضيلي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زملائي المحترمين،

السيدة المستشارة المحترمة،

السيد الوزير، إشكالية التوظيف شيء كبير جدا، ولكن سأحصر سؤالي حول المباريات.

نعلم جميعا بأن المباريات طبقا للدستور وطبقا للقوانين المنظمة هي مباريات وطنية، مباريات وطنية من أجل ماذا؟ من أجل تسيير جماعة محلية في منطقة معينة أو بلدية معينة في منطقة معينة.

وهاذ الشي ديال التسيير في إطار القرب بقدر ما يحتاج إلى العلوم السوسيولوجية، بقدر ما نبعد الكفاءات عن هذه المباريات المحلية. لما كنعلنو على مباراة وطنية، واحنا عندنا جوج ديال المناصب شاغرة أو 3 أو 10، كيجيوك عشرات الآلاف من المتبارين، كنصدقو ميعنا المباراة

وكنصدقو حرمنا الناس اللي يمكن لهم يشتغلوا في إطار القرب، كيعرفوا العقلية ديال الناس، يعرفوا وساكنين تما، وعندهم سكن، عندهم الظروف ديالهم ديال الاشتغال، كيتوظف واحد مثلا من العيون في الناظور والعكس صحيح، كنطرحو له مشكل كبير وما يقدرش ينسجم مع الساكنة، ومن بعد واحد المدة كيترسم كيطلب الانتقال، كنصدقو ما خدمناش الوظيفة ولا الإنسان اللي وظفناه.

وتوصلنا مؤخرا بواحد المذكرة ديال السيد وزير الداخلية كيطلب تأجيل التوظيف أو تأجيل المباريات إلى حين صدور قانون منظم للمباريات.

احنا هاذي سنة ما وظفوش الجماعات رغم الحاجيات الملحة، غادي نزيدو حتى يجي القانون المنظم، بمعنى هذا أننا ابغينا نعطلو عدد كبير من مصالح المواطنين ومصالح الجماعات والإدارات.

لذا كنساءلوكم اليوم: ما هي الإستراتيجية المستعجلة للحكومة لملء المناصب الشاغرة وللتوظيف في إطار القرب؟ هل ستطبقون المباريات المحلية والإقليمية والجهوية والوطنية في الوظائف الوطنية؟

هذا هو السؤال باختصار شديد، مع العلم أننا خصنا نراعيو ذاك الموظف اللي غادي نوظفوه فين غادي يشتغل، واش الظروف ملائمة للمنطقة فين غادي يكون أو ماشي ملائمة؟ أو نزيدو نعمرو به (Le poste) وبعد سنتين أو بعد سنة ديال الترسيم تيطلب الانتقال إلى المكان اللي كيناسبو يعيش فيه.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد عبد العظيم الكروج، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

هاذ الموضوع ديال الولوج للوظيفة العمومية هو موضوع مهم جدا، وخاصة يعني مع هاذ الحكومة، أولا من خلال إجراءات الفصل 31 من الدستور اللي كينص على الاستحقاق وتكافؤ الفرص والشفافية، وكذلك الفصل 22 من النظام الأساسي للوظيفة العمومية اللي كينص على مبدأ المباراة، فالحكومة في إطار التتبع ديالها ديال كل هاذ التوظيفات اللي تقاموا خلال سنة 2012، قامت بواحد التقييم نتاع الحصيلة ديال التوظيفات خلال هاذ السنة والسنة الماضية.

قبل ما نتكلم على هاذ الحصيلة، ابغيت نتكلم أولا على أشنو هما الإجراءات اللي اخذاتها الحكومة خلال هاذ السنة الماضية:

أولا، اعتماد المباراة كوسيلة وحيدة للولوج إلى الوظيفة العمومية؛

ثانيا، تشكيل لجنة لدراسة كل الشروط لتوفيرها باش هاذ المباريات تتم في أحسن الظروف؛

ثالثا، إصدار منشور في يوليوز 2012 اللي كيحدد كيفية تدبير إجراءات التوظيف، لا في الإدارة ولا في المؤسسات والمقاولات العمومية؛

وتم كذلك إعطاء الانطلاقة لموقع التشغيل العمومي (emploi-public.ma) اللي كيضمن الولوج إلى المعلومة لجميع المواطنين؛

وأخيرا، تم إحداث 26.204 ديال المناصب في إطار قانون المالية ديال 2012.

فبالنسبة للحصيلة أو التقييم:

أولا، المناصب اللي تم الإعلان عنها عبر المباريات الآن إلى غاية آخر دجنبر 2012، تم الإعلان على 19.983 منصب، بما فيها 1355 منصب كيخصو المؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات المحلية.

تم التنظيم ديال 534 مباراة، عدد المشاركين في هذه المباريات اللي المناصب ديال تقريبا واحد 20.000، كان 246.000 و600 مشارك، أي معدل ديال واحد 13 مشارك لكل منصب.

النتائج ديال المباريات إلى غاية آخر دجنبر: 13.720 منصب، في هاذ 20.000 تعطات النتائج لـ 13.720 منصب، يعني تقريبا واحد 70% ديال هاذ المناصب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد الوزير. لك أن تحتفظ ببعض عناصر الجواب حتى للتعقيب ديالك، لأنك أنهيت. تفضل السي في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد فضيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كل ما ذكرتم هو إيجابي جدا، ولكن ابغينا ربما فشي إطار آخر نتداولو في هاذ الموضوع، ويكون عندنا الوقت باش نقنعو بعضنا البعض، راه الاتجاه اللي غاديين فيه اتجاه غير صحيح وغير منتج. المباراة الوطنية في الجماعة المحلية وهي وحدة ترابية تمتع بالاستقلال المالي والذاتي طبقا للقانون المنظم للجماعات، لا يجوز أننا ننظمو فيها مباراة وطنية على بضع مناصب.

ثم هنا ما كاينش تكافؤ الفرص، خلافا لما ينص عليه الدستور، كيفاش غادي تجمع لي واحد من ورزازات وواحد من الدار البيضاء والرباط، وتجمع واحد من أكادير وواحد من أسا الزاك وتقول لي تكافؤ الفرص في مباراة وطنية، راه ما عندهمش نفس التكوين، حتى نفس المستوى التعليمي ولا التربوي، لابد أنكم تفكروا في طرق وأساليب أخرى في إطار القرب، راه هاذ المباريات الوطنية ماشي معقولة.

أنا قلت لكم بأن السوسيولوجيا المحلية، خص الناس اللي غادي يتفاهموا مع الساكنة، كاين لغة، كاين عادات، كاين تقاليد. وفي هاذ الإطار، غادي

نكونو مضطرين باش نجيبو مقترح قانون، باش تكون هي المناسبة باش نقنعو بعضنا بعض في هاذ الأمر، في هاذ الشي ديال التوظيف، كلما قامت به الحكومة هو كنعتبروه إيجابي، ولكن مازال ما وصلناش للهدف باش نفصلو ما بين المباراة المحلية والمباراة الوطنية.

إذن غادي تكون فرصة إن شاء الله، احنا غادي نجيبو مقترح قانون كينظم المباراة المحلية والإقليمية والجهوية والوطنية، باش نفرقو ما بين هذه المباريات لكي نعطي لكل ذي حق حقه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالنسبة للحصيلة غادي نكملها ونرجع للنقطة اللي تكلمتو عليها.

من بين هاذ الإحصائيات اللي بغيت نتكلم، وهو نتكلم على موقع التشغيل العمومي اللي الآن راه احنا واصلين مليون و200 ألف زائر في واحد المدة ديال 6 أشهر تقريبا، ما يعادل واحد 8000 زائر.

هذا كيبين أن كل المواطنين كيوصلوا لهاذ المعلومة، وكل المواطنين اللي راغبين في المشاركة في المباريات عندهم المعلومات الكافية للمشاركة، وهاذ العدد كذلك ديال هاذ المشاركين كيبين على أن المواطنين الحاملين للشهادات كينخرطوا تماما في مبدأ المباراة، وهذا مهم جدا ومكتسب، وهذا هو الاتجاه اللي احنا غاديين فيه.

بالنسبة للمشاكل اللي تكلمتو عليها، كيظهر لي أن المبدأ وكل ما هو تنظيمي هو من اختصاص الحكومة، هذا مبدأ مهم ومبدأ دستوري.

ثانيا، كل ما يتعلق بالتنظيمات ديال المباريات على المستوى المحلي، هذا كاين في منشور ديال السيد رئيس الحكومة واللي غادي نحرصو على الوضع ديالو يعني في أحسن الظروف، ماشي غير بالنسبة للمباريات الوطنية، حتى المباريات الوطنية خصها تنظم على المستوى المحلي، لأن كاين عدد ديال المواطنين اللي ما عندهمش باش يجيو حتى للرباط ولا يجيوا أربعة أو خمسة مرات حتى للرباط باش يدوزوا المباراة، واحنا عارفين هاذ الشي.

إذن كاين واحد العدد من الإجراءات اللي داخلة في هاذ المنشور ديال السيد رئيس الحكومة، اللي فيها الإعلان المسبق على برمجة ديال المباريات خلال السنة، النتائج، اللوائح، (les listes d'attente)، المباريات على المستوى المحلي، هذا كله في بالنا وغادي نحرصو على الوضع ديالو في أقرب الآجال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الثاني دائما في نفس القطاع، وهو السؤال الأخير في هذه الجلسة، وهو حول برنامج إصلاح منظومة الأجور، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لبسط السؤال، تفضل الأستاذ أفرياط.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدتان المستشارتان،

السادة المستشارون،

تعاني منظومة الأجور من اختلالات كبيرة بسبب غياب سياسة واضحة في مجال الأجور، مما يؤثر سلبا على التناسق العام للمنظومة. ويمكن إجمال أهم الإختلالات في التفاوت الكبير بين الأجور المخولة للعاملين في قطاع الوظيفة العمومية، إذ يقدر الفارق بين أعلى أجر وأدناه بأزيد من 15 مرة دون احتساب المنح والحوافز التي يحظى بها ذوي الدخول العليا، وهي نسبة جد مرتفعة، أدت طبعا هذه الوضعية إلى بروز فئة تضم أعوانا يعيشون على عتبة الفقر وفئة محظوظة من الموظفين.

وقد أدت هذه الاختلالات إلى ارتفاع كبير في كتلة الأجور من الناتج الداخلي الخام، وهو مستوى جد مرتفع مقارنة مع دول ذات اقتصاد مماثل، إذ لم يستطع برنامج المغادرة الطوعية التخفيف من حدتها، هذا فضلا عن انخفاض في قيمة أجور الموظفين بالمقارنة مع مؤشر تكلفة المعيشة.

لذا، نسائلكم السيد الوزير، عن التدابير المتخذة لإصلاح منظومة الأجور بشكل يجعلها متوازنة ومنصفة وعادلة لمعالجة التناقض داخلها وتدارك ما يشوبها من نواقص وثغرات، تسبب حيفا لفئات عريضة من الأعوان والموظفين، وتحقيق العدالة والإنصاف بالحد من الفوارق الشاسعة بين الأجور العليا والدنيا؟

شكرا على حسن انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا ابغيت نشكركم على طرحكم لهذا السؤال، اللي هو سؤال مهم جدا.

فملي كنتكلمو على ورش ديال تحديث الإدارة لتحسين الخدمات للمواطنين، راه كنتكلمو على واحد العدد من الأوراش اللي هي كبرى اللي كتخص المساطر، إعادة هندسة المساطر، كتعد كذلك إعادة تنظيم الإدارة، ولكن اللي من بين هذه الأوراش كاين ورش مهم جدا وهو ديال كل ما يتعلق بالرأس المال البشري.

ومنظومة الأجور هي من بين الإجراءات ومن بين الأوراش الإستراتيجية ديال هاذ السنوات المقبلة، لماذا؟ لأن واخا يكونوا عندنا مساطر وإجراءات اللي هي جد مبسطة، واخا يكون عندنا واحد التنظيم ناجح، إلى ما كانش عندنا واحد الرأسمال بشري واللي هو عندو التكوين ديالو ومحفز باش يقوم بذيك الخدمات في أحسن وجه، فبطبيعة الحال هاذ الخدمات العمومية ما غاديش تعطي النتيجة اللي ابغينا، فمنظومة الأجور هي من بين المشاريع اللي هي مهمة جدا.

أشنو هما الأهداف ديال إصلاح منظومة الأجور؟

أولا هو خص هاذ الأهداف ديالها باش ترتكز أولا على الاستحقاق والمردودية، على تعويض الموظفين على أساس العمل المنجز، على الحد من الفوارق بين الأجور العليا والدنيا، وكذلك التحكم في كتلة الأجور.

فهاذ العملية هي ليست بعملية سهلة، تمت واحد الدراسة، هاذ الدراسة توضع لها واحد الإطار مرجعي في إطار اللي صادق عليه الفرقاء الاجتماعيين الممثلين في المجلس الأعلى للوظيفة العمومية، وتم إنجاز هاذ الدراسة بإشراف وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة ووزارة الاقتصاد والمالية، هاذ الدراسة تمت على 3 مراحل:

- أولا، التشخيص وتحليل الواقع؛
- مرحلة التكوين التقني؛
- ومرحلة الإصلاح البنيوي.

اللي هو مهم يعني في هاذ الإصلاح، وهو يعني جعل الوظيفة يكون عندها واحد منظومة الأجور اللي هي محفزة، وباش نوضعو واحد العلاقة ما بين المردودية والعمل، هذا هو المهم في هاذ الهدف الأساسي ديال هاذ المنظومة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة للسيد رئيس الفريق، السي دعيدعة تفضل في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

تحديث الإدارة، متى السيد الوزير؟

هاذي أكثر من 10 سنوات واحنا كنسمعو على تحديث الإدارة.

المسألة نتاعت الأجور اليوم، هناك واحد العدد نتاعت الإصلاحات اللي مرتبطة بالأجور، اليوم الإشكال نتاع التقاعد، اليوم الإصلاح الجبائي أو المناظرة اللي كاينة ومرتبطة بالأجور، اليوم راه لا يمكن الحديث عن الإصلاح بدون الحديث على الضغط الجبائي.

اليوم 24% من الضغط الجبائي هي على عاتق المأجورين، اليوم 73% من المداخيل الضريبية نتاع الضريبة على الدخل هي للمأجورين.

لذلك، السيد الوزير، عادة تقدم كتلة الأجور في جل الأحيان كعائق ماكرو اقتصادي أمام الدفع بدينامية التنمية، إلا أن الأجور المخولة للموظفين والأعوان تبين أن مستوياتها لا تتسم بالعدالة والإنصاف، ولا تكاد تسمح للأغلبية الساحقة منهم بمواجهة الحاجيات الأساسية للعيش.

أيضا نلاحظ، السيد الوزير، قصور الشبكة الاستدلالية في وضعها الراهن على تغطية كل الحياة الإدارية.

أيضا عدم انسجام الشبكة الاستدلالية، حيث لا يرتكز تطور النقط الاستدلالية على معايير عقلانية، كتحفيز الموظفين وتكييفه مع تطور المنصب.

لذلك، فإن عدم انتظام الفوارق الاستدلالية يحد من المبدأ الذي على أساسه تم وضعها، لأن هذه الفوارق لا تخضع لأي قاعدة أو أي معيار محدد، إلا أنه قد يبدو بأن عدم الانتظام يمكن تفسيره بالصعوبات المالية، والسعي للحفاظ على الحقوق المكتسبة وكذا مبدأ نسبية المسار الإداري.

لذا، لابد أن تكون هناك رؤية إستراتيجية للحكومة فيما يخص إصلاح منظومة الأجور.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ الاهتمام بالنسبة لإستراتيجية تحديث الإدارة، راه خلال السنة الماضية راه وضعنا واحد خارطة طريق اللي هي مهمة جدا.

أولا، كتوضع يعني لأول مرة غادي تكون عندنا واحد الإستراتيجية وطنية لتحديث الإدارة، وغادي نوضعوها هاذ السنة إن شاء الله، وغادي نشركو جميع الفاعلين بما فيهم السادة البرلمانيون والسيدات البرلمانيات وكذلك الفرقاء الاجتماعيين، لأن هذا عمل مهم وهو عمل تشاركي، ما تقدرش غير الحكومة بوحدها تمشي في هاذ المشروع، اللي هو مشروع هيكلي ومهم جدا.

ثانيا، منظومة الأجور، ما نقدروش نتكلمو غير على منظومة الأجور، خاص نتكلمو على منظومة الأجور ولكن نتكلمو كذلك على الإصلاح الشامل للنظام الأساسي للوظيفة العمومية، خصنا نتكلمو كذلك على الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات، لأن إذا تكلمنا غير على الأجور والوظائف ما حددنهاش، راه ما غادينش نمشيو في واحد الاتجاه معقلن لتدبير هذه الوظائف، ومن طبيعة الحال لتحسين هاذ الخدمات.

فعندنا واحد النظرة شمولية اللي احنا غاديين فيها الآن، ومن طبيعة الحال هاذ النظرة شمولية أعطينا الانطلاقة لواحد العدد ديال المشاريع، النظام الأساسي للوظيفة العمومية، ابدينا كنشتغلو عليه ابتداء من شهر شتنبر من السنة الماضية، غادي تكون عندنا واحد الأرضية في شهر أبريل إن شاء الله المقبل، وغادي نتقاسموها، وابتداء من هاذ الأرضية غادي عاود نعملو على منظومة الأجور باش تتلاءم مع الاتجاه اللي غادي فيه هاذ النظام الأساسي للوظيفة العمومية.

فاللي ابغيت نقول وهي المنهجية هي منهجية شمولية ومندمجة وقائمة على جميع، لا على المساطر ولا على الرأسمال البشري ولا على التنظيمات، وهذا هو الاتجاه اللي غاديين فيه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وشكرا لكم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة.

وبهذا نكون قد أنهينا أشغال هذه الجلسة.

شكرا لمساهمتكم، وننتقل مباشرة للجلسة المخصصة للتشريع.